جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كليـة العلوم الاقتصاديـة والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث

فرع: علوم مالية ومحاسبة، **تخصص:** محاسبة وجباية

بعنوان:

تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية

-دراسة تطبيقية للفترة ما بين (2016-2020)

من إعداد الطالب:

أوبيرة محمد السعيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/03/07

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ .د: زرقون محمد	(أستاذ	جامعة ورقلة)	رئيسا
د: موساوي عمر	(أستاذ محاضر " أ"	جامعة ورقلة)	مشرفا ومقررا
أ.د: خروبي يوسف	(أستاذ	جامعة ورقلة)	مناقشا
د: زرقون عمر الفاروق	(أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة)	مناقشا
أ.د: حميداتو صالح	(أستاذ	جامعة الوادي)	مناقشا
د: بوخالفي مسعود	(أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية)	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كليـة العلوم الاقتصاديـة والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الطور الثالث

فرع: علوم مالية ومحاسبية، **تخصص:** محاسبة وجباية

بعنوان:

تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية

-دراسة تطبيقية للفترة ما بين (2016-2020)

من إعداد الطالب:

أوبيرة محمد السعيد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/03/07

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ .د: زرقون محمد	(أستاذ	جامعة ورقلة)	رئيسا
د: موساوي عمر	(أستاذ محاضر " أ"	جامعة ورقلة)	مشرفا ومقررا
أ.د: خروبي يوسف	(أستاذ	جامعة ورقلة)	مناقشا
د: زرقون عمر الفاروق	(أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة)	مناقشا
أ.د: حميداتو صالح	(أستاذ	جامعة الوادي)	مناقشا
د: بوخالفي مسعود	(أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية)	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

الاهداء

من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من سهرت الليالي تنير دربي، إلى نبع الحنان إلى أجمل ابتسامة في حياتي، الى أروع امرأة في الوجود "أمـــــي الغـــــالية" .

إلـى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى الذي لم يبخل علي بأي شيء، إلى أعظم وأعز رجل في الكون "أبـــــي الغـــالي" .

أطـــــال الله في عمرهمـا

الـى عزّي في هذه الحياة من يسري حبهم في عروقي، الى من أشعلوا شموع الأمل في لحظات مسيرتي المظلمة، إخوتـــي الأعزاء كل بإسمه عبد العزيز –عبد الرؤوف–يوسف–سيف الدين – هدى–مروة–صفاء.

حفظهم الله

الـى من فارقوا الحياة لكنهم في قلوبنا أحياء، الى الشمعة التي يحرق قلبي غيابها أختي الغاليـــة "مفيـــدة" رحمها الله

الى من افتقدته شقيق الروح، كان صديقي وسند ظهري وعمود قلبي أخي الغالـي "ياسيـــــن" رحمه الله

رحمهمـــا الله واسكنهم فسيح جناتـــه

الـى كل عائلتي الكبيرة والصغيرة، الى الشمس المضيئة تنير لي هذه الحياة رفيقة دربي وسندي زوجتـــي الغاليـــــــة

الى من تسعد عيني برؤية وجوههم، ويفرح فؤادي بسماع رنّات ضحكاتهم، الى فلذات كبدي كل بإسمه رغد–أمين–لؤي –اية الرحمان – بهاء الدين– تسنيم–علاء الدين

حفظهم الله ورعـــاهم

الـى أصدقاء المواقف لا السنين شركاء الدرب الطويل والطموح البعيد، الـى أصدقائي المقربين في مكان اقامتي في عملي في مكان تعلمي ، والـى كل من يقدرون قيمة العلم ويدركون معنى السعي نحو الأفضل

أوبيرة محمد السعيد

الشكر والتقدير

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعني بعد الانتهاء من هذا العمل إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى:

من رفعت يدي إليه فلم يخيب رجائي، إلى الذي سألته فأجاب دعائي، إليك يا الله كل الشكر لقوله تعالى "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" سورة النمل الآية 19.

بعد الشكر والحمد لله وجب أن أشكر كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدّراسية حتى هذه اللّحظة كما أرفع كلمة الشكر الى الدكتور المشرف " موساوي عمر" على مساعدته لي في انجاز هذا البحث، والى كل من الأستاذ "د. زرقون محمد و د. قزون محمد العربي" على مساندتهم لي وما قدموه من معلومات وإلمامي ببعض التوجيهات.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة هذا العمل كل بإسمه ومقامه.

كما لا ننسى شكر أعضاء وطاقم لجنة التكوين في مشروع الدكتوراه ((محاسبة وجباية)) والعاملين بقسم العلوم المالية والمحاسبة بجامعة ورقلة.

وكما اشكر كل شخص ساهم في تعليمي ولو بحرف أو بكلمة وكل من ساعدني من قريب أو بعيد بنصيحة ولو بكلمة طيبة أو بدعوة صالحة.

أوبيرة محمد السعيد

تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية

–دراسة تطبيقية للفترة ما بين (2016–2020) –

- **الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير إدارة الأرباح على الربح الضريبي، من خلال عينة من الشركات التابعة لقطاع التأمين بالجزائر للفترة الممتدة بين (2016–2020). ومن أجل الإجابة على الإشكالية قمنا بالتأكد من وجود ممارسات إدارة الأرباح في شركات التأمين وذلك باستخدام نموذج جونز المعدل سنة 1995 من طرف (Dechow et al.1995). اعتمدت الدراسة التطبيقية على نموذج الانحدار الخطي البسيط، من أجل معرفة تأثير ادارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي، بالإضافة إلى الاستبيان الموجه لعينة من معدي القوائم المالية في شركات التأمين.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن شركات التامين تمارس إدارة الأرباح بالشكل الذي يخفض من الربح المعلن عنه وذلك راجع إلى أن أغلب مستحقاتها الاختيارية سالبة. كما أظهرت النتائج أن المستحقات الاختيارية تؤثر بنسبة ضئيلة على الربح الضريبي، وأن هذه الشركات عند خفضها للأرباح لا تهدف إلى التأثير على الربح الضريبي، بل تقوم بممارسات تمهيد الدخل تحسبا لتقلباته عبر السنوات، نظرا لطبيعة نشاطها وخدماتها الآجلة، وكذا التزاماتها الكبيرة اتجاه عقود التأمين.

- **الكلمات الدالة:** إدارة الأرباح، مستحقات اختيارية، سلوك تمهيد الدخل، ربح ضريبي، نموذج جونز المعدل 1995، شركات التأمين، الربح المحاسبي.

The effect of earnings management practice on the tax profit of Algerian insurance companies

An applied study of a sample of insurance companies for the period extending between- (2020-2016)

- **Abstract:**

This study aims to examine the impact of earnings management on tax profit through a sample of insurance companies in Algeria for the period 2016 - 2020. To address the research question, we verified the existence of earnings management practices in insurance companies using Jones' modified model from 1995 (Dechow et al. 1995). The empirical study relied on a simple linear regression model to determine the effect of earnings management through optional receivables on tax profit, in addition to a questionnaire directed at a sample of financial statement preparers in insurance companies.

The study reached many results, the most important of which is that insurance companies practice earnings management in a way that reduces the declared profit due to the fact that most of their optional receivables were negative values, and these companies practice managing profits according to real operations. Furthermore, the results demonstrate that these optional receivables affect the tax profit to a small extent, and that when these companies reduce profits, their goal is not to affect the tax profit, but rather they practice smoothing practices income in anticipation of its fluctuations over the years. This practice is motivated by the inherent characteristics of their operations, involving long-term services and substantial commitments related to insurance contracts.

- **Keywords**: earnings management, optional receivables, income-smoothing behavior, tax profit, modified Jones model 1995, insurance companies, accounting profit.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العناوين	الصفحة
المقدمة	أ
الفصل الأول الإطار النظري حول ممارسة إدارة الأرباح والربح الضريبي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية ممارسة إدارة الأرباح	3
المطلب الأول: مفاهيم متعلقة بإدارة الأرباح	3
الفرع الأول: نظريات مرتبطة بنشوء عملية إدارة الأرباح	3
أولا نظرية الوكالة	3
ثانيا: نظرية كفاءة الأسواق	4
ثالثا: نظرية المحاسبة الإيجابية	4
الفرع الثاني: تعريف إدارة الأرباح	4
الفرع الثالث: التمييز بين مفهوم إدارة الأرباح والمفاهيم المرادف لها.	6
المطلب الثاني: أنواع وتصنيفات إدارة الأرباح	6
الفرع الأول: أنواع ممارسات إدارة الأرباح	7
الفرع الثاني: تصنيفات إدراة الأرباح	7
المطلب الثالث: دوافع، استراتيجيات ومبررات ممارسة إدارة الأرباح والمخاطر المترتبة عنها	9
الفرع الأول: دوافع ممارسات إدارة الأرباح	9
أولا: دوافع تنظيمية	9
ثانيا: دوافع تعاقدية	10
ثالثا: دوافع السوق	11

قائمة المحتويات

الفرع الثاني: الاستراتيجيات، المبررات والمخاطر المترتبة عن ممارسة إدارة الأرباح.	**12**
أولا: استراتيجيات ادارة الأرباح	**12**
ثانيا: أساليب ممارسة إدارة الأرباح ومبرراتها	**13**
ثالثا: المخاطر المترتبة على إدارة الأرباح	**14**
المبحث الثاني: قياس ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية	**16**
المطلب الأول: أهم نماذج قياس إدارة الأرباح المحاسبي	**16**
الفرع الأول: نموذج الصناعة	**16**
الفرع الثاني: نموذج (Jones, 1991)	**17**
الفرع الثالث: نموذج (Modified Jones, 1995)	**17**
الفرع الرابع: نموذج جونز المعدل التّطلعي The Forward-looking Modified Jones Model	**18**
الفرع الخامس: نموذج (Kothari et *al.*, 2005)	**19**
الفرع السادس: نموذج مخصصات خسائر القروض LLPs (2009)	**20**
المطلب الثاني: تمهيد الدخل	**21**
الفرع الأول: مفهوم تمهيد الدخل	**21**
الفرع الثاني: نماذج تحديد تمهيد الدخل	**21**
أولا: نموذج (Eckel., 1981) لقياس تمهيد الدخل	**21**
ثانيا: مقياس IS1	**21**
ثالثا: المقياس الثاني IS2	**22**
المبحث الثالث: الربح الضريبي والضريبة على أرباح الشركات	**23**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية في الربح الضريبي	**23**
الفرع الأول: مفهوم الربح المحاسبي والربح الضريبي	**23**
أولا: تعريف الربح المحاسبي	**23**

قائمة المحتويات

ثانيا: تعريف الربح الضريبي	**23**
الفرع الثاني: الإنتقال من الربح المحاسبي إلى الربح الخاضع للضريبة	**24**
الفرع الثالث: مراحل تحديد الربح الضريبي	**27**
أولا: مراحل القياس في المحاسبة	**27**
ثانيا: طريقة تحديد الربح الضريبي	**28**
الفرع الرابع: الربح الضريبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 12	**29**
أولا: الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي 12	**29**
ثانيا: الاعتراف بالضرائب المؤجلة	**29**
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الضريبة على أرباح الشركات	**30**
الفرع الأول: تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات	**30**
أولا: تعريف الضريبة	**30**
ثانيا: الضريبة على الدخل الإجمالي	**31**
ثالثا: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات	**31**
رابعا: خصائص الضريبة على أرباح الشركات	**32**
الفرع الثاني: طرق دفع الضريبة على أرباح الشركات IBS	**32**
الخلاصة	**34**

الفصل الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح والربح الضريبي

تمهيد	**36**
المبحث الأول: الدراسات السابقة باللّغة العربية والأجنبيّة حول إدارة الأرباح والربح الضريبي	**37**
المطلب الأول: الدراسات العربية حول ممارسة إدارة الأرباح والربح الضريبي	**37**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية التي تناولت علاقة إدارة الأرباح والربح الضريبي.	**44**
المبحث الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	**49**

قائمة المحتويات

المطلب الأول: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللّغة العربية	**49**
المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللّغة الأجنبية	**52**
الخلاصة	**56**
الفصل الثالث: قطاع التأمين، الطريقة وأدوات الدراسة	
تمهيد	**58**
المبحث الأول: الطريقة المنهجية للدراسة	**59**
المطلب الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر	**59**
الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين وخصائصها	**59**
أولا: مفهوم شركات التأمين	**59**
ثانيا: خصائص شركات التأمين	**59**
الفرع الثاني: قطاع التأمين في الجزائر	**60**
الفرع الثالث: النشاط الفني لشركات التأمين	**63**
المطلب الثاني: تحديد مجتمع الدراسة وتجميع متغيراتها	**66**
الفرع الأول: تحديد مجتمع الدراسة والعينة	**66**
الفرع الثاني: تجميع متغيرات الدراسة	**68**
المطلب الثالث: قياس متغيرات الدراسة	**69**
أولا: حساب المستحقات الكلية	**69**
ثانيا: تحديد معالم معادلة الإنحدار	**70**
ثالثا: حساب المستحقات الغير الإختيارية	**70**
رابعا: حساب المستحقات الإختيارية	**70**
خامسا: الحكم على ممارسة إدارة الأرباح	**71**

قائمة المحتويات

سادسا: نموذج الدراسة	**71**
المطلب الرابع: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية	**71**
الفرع الأول: منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات	**72**
أولا: منهج الدراسة التطبيقية	**72**
ثانيا: أدوات جمع البيانات	**72**
الفرع الثاني: الأدوات والبرامج القياسية المستخدمة	**72**
أولا: الأدوات القياسية المستخدمة	**72**
ثانيا: البرامج القياسية المستخدمة	**72**
المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المستخدمة في الدراسة الميدانية	**73**
المطلب الأول: الطرق والأدوات المستخدمة	**73**
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	**73**
الفرع الثاني: مراحل ومحتوى الاستبيان	**74**
أولا: مراحل تصميم الاستبيان	**74**
ثانيا: محتوى الاستبيان	**75**
المطلب الثاني: الأدوات، والبرامج والأساليب المستخدمة	**76**
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة	**76**
الفرع الثاني: البرامج والأساليب المستخدمة	**76**
المطلب الثالث: صدق وثبات الأداة (الاستبيان)	**77**
الفرع الأول: صدق الأداة	**77**
الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة	**78**
خلاصة	**79**
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية	

قائمة المحتويات

تمهيد	**81**
المبحث الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية	**82**
المطلب الأول: قياس إتجاه ممارسة شركات التأمين الجزائرية لإدارة الأرباح	**82**
الفرع الأول: المستحقات الإختيارية والغير الاختيارية خلال فترة الدراسة	**82**
الفرع الثاني: عرض النتائج الإحصائية	**85**
أولا: تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية	**85**
ثانيا: تحليل نتائج التكرارات والنسب لممارسة لإدارة الأرباح	**86**
المطلب الثاني: تأثير ممارسة إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي	**87**
الفرع الأول: حساب الربح الضريبي	**87**
الفرع الثاني: الحكم على صلاحية نموذج الانحدار	**89**
أولا: الشروط النظرية	**89**
ثانيا: الشروط الرياضية	**90**
الفرع الثالث: طريقة المربعات الصغرى العادية	**91**
أولا: تحليل نتائج إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي	**92**
ثانيا: الإستقلال الذاتي للبواقي	**93**
ثالثا: إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين)	**94**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية	**95**
المطلب الأول: عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	**95**
الفرع الأول: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس ومتغير العمر	**95**
الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي ونوع المنصب	**96**
الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية ونوع القطاع	**98**
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الاستبانة (آراء عينة الدراسة)	**100**
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	**114**

قائمة المحتويات

خلاصة 117

قائمة الاشكال والصور البيانية

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	يوضح تصنيفات إدارة الأرباح	8
(02-01)	يمثل دوافع إدارة الأرباح	9
(01-02)	يبين الشبكة التجارية لشركات التأمين الجزائرية	60
(02-02)	يوضح رأس مال شركات التأمين الجزائرية	61
(03-02)	يوضح نتائج التشغيل المتعلقة بأقساط التأمين لسنة 2020	61
(04-02)	يوضح الإنتاجية	62
(05-02)	يوضح النفقات العامة	62
(06-02)	التعويضات عن طريق فرع التأمين	63
(07-02)	التعويضات حسب كل شركة	63
(08-02)	التوظيفات المالية	64
(09-02)	تطور النتيجة الصافية خلال الفترة (2016-2020)	64
(10-02)	النتيجة المحاسبية الصافية لكل شركة لسنة 2020	65
(01-03)	اعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي	92
(02-03)	يمثل نتائج إنتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع	94
(01-04)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	95
(02-04)	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	96
(03-04)	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	97
(04-04)	توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المنصب	98
(05-04)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	99
(06-04)	توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع القطاع	99

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	IBS تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات	33
(01– 02)	أوجه الإختلاف مؤشرات ونماذج إدارة الأرباح للدراسات السابقة العربية	50
(02-02)	أوجه الإختلاف مؤشرات ونماذج إدارة الأرباح للدراسات السابقة الأجنبية	53
(01-03)	يبين الشركات التابعة لقطاع التأمين الجزائرية عينة الدراسة	68
(02-03)	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان الموزعة	73
(03-03)	مقياس ليكارت الثلاثي	76
(04-03)	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	76
(05-03)	الصدق الداخلي البنائي لمحاور الإستبيان حسب اختبار Pearson	77
(06-03)	الصدق الداخلي البنائي لمحاور الاستبيان (Alpha Cropbach's).	78
(01-04)	المستحقات الغير اختيارية والمستحقات الاختيارية لعينات تابعة لقطاع التأمين	82
(02-04)	الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية	85
(03-04)	التكرارات والنسب للشركات الممارسة والغير الممارسة لإدارة الأرباح	86
(04-04)	يوضح حساب الربح الضريبي	87
(05-04)	جدول معامل التحديد	89
(06-04)	جدول تحليل التباين لنموذج الإنحدار الخطي البسيط	90
(07-04)	يمثل إختبار المعنوية الجزئية للنموذج.	91
(08-04)	يبين نتائج إختبار إعتدالية التوزيع الطبيعي	92
(09-04)	إختبار داربن– واتسون	93
(01-05)	أفراد العينة حسب متغير الجنس	95
(02-05)	أفراد العينة حسب متغير العمر	96
(03-05)	أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	96
(04-05)	أفراد العينة حسب متغير نوع المنصب	97

(05-05)	أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	98
(06-05)	أفراد العينة حسب متغير نوع القطاع	99
(01-06)	إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الاقتصادية	100
(02-06)	محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر	103
(03-06)	العوامل المؤثرة في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر	107
(04-06)	تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية	110
(05-06)	تلخيص اتجاهات الإجابة على محاور الدراسة	113
(06-06)	يوضح اختبار "ت" T-test للمحاور	114
(07-06)	نتائج اختبار الفرضية الأولى	115
(08-06)	نتائج اختبار الفرضية الثانية	115
(09-06)	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	116
(10-06)	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	116

قائمة الاختصار والرموز

تفسير الإختصار	الرمز
الشركة الوطنية للتأمين	SAA
الشركة الجزائرية للتأمينات	CAAT
هيئة سوق المال الأمريكية	SEC
المبادئ المحاسبية المقبولة عموما	GAAP
الضريبة على أرباح الشركات	IBS
النظام المحاسبي المالي	SCF
مؤسسة عمومية اقتصاديه	EPE
الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	SPSS
شركة أليانس للتأمينات	ALLIANCE
شركة تأمين المحروقات	CASH
الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	CAAR
الشركة الجزائرية للتأمينات	GIG
المخطط المحاسبي الوطني	PCN
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية	$IFRS_4$

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	المستحقات الكلية لشركات التأمين عينة الدراسة خلال الفترة(2016–2020)
2	معدلات الإنحدار لعينة الدراسة خلال الفترة (2016–2020)
3	الخصائص الديمغرافية من خلال برنامج SPSS.V25 عينة الدراسة
4	معالجة محاور الاستبيان بـ (Alpha Cropbach's)
5	التكرارات والنسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول من خلال برنامج SPSS.V25 عينة الدراسة
6	التكرارات والنسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني من خلال برنامج SPSS.V25 عينة الدراسة
7	التكرارات والنسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث من خلال برنامج SPSS.V25 عينة الدراسة
8	التكرارات والنسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الرابع من خلال برنامج SPSS.V25 عينة الدراسة
9	اختبار بيرسون (Pearson)لتحديد الصدق الداخلي البنائي لمحاور الاستبيان
10	الجدول الإحصائي لإختبار دربن واتسون عند مستوى معنوية (α=0.05)
11	قائمة الاستبيان
12	قائمة محكمي الاستبيان

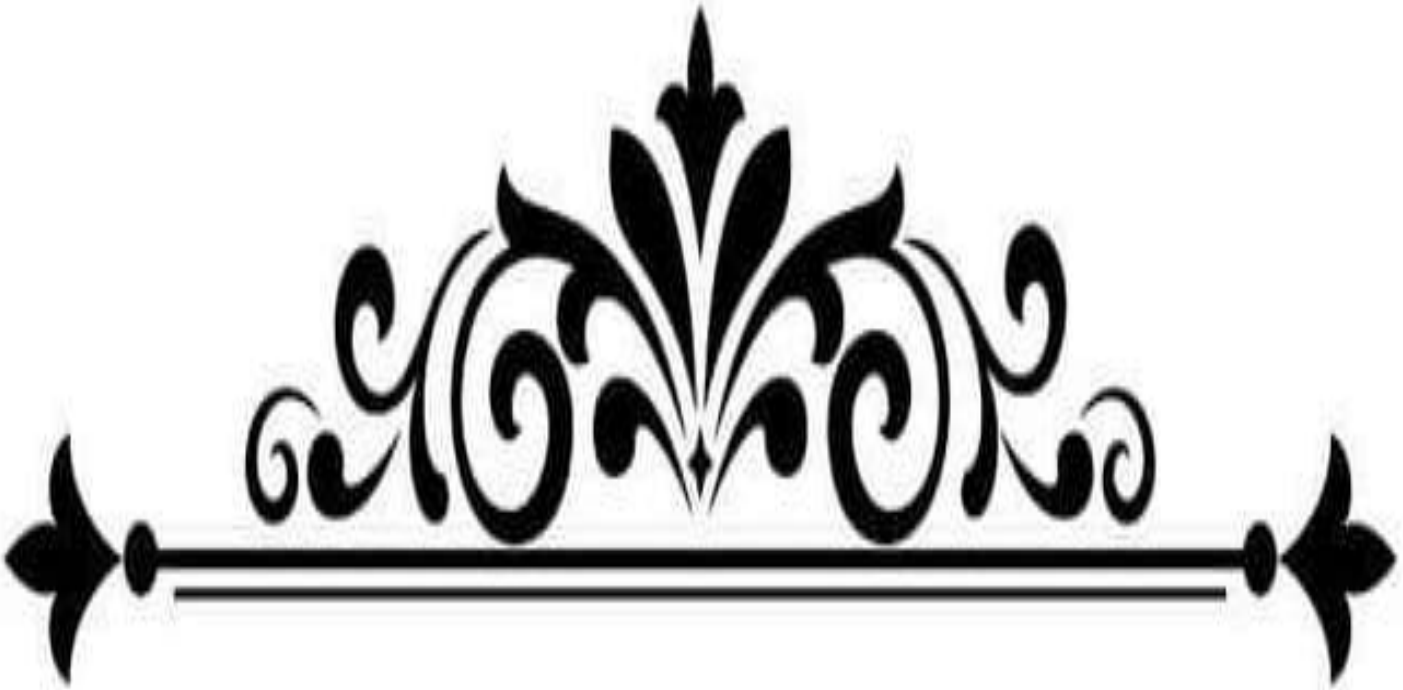

المقدمة

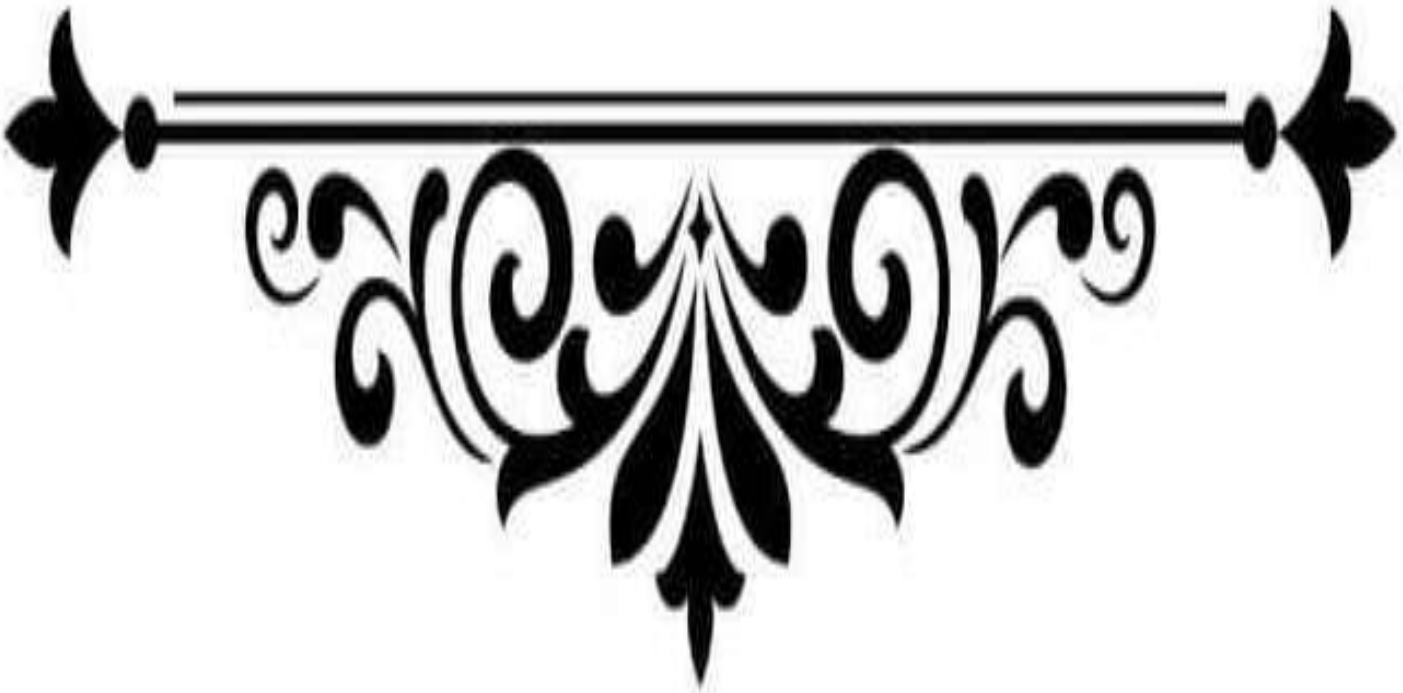

أ. توطئة:

شهدت بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، تميزت بظهور العديد من المعاملات المالية والتجارية المعقدة، والتي يترتب عليها اتخاذ الإدارة العديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية، التي تعتمد عليها الأطراف المعنية بأداء الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي دعا الى إصدار معايير محاسبية تتضمن العديد من التفصيلات والتفسيرات، وتعدد البدائل والطرق التي يمكن تطبيقها وتحظى في الوقت نفسه بالقبول العام، مما يتيح للإدارة مجالاً واسعاً للتلاعب بالتقارير عن أدائها المالي وإظهاره في أفضل صورة، من خلال ما أصبح يعرف بالممارسات الإبداعية للمحاسبة، والتي يمكن من خلالها استخدام عدة أساليب لإظهار نتائج الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي، وبالتالي إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلائم أغراض الإدارة، ويطلق عادة على هذه الأساليب عدة مسميات مثل المحاسبة الإبداعية، المحاسبة الاحتيالية، إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، وهي جميعها بمعنى واحد، وتستخدم الثغرات في المبادئ المحاسبية لأجل إظهار المركز المالي بالصورة التي يريدها مديرو الشركات ونتيجة لهذه الممارسات ظهرت العديد من الأزمات والفضائح المالية والمحاسبية الكبرى في الشركات العالمية كالشركات بالولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، مثل فضيحة Worldcom،Tyco ،Parmalat،Enron، ويتمثل جوهر هذه الفضائح في ظاهرة "إدارة الأرباح"، التي حظيت باهتمام كبير من طرف الممارسين والمنظمين والدراسات الأكاديمية، و التي هزت موثوقية وعدالة القوائم المالية المنشورة ومصداقية معديها ومدققيها، لذلك بدأ الاهتمام يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث عن طبيعة الممارسات التي تقوم بها الإدارة وأثرها على نتائج الأداء المالي التي تعكسها المعلومات المنشورة في التقارير المالية والتي تعتبر المرشد الأساسي للأطراف المستفيدة منها في اتخاذ قراراتها.

وبالرغم من أن الإدارة تقوم ببعض هذه الممارسات في إطار معايير المحاسبة الدولية، والتي تهدف الى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي والبعد عن التحيز والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير ما تزال تعطي الإدارة مرونة واسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي تستغل من قبل المدراء لتحقيق بعض الأغراض الشخصية كالعمل على تحقيق مستويات عالية من الارباح بهدف زيادة مكافآتهم أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية، دون النظر الى تأثيراتها على مستوى دخل الفترة المالية، مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى. هذا و مع أن هناك تبايناً في الدوافع التي تحرك الإدارة فإن سلوك التأثير على الدخل قد ينطوي على نوعين أحدهما يسمى إدارة الأرباح الجيدة و هي التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر، أما النوع الثاني فهو إدارة الأرباح السيئة وهي التي تنطوي على ممارسات غير مقبولة بهدف إخفاء الربح الحقيقي، و بذلك فإن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرباح المحاسبية من خلال استغلال بعض المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية و ممارسة التقديرات الشخصية، و قد أدى هذا الأمر بدوره الى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح ؛ لذلك جاء الاهتمام مجدداً نحو الكشف عن تلك الممارسات مستفيدة من النموذج الذي صممه جونز (Jones) في دراسته البحثية عام 1991 لقياس إدارة الأرباح والممارسات الاحتيالية التي تنطوي عليها، والذي تم تطويره من قبل ديجو و آخرون (Dechow,et.al)عام 1995في محاولة للاستفادة منه في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والبحث في العوامل التي تساهم في الحد من تلك الممارسات واكتشاف أثرها على المركز المالي للمؤسسة.

تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في توجيه مستخدمي القوائم المالية ومن بينهم الإدارة الجبائية، حيث تمثل الضرائب أهم المصادر المالية اللازمة لتمويل النفقات العامة المقررة في ميزانية الدولة، و يعتبر التخطيط الضريبي من الوسائل التي تستعملها الإدارة الناجحة، للاستفادة من المزايا والتغيرات القانونية التي تساعدها في اتباع سياسة استثمارية مفيدة تؤدي الى تخفيض الالتزام الضريبي، وأن التخطيط الضريبي إذا تم بوسائل قانونية مشروعة يهدف لتخفيض الربح الضريبي، ومنه تقليص قيمة الضريبة المستحقة وفقا للقوانين المطبقة مستفيدا من الثغرات القانونية وما تنتجه القوانين والتعليمات الضريبية من امتيازات.

ب. طرح الإشكالية:

تعمل بعض الشركات بممارسات لإدارة أرباحها في القوائم المالية، مستغلة بذلك الاختيار بين البدائل لمعالجات محاسبية، بناءا على الطرق المحاسبية المتعارف عليها، ومن بين أحد دوافع هذه الممارسات قد يكون الهدف منها تخفيض الضريبة المستحقة، ومن خلال ما سبق وحوصلة نتائج الدراسات السابقة تشكلت معالم إشكالية الدراسة على النحو التالي:

"**ما مدى تأثير ممارسة إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين؟**" بحيث تفرعت هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية وهي على النحو الآتي:

1- هل يوجد ممارسات لإدارة الأرباح في المؤسسة الإقتصادية؟
2- هل يوجد محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر؟
3- هل يسمح النظام المحاسبي المالي بممارسة إدارة الأرباح؟
4- هل هناك عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر؟
5- هل يوجد تأثير لإدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية؟
6- هل يوجد تأثير لإدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي في شركات التأمين فترة الدراسة؟

ج. فرضيات الدراسة:

من خلال الأسئلة الفرعية تم صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

1- يوجد ممارسات لإدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية.
2- هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر.
3- النظام المحاسبي المالي لا يسمح بممارسة إدارة الأرباح.
4- توجد عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر.
5- يوجد تأثير لإدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية.
6- هناك تأثير لإدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي في شركات التأمين فترة الدراسة.

د. مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

- الأهمية الكبيرة لموضوع إدارة الأرباح؛
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع، وكذلك إرتباطه بالتخصص؛
- محاولة إثراء المعارف والمكتسبات الخاصة بموضوع ظاهرة ممارسة إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية في مجال التأمين الجزئري.

هـ. أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

- التعرف على نماذج قياس ممارسة إدارة الأرباح؛
- معرفة ما إذا كانت الشركات الجزائرية الناشطة في قطاع التأمين تمارس إدراة الأرباح أم لا؛
- دراسة تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي من خلال قياس المستحقات المحاسبية وفقا لنموذج جونز المعدل. لدى الشركات الستة gig, caar ،alliance ,cash, saa , caat التابعة لقطاع التامين بالجزائر.

و. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نبحث فيه، ولأن ممارسة إدارة الأرباح تؤدي الى تزييف الحقائق ونشر معلومات مضللة، لها انعكاسات سلبية على جميع المستفيدين من هذه البيانات. تناولت دراستنا (تأثير ممارسة إدارة الأرباح على الربح الضريبي)، بحيث أن المجتمع يتضرر من خلال فقدان الدولة لجزء مهم من مواردها المالية التي تعتمد عليها، فيما تقدمه من خدمات للمجتمع في جميع المجالات، كنتيجة مباشرة لعملية التهرب الضريبي الذي ينتج عن ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، لأن هذه الممارسات تضر بالموارد المالية للدولة.

ز. حدود الدراسة:

بغرض إجراء الدراسة التطبيقية وإسقاط جانب التأصيل النظري المفاهيمي على أرض الواقع تم تحديد مجتمع الدراسة والذي يتكون من حدود مكانية وحدود زمانية، نذكرها بإيجاز كما يلي:

➢ **الحدود المكانية:** تمثلت حدود الدراسة التطبيقية في تحديد العينة المتمثلة في شركات caat،saa ، cash ،gig ،alliance ، caarالتابعة لقطاع التأمين. أما حدود الدراسة الميدانية في الرقعة الجغرافية التي تمت فيها توزيع الإستبيان المعتمد في الدراسة وتحديد العينة المستوجبة من معدي القوائم المالية ومسيري مؤسسات التأمين، بالنسبة لولاية الجزائر العاصمة و ورقلة.

➢ **الحدود الزمانية:** تمثلت الحدود الزمانية للدراسة التطبيقية في الفترة الممتدة من سنة 2016 الى غاية 2020. أما بالنسبة للدراسة الميدانية في الفترة التي تم فيها تحديد معالم الإستبيان أي فترة إنجازها من بداية تصميم الإستبيان إلى توزيعه على معدي القوائم المالية ومسيري في المدريات الجهوية التابعة للمؤسسات محل الدراسة، إلى غاية الانتهاء من تحليل البيانات ثم جمعها وهذه الفترة كانت من أفريل 2022 إلى غاية ديسمبر2022.

ح. منهج وأدوات الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها وإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة، فإننا إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدام المسح المكتبي والاطلاع على العديد من الكتب ذات العلاقة بالموضوع، بهدف الاستغلال الأمثل لهذه المراجع في تحليل الدراسات السابقة، واستعمالها في اثراء الجانب النظري للموضوع، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد وظفنا الأساليب المستخدمة لتحليل البيانات، بحيث تمثلت أدوات التحليل الإحصائي في برنامج Excel.2013 والبرنامج الاحصائي SPSS.V 25

ط. صعوبات الدراسة:

بعد تحديد إشكالية الدراسة كمرحلة أولى من مراحل إعداد هذا العمل واجهت الباحث العديد من الصعوبات التي رأى أنها موضوعية وخارجة عن نطاق ذاتية الباحث، يمكن ذكر أهم هذه الصعوبات على النحو التالي:

- ✓ قلة الدراسات السابقة التي تتعلق بتأثر الربح الضريبي (كمتغير تابع)، وقلة الدراسات السابقة التي تتعلق بتأثير إدارة الأرباح (كمتغير مستقل)؛
- ✓ مشقة التنقل من مكان الإقامة إلى الجزائر العاصمة وصولا لمقر المديريات العامة للحصول على البيانات المالية؛
- ✓ صعوبة الحصول على البيانات المالية التي تتعلق بقياس مؤشرات الدراسة، نظرا للسرية في الإفصاح عن المعلومات.

ي. هيكل الدراسة:

بعد الإستعانة بمنهجية البحث العلمي وفقا لطريقة IMRAD، تم اختيار هيكل من بين المخططات المقترحة لأطروحة الدكتوراه والتي رأيناها ملائمة للدراسة الحالية، حيث يتكون هذا الهيكل من فصول أربعة وهي كالآتي:

الفصل الأول: الإطار النظري حول إدارة الأرباح والربح الضريبي؛

الفصل الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بممارسة إدارة الأرباح والربح الضريبي؛

الفصل الثالث: قطاع التأمين، طرق وأدوات الدراسة؛

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية.

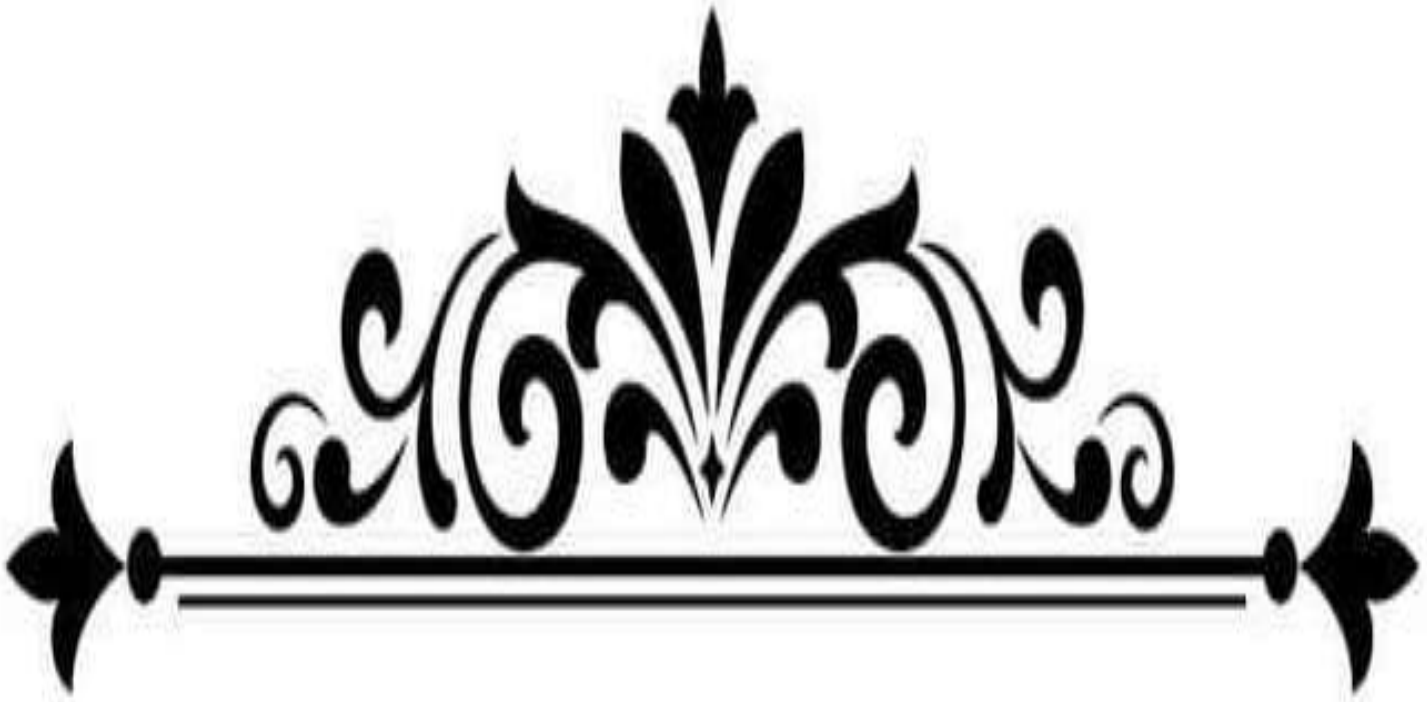

الفصل الأول: الإطار النظري حول ممارسات إدارة الأرباح والربح الضريبي

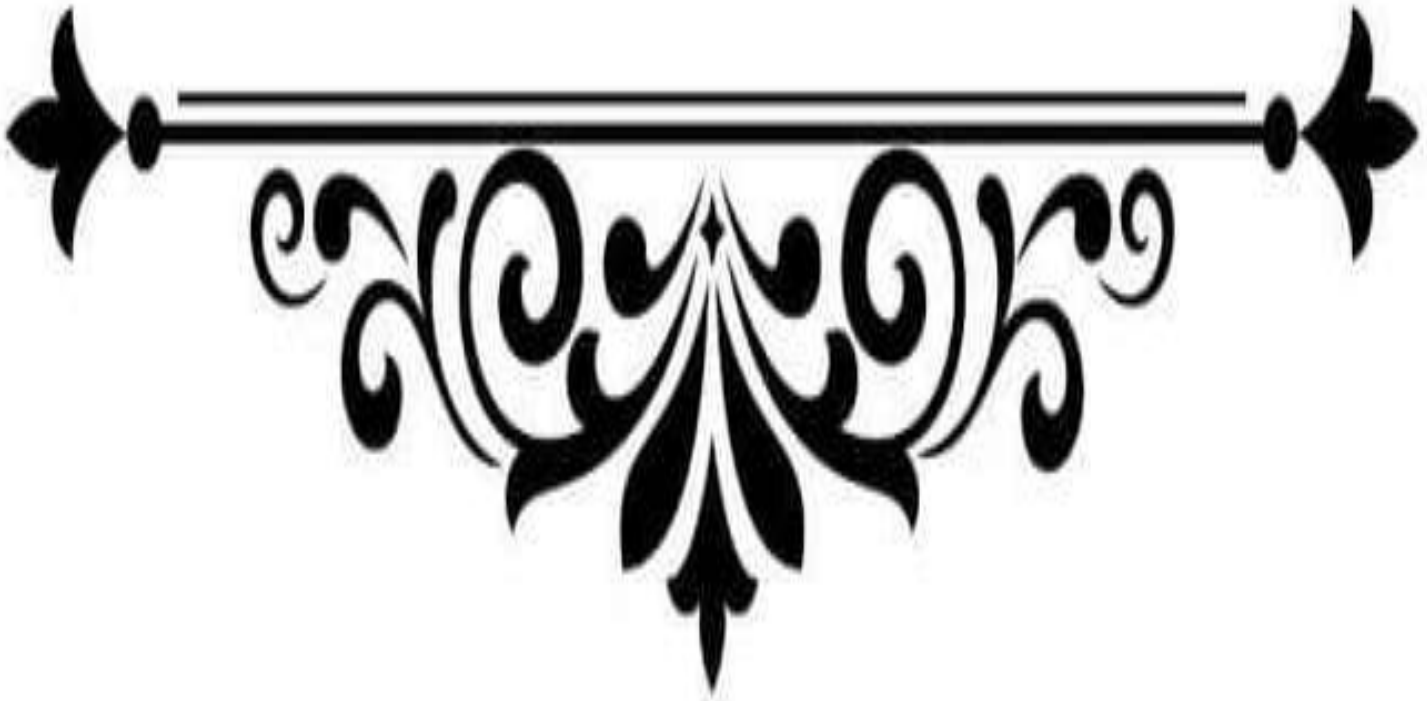

تمهيد:

نظرا للحريّة التي تمنحها المبادئ و المعايير المحاسبية للإدارة في الإختيار ما بين السياسات المحاسبية وممارسات التقديرات الشخصية، لبعض عناصر القوائم المالية التي يتم إستغلالها بطريقة انتهازية وبشكل يؤثر إيجابا أو سلبا على صافي الربح للفترة بما يتوافق الأهداف والمصالح الشخصية للإدارة، ويقابل توقعات الأطراف ذات العلاقة بشأن الأداء المالي للشركة، ويعتبر أساس الاستحقاق المحاسبي من أهم المداخل التي تسمح للمحاسبين بالتلاعب بالمعلومات المحاسبية وتضليل مستخدمي القوائم المالية وهذا ما يعرف بممارسة إدارة الأرباح.

إذا تتحقق إدارة الأرباح عندما يقوم المدراء باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وعند اختيار كل من السياسات المحاسبية والتوقيت الملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية جديدة، وكذلك عند إعادة هيكلة العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية. فإدارة الأرباح تؤثر في رقم الربح ومنه تؤثر على الربح الضريبي.

تعتمد عملية قياس الربح الضريبي على تداخل قواعد القياس المحاسبي مع القواعد التي يفرضها القانون الضريبي المطبّق، وإنّ هذه العلاقة المتداخلة بين المحاسبة والضريبة تفرض عمليات تؤثر على النتائج الضريبية بأي تدخّل أو تلاعب بقواعد القياس المحاسبي المستخدمة.

من أجل المباشرة في طرح الموضوع ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق الى الإطار النظري حول ممارسة إدارة الأرباح والربح الضريبي من خلال المباحث التالية وهي كالآتي:

المبحث الأول: ماهية ممارسة إدارة الأرباح؛

المبحث الثاني: قياس ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية؛

المبحث الثالث: الربح الضريبي والضريبة على أرباح الشركات؛

المبحث الأول: ماهية ممارسة إدارة الأرباح

من ضمن الأدبيات المحاسبية عدة تعاريف لإدارة الأرباح انطلق واضعوها من وجهات نظر مختلفة، إذ استخدموا مدى واسع من أشكال التعبير لوصف الظاهرة نفسها في جوانبها المختلفة، ومن بين التعاريف التي قدمها مجموعة من الباحثين، نذكر منها في هذا المبحث مفاهيم أساسية في إدارة الأرباح وكذا أنواع، التصنيفات، الدوافع والعوامل الى غير ذلك من العناصر المتداخلة صلب هذا الموضوع كالآتي:

المطلب الأول: مفاهيم متعلقة بإدارة الأرباح

هناك العديد من المفاهيم المرتبطة بمصطلح إدارة الأرباح، كما يوجد عدة نظريات أدت بنشوء هذه الظاهرة، والتي سنعرضها من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: نظريات مرتبطة بعملية نشوء إدارة الأرباح

هناك العديد من النظريات التي تولدت منها ممارسات إدارة الأرباح، سنذكر البعض منها، ومن أهمها كالتالي:

أولا) نظرية الوكالة: بنيت نظرية الوكالة على العلاقة التي تنشأ بين طرفين الموكل أو الرئيس من جهة والوكيل من جهة أخرى، وتتحدد هذه العلاقة بموجب شروط عقد صريح يكلف بموجبه الموكل للوكيل القيام بأنشطة معينة لصالحه كما يفوضه باتخاذ القرارات نيابة عنه، وترتكز هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات الأساسية من أهمها[1]:

- أن كل من الموكل والوكيل شخص يتمتع بالحصانة والوعي، بمعنى أن كلا الطرفين يعرف مصلحته، لذا يسعى إلى تعظيم منافعه المتوقعة التي تحدد تصرفاته وقراراته.
- تأسيسا على ما تقدم سيعتمد الوكيل إلى تعظيم منفعته حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة الموكل، ومن هنا ينشأ تضارب المصالح بينهما مما يوجب وجود شروط محددة في العقد وذلك بجانب وجود نظام للحوافز في المنشأة تضمن تقليص فرص حدوث هذا التعارض إلى حد أدنى.
- مع الاعتراف بتضارب المصالح بين الموكل (المساهمين) والوكيل (إدارة الشركة) إلا أن ذلك لا ينفي وجود مصالح مشتركة بينهما تتمحور حول الحرص على استمرارية الشركة ونجاحها وتعزيز هذا الجانب الايجابي وبشكل يعظم منافع الطرفين معا وذلك من خلال تظافر جهودهما لتحسين نشاط الشركة وتخفيض المخاطر إلى حدها الأدنى.
- مع أن لكل من الموكل والوكيل قدراته الخاصة على فهم المعلومات المحاسبية وغيرها من المعلومات الأخرى ذات العلاقة بنشاط الشركة، إلا أن هذه القدرات ليست متكافئة بالضرورة بل متفاوتة وتميل الكفة في معظم الحالات لصالح الوكيل.
- إذا كانت شروط العقد تنص مثلا على تحديد راتب أو مكافئة المدير ستتم على أساس (صافي الربح) لذا يجب أن يتوقع الملاك بأن ذلك المدير وسعيا منه لتعظيم المكافئة سيلجأ إلى استخدام ما بوسعه لتضخيم رقم صافي الربح وعلى هذا الأساس

[1] - محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية**، جامعة البترا، دار وائل للنشر، 2004، الأردن، ص ص 100إلى 102.

يتوقع من المالك باعتباره شخص يحرص على مصالحه أن يتأكد من وجود ضوابط واضحة تحد من الحرية المطلقة للمدير في هذا المجال ومن أهم ما يجب على المالك التأكد منه ما يلي:

* أن يكون المدير على علم بطريقة حساب صافي الربح.

* أن يتحقق من أن القوائم المالية للشركة قد تم إعدادها وعرض معلوماتها وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، وبأن المدقق مستقل ومحايد عن إدارة الشركة وبأنه أدى واجباته المهنية بما يتفق مع معايير التدقيق وسلوكيات المهنة.

* أن يتحقق من وجود نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية للشركة بالإضافة إلى نظام محاسبي فعال. [1]

إن العلاقة التعاقدية التي تربط المؤسسة بالدائنين تجعلهم أكثر اهتماما بمؤشر ربح المؤسسة والتقلبات الحاصلة عليه، والتي تشير إلى إرتفاع مخاطر المؤسسة على قدرتها للوفاء بالتزاماتها.[2]

ثانيا) نظرية كفاءة الأسواق: إن الممارسات المحاسبية تشهد تراكما لرصيد متنوع من الأدوات العملية المستخدمة في معالجة البيانات المالية للمؤسسة لإنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية والتي يعبر عنها بالسياسات المحاسبية، وهذا التراكم نتج عن تدخّل خبرات وتجارب المحاسبين عبر الزمن في إيجاد الأدوات التي تتلاءم مع كل ظرف إقتصادي، ومع كل هذا التنوع في السياسات المحاسبية تأتي "نظرية سوق كفء" لتعطي للإدارة الحرية الكاملة في اختيار سياساتها المحاسبية طالما أنها تقوم بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية المتّبعة، وعن التغييرات التي تحدث فيها وذلك لإفتراض هذه النظرية توفر درجة كافية من الوعي والإدراك لدى المستخدمين للقوائم المالية المحاسبية، بدلالة الأرقام التي تحويها هذه القوائم وبأثر أي تغيير أو استخدام لبديل من البدائل المحاسبية على هذه الأرقام، وإن وجود هذه النظرية، يسهل عملية استخدام الإدارة للخبرات المحاسبية التي تتوفر لديها في إدارة الأرباح وخصوصا في ظل ما يطلق عليه مصطلح " المحاسبة الإبداعية" الذي سيتم استعراضه لاحقا[3].

ثالثا) نظرية المحاسبة الإيجابية: وفق هذه النظرية أن المسيرين يقومون بتأثير على قرارات المساهمين الحاليين من خلال تحويل أموالهم إلى مؤسسات أخرى من خلال ممارسة إدارة الأرباح، وتعتبر هذه النظرية من النظريات التي ساهمت في وضع نماذج تقيس مدى ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح، لعل أهمها: المستحقات الكلية، متغير المكافآت (يقيس الربحية لكل سهم)، ومتغير الهيكل المالي للمؤسسة (نسبة الاستدانة الصافية/ الأموال الخاصة)[4].

الفرع الثاني: تعريف إدارة الأرباح

تعتبر ظاهرة إدارة الأرباح أحد أوجه الفساد المحاسبي و الإداري، وفرع من فروع المحاسبة الإبداعية التي عرفها(comiskety و Mulford)على أنها بعض أو كل الخطوات المستخدمة لممارسة لعبة الأرقام المالية متضمنة الاختيار التعسفي لتطبيقات المبادئ المحاسبية، والاحتيال في التقارير المالية و أي خطوات أخرى متخذة في سبيل إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.[5]

---

[1] – محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية**، نفس المرجع السابق،102.

[2] - Prevost, Andrew K., Skousen, Christopher J. and Rao, Ramesh P, **Earnings Management and the Cost of Debt**, Working Paper, 2008,p 4, Available from: http://ssrn.com/abstract=1083808

[3] -علي محمود رمضان، **أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا،2014،ص50.

[4]-Stolowy Hervé, Breton Gaétan," **La gestion des données comptables: une revue de la littérature**", Association Francophone de comptabilité.'comptabilité- contrôle- Audit'.tome 9, Issue, 1,2003,p127.

[5] -وسيم أبوعريش، **إدارة الأرباح**، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص49.

عرفها (عبد الله حسين) بأنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقرير المالي الخارجي بقصد الحصول على أرباح خاصة وليس بقصد عملية التشغيل الحيادي لهذه التقارير[1].

تعريف (**Schipper 1989**): تدخل هادف أو مقصود في عملية الإبلاغ المالي الخارجي بغية الحصول على بعض المكاسب الخاصة[2].

كما عرفها (طارق عبد العال حماد) بأنها مناورة نشطة للوصول الى رقم ربح محدد مسبقا قد يكون موضوعا من جانب الإدارة أو تنبؤات بمعرفة المحللين الماليين او القيم المتفق عليها مع تدفق أكثر سلاسة باستخدام الأرباح[3].

تعريف (**Healy and Wahlen 1999**): تحدث إدارة الأرباح عندما يستعمل المدراء أحكاما شخصية في إعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي حول الأداء الإقتصادي الكامن وراء نشاط الشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأعداد المحاسبية المنشورة[4].

وعند (مطر والحلبي) كان تعريفهما بأنها التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة، أو توقعات تعد من المحللين، أو قيم تتناغم مع تمهيد صورة الدخل والتوجه نحو أرباح ثابتة[5].

كما عرفت بأنها (**Alghamdi,2012**) العملية التي يتم من خلالها التلاعب بالمعلومات المالية لتحسين الأداء والمركز المالي للشركة.[6]

تعريف (**Ronen and Yaari 2008**): إذ قدموا ثلاثة تعاريف لإدارة الأرباح هي:

– **إدارة الأرباح البيضاء**: وتعرف بأنها الاستفادة من المرونة في اختيار المعالجة المحاسبية للإشارة إلى المعلومات الخاصة بالمدير بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.

– **إدارة الأرباح الرمادية**: وتعرف بأنها اختيار المعالجات المحاسبية والتي هي بدافع الانتهازية أو لأغراض الكفاءة الإدارية.

– **إدارة الأرباح السوداء**: وتعرف بأنها ممارسة واستخدام الحيل لتحريف أو تقليل شفافية التقارير المالية. [7]

وعرف أيضا " التحريف المتعمد للأرباح الأمر الذي يفضي بدوره الى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتجية بل لمجرد التعديل على الأرباح"[8]

---

[1] عبد الله حسين، **أثر مرونة معايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا،2010، ص54.

[2] – عباس حميد يحي التميمي وحكيم حمود فليح الساعدي، **إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها**، جامعة بغداد، كلية الإقتصاد، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 20،21.

[3] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، 2007،ص55.

[4] M. Healy, M.Wahlen, **A Review of The Earning Management Literature and its Implications for Standards Setting**, Accounting Horizons , Volume13, No.4,1999, pp.365-383

[5] مطر، محمد، الحلبي، ليندا، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2009، ص7.

[6]- Alghamdi, Salim, "**Investigation into Earnings Management Practices and the Role of Corporate Governance and External Audit in Emerging Markets: Empirical Evidence from Saudi Listed Companies**" **PHD Thesis**, Durham University, Business School,2012.P29.

[7]- Ronen, Joshua. and Yaari, Varda, **Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research**, *Springer Edition*, New York, 2008, p 25 https://www.springer.com/gp/book/9780387257693

[8] عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، **أثر حوكمة الشركات المؤسسية على إدراة الأرباح، ملتقى دولي جول : الأزمة الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية**، جامعة سطيف 20-21 أكتوبر 2009، ص06.

كما عرفها (سمير كامل محمد عيسى) على أنها "أنشطة متعددة يقوم بها المديرون بهدف تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب خاصّة"[1].

ومما سبق من تعاريف عن ممارسة إدارة الأرباح، توصل الباحث الى أن إدارة الأرباح في مضمونها أنها محاولة تضليل تعمل على تلاعب في الأرباح بغية الوصول الى الاهداف المرجوة من الإدارة، دون تجاوز للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولا تخالف القواعد القانونية للنشاط التجاري لاسيما منها العام أو الخاص.

الفرع الثالث: التمييز بين مفهوم إدارة الأرباح والمفاهيم المرادف لها.

كان Arthur Levitt رئيس هيئة سوق المال الأمريكية SEC أول من أطلق مصطلح لعبة الأرقام على التلاعب في المعلومات المحاسبية. والتي تعتبر ذات مسميات وأشكال مختلفة تشترك جميعها في خلق انطباع غير حقيقي عن الأرقام المالية لدى مستخدميها، ويتوقف استخدام الأسلوب المناسب للإدارة على الهدف والغرض من القيام بالتلاعب المحاسبي[2] ويختصر Mulford et Comiskey أشكال التلاعب المحاسبي والموضحة كالآتي[3]:

- **المحاسبة التعسفية (Aggressive accounting)**: هي اختيار وتطبيق مبادئ المحاسبة بشكل قوي ومتعمد في محاولة لتحقيق النتائج المرجوة، وعادة ما تكون الأرباح الحالية أعلى، سواء كانت الممارسات المتبعة وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP)أم لا.
- **إدارة الأرباح (Earninigs management):** هي عبارة عن نشاط يتم من خلاله التلاعب بالأرباح على النحو الذي يحقق أهداف محددة مسبقا، والذي قد يتم تعيينها من قبل الإدراة، أو توقعات من قبل المحللين، أو مبلغ يتوافق مع تدفق أرباح أكثر سلاسة وأكثر استدامة.
- **تمهيد الدخل(Income smoothing)**: شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة انحرافات سلسلة الأرباح الطبيعية، بما في ذلك خطوات تقليل الأرباح وحفظها خلال السنوات الجيدة لإستخدامها خلال السنوات السيئة.
- **التقارير المالية الاحتيالية (Fraudulent financial reporting)**: الأخطاء أو الإهمال المتعمد للمبالغ أو الإفصاحات في البيانات المالية، التي يتم إجراؤها لخداع وتضليل مستخدمي البيانات المالية.
- **ممارسات المحاسبة الإبداعية (Creative accounting practices)**: وتشمل جميع الخطوات المستخدمة للعب لعبة الأرقام المالية بما في ذلك كل الممارسات السابقة و الاختيار التعسفي في تطبيق المبادئ المحاسبية، والتقارير المالية الإحتيالية وأية خطوة تتخذ نحو إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

المطلب الثاني: أنواع وتصنيفات إدارة الأرباح

[1] سمير كامل محمد عيسى، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2، المجلد رقم45، جامعة الإسكندرية، يوليو2008، ص13.

[2] المباشر حسن علي حسن، **علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح–دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير في الحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014،ص36.

[3] Mulford charles W.et Comisky Eugene E, **The Financial Numbers Game-Detecting Creative Accounting Practices-**, John Wiley et Sons, Inc, USA, 2002,p03

سنحاول ذكر أنواع إدارة الأرباح، كما سيتم ذكر تصنيفاتها من حيث شرعيتها ومن حيث اتجاهها الى غير ذلك من التصنيفات خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: أنواع ممارسات إدارة الأرباح:

تنقسم ممارسة إدارة الأرباح الى نوعين هما إدارة أرباح جيدة وإدارة أرباح سيئة وذلك حسب ما أشار إليه Prafet[1]:

- إدارة الأرباح الجيدة Good Earnings Management: وتمثل كل عملية تسيير تقوم بها الشركة وتهدف الى تحسين أداءها وتحقيق أهداف واضحة، تتفاعل مع كل التهديدات المتوقعة والفرص المحتملة، تعترف بجميع الإلتزامات المترتبة على الشركة وفي وقتها المحدد وتستطيع خلق قيمة للمساهمين، وبالتالي يمكن تعريف إدراة الأرباح الجيدة على أنها إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عند إتخاذ الإدارة لقرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر ومقبول للشركة، على سبيل المثال، قد تلجأ الإدارة إلى تقديم خصومات تجارية للعملاء لتسريع المبيعات أو بيع بعض الأصول لتعويض التراجع الحاصل في إيرادات التشغيل العادية، وهذا ما يعتبر ممارسة مقبولة من الناحية القانونية.
- إدارة الأرباح السيئة Bad Earnings Management: هي إدارة الأرباح التي تهدف إلى إخفاء الأداء التشغيلي الحقيقي لشركة عن طريق إنشاء بعض القيود المحاسبية المصطنعة والعمليات الوهمية مثل: تشكيل احتياطات سرية والإعتراف الخاطئ بالإيرادات، أو استخدام تقديرات مفرطة وغير منطقية عند ممارسة الأساليب المحاسبية، مثل تخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وتعتبر ممارسات إدارة الأرباح السيئة ممارسات غير منتجة ولا تخلق أي قيمة حقيقية للشركة وفي أسوأ حالاتها تشكل عمليات احتيالية، حيث أنه غالبا ما تنطوي إدارة الأرباح السيئة على بعض الممارسات المحاسبية و الإدارية غير المقبولة وغير القانونية والتي يكون من الصعب اكتشافها، فإدراج الإدارة لبعض القيود المحاسبية المصطنعة والعمليات الوهمية لا يمثل إدارة سيئة للربح فحسب وإنما يمثل إدارة غير قانونية وغير مشروعة.

الفرع الثاني: تصنيفات إدراة الأرباح

تم تقديم تصنيفات توضح أهمية ومرونة إدارة الأرباح من قبل Al-khabash et Al-thunebat (2009) وذلك كما يلي:

1- من حيث شرعيتها:

- ✓ **إدارة أرباح شرعية:** وهي التي تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموما من حيث الإختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية وأيضا تكون موافقة للأنشطة والقوانين.
- ✓ **إدارة أرباح غير شرعية:** وهي التي تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة عموما أو القوانين للوصول إلى أهداف الإدارة، وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن إعتباره غشّا.

2-من حيث إتجاهها:

- ♦ **إدارة أرباح هابطة:** وهي التي تهدف الى تخفيض الدخل

[1]-william U.**Parfet,Accounting Subjectivity and Earnings Management:A preparer perspective**, conference on the role of Accounting Standards in controlling Earnings Management, University of Michigan, May 2000,p 8-9.

- **إدارة أرباح صاعدة:** وهي التي تهدف الى زيادة الدخل[1].

3-من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدي:

- ✓ **إدراة الأرباح الاقتصادية:** وهي التي تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل، وهذا النوع يؤثر على التدفق النقدي.
- ✓ **إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق:** وهي التي تستفيد من المرونة في التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل، ولكن يقتصر تأثيرها على الدخل دون التدفقات النقدية.

4- من حيث نية الإدارة:

- **إدارة أرباح معلوماتية:** ويهدف مثل هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمي التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدي للشركة، وتوقعاتهم المستقبلية.
- **إدارة أرباح انتهازية:** ويهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكا انتهازيا[2].

وتلك التصنيفات موضحة في الشكل الآتي:

الشكل (01-01): يوضح تصنيفات إدارة الأرباح

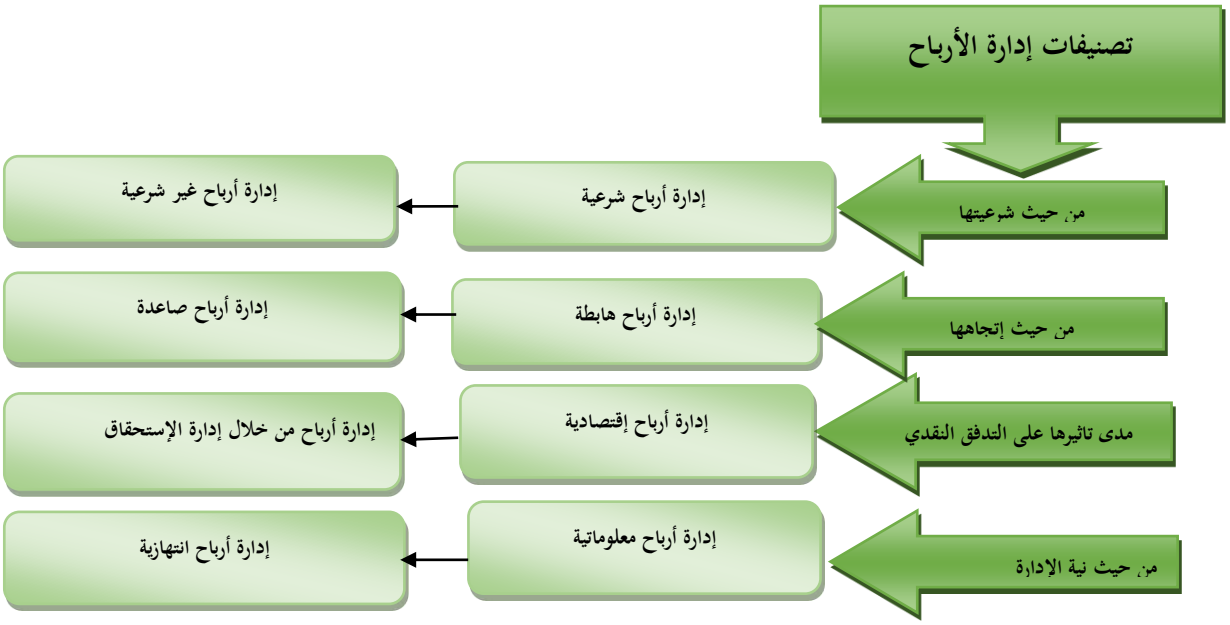

المصدر: من إعداد الباحث

[1] الهندي طارق، **استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض LLPs لتقييم ممارسات ادلرة الأرباح-دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية**-، مذكرة ماجستير محاسبة،جامعة تشرين، سوريا،2015 ،ص ص31-32.

[2] الهندي طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص31-32.

المطلب الثالث: دوافع، استراتيجيات ومبررات ممارسة إدارة الأرباح والمخاطر المترتبة عنها

يتناول هذا المطلب كل من دوافع ممارسات إدارة الأرباح وكذلك مبررات هذه الممارسات وتطرق كذلك الى الاستراتيجيات من خلال زيادة الربح او تخفيضه الى غير ذلك من الاستراتيجيات، إضافة الى المخاطر المترتبة عند ممارسة إدارة الأرباح على النحو التالي:

الفرع الأول: دوافع ممارسات إدارة الأرباح

يرى بعض الباحثين أن دوافع إدارة الأرباح تكون إما لتحقيق منافع (مكاسب) ذاتية للإدارة وبالتالي يتخذ الصفة الانتهازية، وإما أن يكون الدافع للتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار دخل المؤسسة، بما يحقق التوازن بين درجة العائد ودرجة المخاطرة، وبذلك يكون الهدف هو ضمان بقاء المؤسسة واستمرارها في بيئة الأعمال، وتحقيق كفاءة المؤسسة، يمكن تقسيم دوافع ادارة الأرباح إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

الشكل (01-02): يمثل دوافع إدارة الأرباح

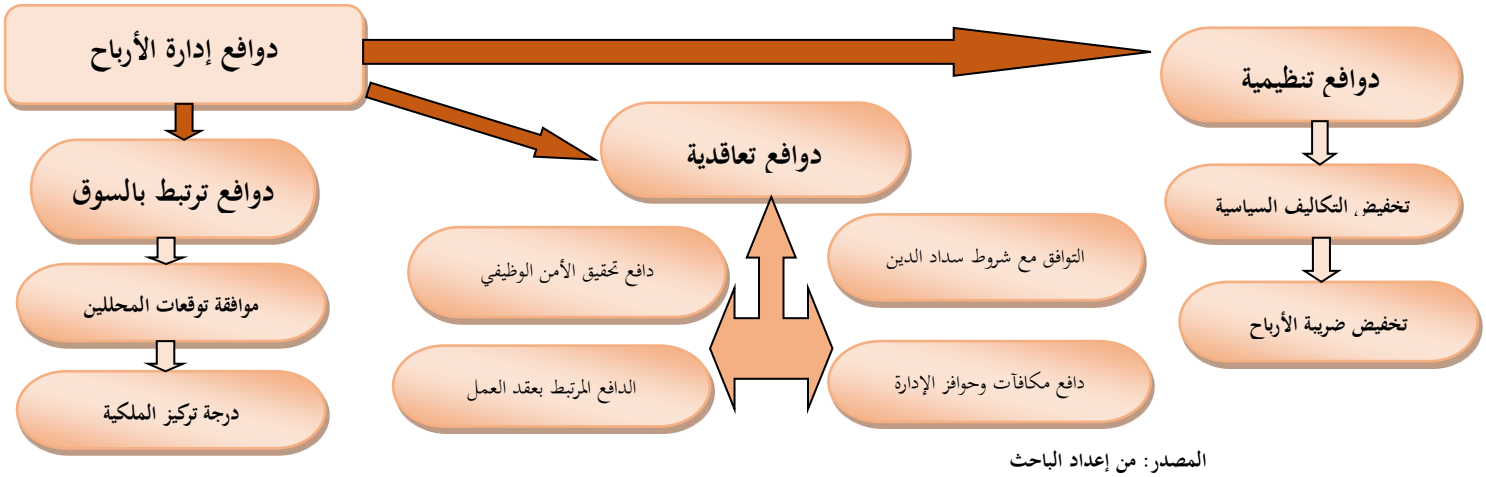

المصدر: من إعداد الباحث

أولا: دوافع تنظيمية

تتكون الدوافع التنظيمية من تخفيض التكاليف السياسية وتخفيض ضريبة الأرباح والتي سيتم ذكرهم كالآتي:

أ: تخفيض التكاليف السياسية

ترتبط هذه الفرضية بتحليل علاقة المؤسسة مع السلطات العامة في الدولة، هذه العلاقات تولد التكاليف السياسية، التي تنشأ من خلال التنظيم المباشر أو الغير المباشر، والتي تستند في معظم الأحيان على الأرقام التي ينتجها النظام المحاسبي، حيث أن التقلبات في الأرباح والتي تأخذ اتجاه متزايد كبير في الأرباح قد تجذب إنتباه السلطات العمومية، وينظر إليها كمؤشر لممارسة إحتكارية، بينما التقلبات في الأرباح التي تتخذ اتجاه متناقص كبير يمكن أن تدل على تعسر المؤسسة وإضطرابها، مما يحتم تدخل الدولة في كلتا الحالتين من خلال المساءلة القانونية، وبالتالي يمكن للشركة أن تمارس إدارة الأرباح لخفض أو زيادة صافي الأرباح،

من اجل تقليص المخاطر السياسية .[1]

ب: تخفيض ضريبة الأرباح

تعد الحوافز الضريبية من أهم أسباب انتشار ظاهرة إدارة الأرباح حيث تلجأ الإدارة إلى التهرب الضريبي بتخفيض مبلغ الربح عن طريق السجلات الاحتيالية[2]، وترتبط المدفوعات الضريبية مع الدخل المتحقق بعلاقة طردية، وعليه فإن عامل التهرب الضريبي يعد من العوامل المهمة في تفسير سلوك الإدارة لممارسات إدارة الأرباح، إذ أن الإدارة الرشيدة وعند إتخاذها القرارات المتعلقة بالطرق والإجراءات المحاسبية لإعداد الكشوفات المالية، ينبغي أن تأخذ بعين الإعتبار الأثر المترتب على إتباع تلك الطرق على النتيجة زيادة أو نقصان وبالتالي إنعكاس ذلك الأثر على مقدار مبلغ الضريبة المستحق على الشركة، ومن الطرق والوسائل المحاسبية المستخدمة في ممارسات إدارة الأرباح هي طرق تقييم المخزون بطريقة (FIFO) أو (LIFO) بحسب ما تقتضيه مصلحة الشركة، فقد تقوم الإدارة بتقييم المخزون وفقا لطريقة (LIFO) عند زيادة الأسعار لأن ذلك يؤدي إلى إنخفاض النتيجة الظاهرة بالقوائم المالية، وبالتالي انخفاض في الضرائب المستحقة على الشركة، مما يدل على أن المدفوعات الضريبية تعد أحد الأسباب الرئيسية التي تأثر في اختيار المدراء للسياسات المحاسبية المختلفة.[3]

في نفس السياق أشار (**Fields, et al., 2001**) أن دافع الإدارة في التلاعب بالأرباح هو تخفيض العبء الضريبي وذلك من خلال الإفصاح عن أرباح متتالية مرتفعة مما يدفع إدارة الضرائب إلى فرض تكاليف إضافية.[4]

ثانيا: دوافع تعاقدية

من بين الدوافع التعاقدية التوافق مع شروط سداد الدين ودافع المكافآت وحوافز الإدارة، وأيضا الدافع المرتبط بعقد العمل، ودافع تحقيق الأمن الوظيفي، سيتم التطرق إليهم كالآتي:

أ) التوافق مع شروط سداد الدين

إن من دوافع إدارة الأرباح تجنب مخالفة عقود الدين، ونظرا لكثرة المنازعات الناتجة عن تعارض المصالح بين الدائنين والمساهمين فإن عقود الدين غالبا ما تتضمن شروطا لتقيد الإدارة للحد من تلك المنازعات، وتتمثل تلك القيود في الحد من قدرة الإدارة على توزيع الأرباح على المساهمين أو إصدار ديون جديدة أو طلب الدائنين منحهم الحق في سداد الدين مبكرا، إذا لم يتم الحفاظ على الحد الأدنى من الأرقام المحاسبية، لذلك قد تتحمل الإدارة ما يسمي (تكلفة الوكالة) والناتجة عن التصرفات

[1] - Sylvie Chalayer, **Le lissage des résultats. Éléments explicatifs avancés dans la littérature**, Comptabilité - Contrôle - Audit, Tome 1 Volume 2 septembre,1995, P.99.

[2] - حكيم الساعدي، عباس حميد التميمي، **إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وسبل الحد منها**، مرجع سبق ذكره، ص48.

[3] – أحمد زاهي عبد العمراني، **أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم**، مجلد القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، العدد الثالث، العراق، 2014، ص.263.

[4] - Fields, Thomas., Lys, Thomas. and Vincent, Linda, **Empirical Research on Accounting Choice**, Working Paper, 2001, p 35, Available from: http://ssrn.com/abstract=258519,

المقيدة أو بسبب تكلفة سداد الدين أو إعادة التفاوض على إصدار الدين لحذف القيود، لذلك فإن الإدارة تلجأ إلى إدارة الأرباح لتقليل احتمالات انتهاك قيود الدين، بهدف زيادة الأرباح.[1]

ب) دافع مكافآت وحوافز الإدارة

تبحث هذه الفرضية في الدور الذي تلعبه الخيارات المحاسبية في خطط المكافآت وحوافز الإدارة، حيث يحصل المديرين عادة على مكافأة إضافية فوق رواتبهم المعتادة وهذا على أساس أدائهم، وتستخدم بيانات قائمة النتيجة، خصوصا صافي الأرباح لقياس أدائهم، وعليه فلدى المديرين الدافع لإختيار الطرق المحاسبية، وحالات التقدير والحكم الشخصي الممنوحة لهم من أجل تحسين مكافآتهم[2].

ج) الدافع المرتبط بعقد العمل

تعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوفات المالية، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعاملين والنقابات العمالية في تحديد مستوى ربحية الشركة، وأوضاعها المالية الضرورية لتحديد قدرة الشركة على دفع أجور العاملين من ناحية، وتحديد مستوى الأجور المحددة في العقود من ناحية أخرى، وعليه فإن الإدارة تميل إلى تبني الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض التقلبات في الأرباح، لاسيما عند إرتفاع الأرباح بشكل ملحوظ، لأن ذلك سيعرض الشركة إلى مواجهة طلبات الموظفين والعاملين ونقاباتهم المتمثلة بزيادة الأجور.

د) دافع تحقيق الأمن الوظيفي

في الواقع المديرين الذين يظهرون نتائج منخفضة أو متقلبة سيكونوا عرضة لخطر الفصل وإستبدالهم بمديرين آخرين، وقد أظهرت البحوث التجريبية أن أسواق رأس المال تعاقب الشركات التي لا تصل إلى نتائجها المستهدفة، بالإضافة إلى ذلك بعض الدراسات أكدت أن المديرين يفقدون التعويضات النقدية في حالة فشلهم في تحقيق نتائجهم المستهدفة، و في هذا السياق قام (**Ahmed et al, 2000**) بدراسة العلاقة بين الأمن الوظيفي وتمهيد الدخل، وأظهرت النتائج أن مديري الشركات العاملة في الصناعات التنافسية، وصناعات السلع المعمرة، يكون لديهم إعتبارات الأمن الوظيفي أكبر من الشركات الأخرى، وأن هؤلاء المديرين لهم الدافع أكثر لممارسة أنشطة تمهيد الدخل .[3]إذا يتولد لدى المديرين الدافع إلى إدارة الأرباح إثر إبرام تعاقدات تحتوي على شروط و أهداف مالية محددة من قبل. فأي زيادة في الأرباح تؤدي الى زيادة مكافآت الإدارة وتحسين الوضع الوظيفي، كما يسعى المديرون الى إدارة الأرباح من أجل تعزيز موقفهم والإحتفاظ بمناصبهم خصوصا إذا كان تقييم الإدارة على أساس أرباح مستهدفة أو على أساس معدل نمو الربح[4].

---

[1] – جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الإقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2009، ص.828.

[2] - Healy, P.M, **The effect of bonus schemes on accounting decisions**, Journal Accounting and Economics , (7),1985, P.P.90-93.

[3] -El Mir Ali, Seboui Souad, **La gestion des résultats entre l'opportunisme managérial et la pression des résultats** , La Revue des Sciences de Gestion,2007, (n°224-225), P.95.

[4] أحمد شوقي إسماعيل، **المحاسبة الإبداعية في إدارة الأرباح**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017،ص 128.

ثالثا: دوافع السوق

من دوافع السوق نجد كل من موافقة توقعات المحللين ودرجة تركيز الملكية سيتم ذكرهم كالتالي:

أ) موافقة توقعات المحللين

يمكن تقسيم المستثمرين إلى أربعة مجموعات، تتمثل في المساهمين الحاليين والمحتملين، وحملة السندات الحاليين والمحتملين، الذين لهم مصالح مختلفة، كما يحدث تبادل للثروات بينهم، وبالتالي ردود أفعالهم تجاه إدارة البيانات المحاسبية تكون مختلفة، كما أن المحللين الماليين يتدخلون في هذا المجال حيث يعتمد مستخدمو التقارير المالية على أرقام الربح المنشورة لبناء توقعاتهم بالنسبة لربح الشركة مستقبلا، وبالتالي فإن الدوافع لإدارة البيانات المحاسبية سوف تتوقف على وجود إختلاف بين أرقام الربح الفعلية وتوقعات مستخدمي التقارير المالية التي غالبا ما يكون مصدرها تنبؤات المحللين الماليين، وتزداد الدوافع إذا إعتقدت الإدارة أن أرقام الربح الفعلية تختلف كثيرا عن التوقعات، أي أن الإدارة تحاول الحفاظ على ثقة مستخدمي القوائم المالية في أداءها من خلال إدارة البيانات المحاسبية[1].

ب) درجة تركيز الملكية

العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح يمكن تحليلها من زاوية تركيز الملكية، وطبيعة المساهمين المختلفة وفقا لـ (**Beneish1997**) ،أن تركيز ملكية الشركة في يد عدد قليل من المساهمين يسمح بمراقبة أفضل على سلوك المديرين فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح، على عكس الشركات التي رأس مالها متشتت والتي يملك كل مساهم فيها لعدد قليل من الأسهم، وبالتالي قد تعاني من العجز في الرقابة مما يشجع على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ناحية أخرى الشركات التي تتميز بالملكية المركزة بالتأكيد أقل عرضة للضغوطات في السوق المالي، والمديرين فيها أقل تركيزا على الأداء في المدى القصير. ومع ذلك فإن تركيز الملكية من المرجح أن يؤدي إلى صراعات بين ملكية كبار المساهمين والمساهمين الأقلية (صراع الوكالة من نوع ثاني)، بحيث يسمح لكبار المساهمين بالمشاركة في الإدارة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، وبالتالي يسعون إلى تحقيق المنافع الخاصة بهم على حساب المساهمين الأقلية، مما يدفعهم لزيادة ممارسات إدارة الأرباح.[2] يتم تحديد مقدار الضريبة المفروضة على الشركات بناء على قيمة الأرباح المحققة، ففي كثير من الأحيان تحاول الشركات تجنب عبء الضرائب المفروضة أو تخفيضه أو تأجيلها إلى فترات قادمة ويشكل ذلك دافعا قويا لإدارة الأرباح وذلك حسب (**Gonchanalyze & Zimmerman 2010**).

ومن خلال تلك الدوافع نرى بأن إدارة الأرباح لا تعد خرقا للمعايير المحاسبية، إذ تقوم إدارة الشركات باختيارها للسياسات المحاسبية وغيرها من الوسائل، التي تحقق لها أقصى إفادة ممكنة، من أجل التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية لفهم أداء الأعمال واتخاذ القرار.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات، المبررات والمخاطر المترتبة عن ممارسة إدارة الأرباح.

يختص هذا الفرع بذكر كل من استراتيجيات إدارة الأرباح، وكذا مبررات هذه الممارسات، مع التطرق الى المخاطر المترتبة عنها على النحو الآتي:

---

[1] - Hervé Stolowy, Gaéton Breton, Op.cite, P.135.

[2] - Yves Mard, Sylvain Marsat, **Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat: le cas français**, Comptabilité - Contrôle – Audit, Tome 18, Volume 3, 2012, p 11.

أولا: استراتيجيات ادارة الأرباح

هناك ثلاث استراتيجيات تلجأ إليها الإدارة عند ممارستها إدارة أرباح شركاتها، وتستخدم إدارة الشركات أساليب إدارة الأرباح من أجل تحقيق الدوافع والحوافز، وتتمثل هذه الاستراتيجيات في:

أ) إستراتيجية زيادة الربح (Increasing of Earning Strategy)

تلجأ إدارة الشركات إلى استراتيجية زيادة الربح لكي تصل إلى المستوى المستهدف منه، كما تلجأ إلى هذه الإستراتيجية لتجنب ظهور الخسائر في الكشوفات المالية، فهي تطمح في ذلك إلى مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية أو تحقيق منافع خاصة بها.

ب) إستراتيجية تخفيض الربح (Decreasing of Earning Strategy)

تقوم إدارة الشركات بإتباع إستراتيجية تخفيض الربح لأسباب عديدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من الحكومات، ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العاملين، وتلجأ الشركات إلى إتباع سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية من أجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية.

كما تتبع الشركات هذه الإستراتيجية في حالة تغيير الرئيس التنفيذي لها، إذ غالبا ما يقوم بالتخلص من كل الخسائر وإلقائها على الإدارة السابقة، كما تستخدم في حالات انخفاض الأرباح إلى الحد الذي لا يكون ممكنا للإدارة الوصول إليه للحصول على حوافز فتجد أنه من الأفضل النزول بالأرباح على قدر المستطاع لتمهيد الطريق أمام زيادتها في الفترات المستقبلية.

ج) إستراتيجية تخفيف التقلبات/ تمهيد الدخل (Income Smoothing)

تلجأ إدارة الشركات إلى أساليب تمهيد الأرباح المختلفة كمبدأ تحقق الايرادات والمصروفات وإدارة الاحتياطات وطرق تبويب البنود غير الاعتيادية في كشف الدخل، لتحقيق أهداف مختلفة منها ما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة، أو إرسال إشارات إلى المستفيدين، بأن أرباح الشركة في حالة مستقرة وبالشكل الذي يؤثر على توقعاتهم بخصوص الأرباح المستقبلية للشركة، مما ينعكس ذلك في قيمة الشركة في الأسواق المالية، فضلا عن إمكانية الشركة في الحصول على الفرص الاستثمارية المتاحة بأقل التكاليف.[1]

ثانيا: أساليب ممارسة إدارة الأرباح ومبرراتها

تستخدم تقنيات كثيرة لإدارة الأرباح، منها محاسبة التحوط لمخاطر الأدوات المالية، أسلوب تنظيف الدفاتر، تقنية الرهان الكبير على المستقبل، التعديل المستمر للمحفظة الإستثمارية، التخلص من الشركات الخاسرة(الطفل المشاكس) إدخال معايير جديدة، شطب الأصول التشغيلية طويلة الأجل، البيع و إعادة التأجير، الأرباح التشغيلية والأرباح غير التشغيلية، التسديد

[1]- عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، مرجع سبق ذكره، 2015، ص ص52، 53.

المبكر للديون، استخدام التغييرات[1]، كما أن هناك أساليب أخرى لإدارة الأرباح خاصة تلك التي ترتبط بالأعمال المحاسبية، منها نظام المعلومات المحاسبية، المفاهيم والتعاريف، والفروض، الأسس والقواعد والمعايير المختلفة للمحاسبة، القياس المحاسبي (التقييم)، أساليب التسجيل أو التقييد وعرض البيانات المحاسبية والقوائم المالية، طرق توزيع أو تحميل المصاريف المختلفة، أساليب إعداد وعرض التقارير، أساليب التحليل المالي، تطوير البرامج الآلية المحاسبية.[2]

فالإدارة عموما تستغل المرونة التي تتسم بها الممارسات المحاسبية بما في ذلك الخيارات المحاسبية المتاحة، والتي تمنحها القدرة على استخدام أساليب احتيالية قصد التضليل، فمثل هذه الممارسات منها مايدخل في اطار المبادئ المحاسبية ومنها ما لايمت بصلة لمبادئ المحاسبة الحقيقية، وهو خارج الاطار المفاهيمي والقانوني للمحاسبة.

و هناك من قسم مبررات ممارسة أساليب إدارة الأباح إلى: ماهو متعلق بمصلحة الممارس نفسه، ولو كانت ضد مصلحة الشركة، وماهو متعلق بمصلحة الممارس وتبرير ذلك بأنها لمصلحة الشركة، وهو بالحقيقة ليس لمصلحتها، وأن ممارستها بدافع المصلحة الشخصية تواجه رفضا أكبر من ممارستها بدافع تحسين المركز المالي للمؤسسة.[3]

حيث يبررون هذه الممارسات بهدف التأثير في سمعة المؤسسة في السوق، لتحسين المركز المالي، وتعظيم القيمة المالية، ومن ثم تحسين أسعار الأسهم في السوق المالية، ويرجع السبب في تحسين الأداء المالي للمؤسسة بهدف تحقيق المصالح الشخصية، لعكس صورة إيجابية عن أدائها لتحسين صورتهم أمام الملاك،[4] مستخدمين بذلك أساليب عدة للتلاعب بالقوائم المالية: (التلاعب بالمصروفات والايرادات، والتلاعب في الأصول والالتزامات، والتلاعب بالتدفقات النقدية)[5].

ثالثا: المخاطر المترتبة على إدارة الأرباح

من المعلوم أن اهتمام مستخدمي ومحللي القوائم المالية ينصب على صافي الدخل بإعتباره المؤشر الدال على المقدرة الكسبية للشركة والذي يؤدي إرتفاعه إلى زيادة مقدرتها الكسبية وزيادة أسعار أسهمها، لذلك تهتم الإدارة بتعظيم صافي الدخل الذي ينعكس على شكل توزيعات الأرباح على المساهمين مما يجذب مساهمين جدد ويؤدي إلى زيادة سعر سهم الشركة ، لذلك تلجأ الإدارة إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى زيادة صافي الدخل الموجود في قائمة الدخل إلا أن هذه الممارسات لا ينتج عنها أية تدفقات نقدية تشغيلية داخله أو خارجه و على الرغم من توجهات الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح وتحقيق منافع للمؤسسة في الأجل القصير إلا أن الأساليب المستخدمة فيها مثل(الإستحقاقات الإختيارية، التقديرات المحاسبية، والتغيرات المحاسبية الإختيارية البديلة)وذلك لأغراض التأثير على أرقام القوائم المالية زيادة أو نقصاً إلى جانب توفر عنصر التعمد يجعل من

---

[1] طارق عبد العال حماد، **المحاسبة الإبتكارية دوافعها–أساليبها –أثارها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011،ص269

2 ماهر عبد المجيد مصطفى، **العلاقات بين حجم المنشأة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكيفية زيادة هذه القدرة عن طريق تمهيد الأرباح الفعلية**، المجلة العلمية للتجارة الأزهر، العدد 15 ،2000 ، ص411.

[3] القري، ميسون، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية–دراسة ميدانية**،مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، السعودية،2010، ص28

[4] -ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية و أثرها على موثوقية البيانات المالية–دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع، العدد 32، العراق،2015، ص244.

5 – الهادي، إبراهيم و مجيد، عبد الحسين، **أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية–دراسة ميدانية على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية العلوم الإدارية ، العدد الأول، العراق،2017، ص71.

تلك الممارسات أمراً غير مقبول أخلاقياً، ويؤدي إلى تضليل مستخدمي تلك القوائم ويؤدي في الأجل الطويل إلى حدوث مشاكل خطيرة." [1] من أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:

أ) الإضرار بالكفاءة الإقتصادية للشركة:

يؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة حيث أن تأجيل الإعتراف بالنفقات أو تأخير إجراؤها كنفقات بحوث التطوير أو إجراء الصيانة يؤدي إلى فشل الأداء الإنتاجي وخسارة حصة الشركة في السوق، كما أن تعجيل الإيرادات قد يفقد الشركة تحقيق شروط تصريف منتجاتها بصورة أفضل.

ب) إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية

إن الغرض من لجوء الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح هو الحصول على مزايا إضافية والفوز بالترقيات وتجنب الإنتقاد يؤدي إلى إبقاء الأخطاء كما هي بدون تصحيح وترحيل المشكلات لفترات زمنية طويلة.

ج) التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة

من الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح ومنها شركة (W.R. Grance)، حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار وطلب منها إعادة إحتساب أرباحها والإعلان عنها بشكل واضح بين عام (1990 – 1992) وذلك لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة وتسجيل احتياطات بقيمة 55 مليون دولار ثم قامت بين عامي (1993 – 1995) بإعادة تلك الإحتياطات إلى الأرباح. [2]

د) تلاشي المعايير الأخلاقية[3]

يعد الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح موضع خلاف، إذ يعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقياً من عدمها، وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسينا جوهريا لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات العلاقة، وفي هذه الحالة فإن عنصر التعمد الذي تلجأ إليه الإدارة من خلال استخدام بعض الأساليب والمتغيرات المحاسبية تهدف بالدرجة الأولى إلى التأثير على اتجاه مستخدم القوائم المالية.

شكل موضوع أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق جدلا كبيرا، حيث إعتمدت العديد من الدراسات إلى تقييم مدى قبول أو عدم قبول ممارسات إدارة الأرباح وما إذا كانت الإدارة تقصد من وراء ذلك تحسينا جوهريا لبعض الجوانب المتعلقة باستراتيجيتها المستقبلية أم لغرض التضليل المتعمد للجهات ذات المصلحة. [1]

---

[1] – علي عبد الله أحمد شاهين، **إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية**، مجلة الجامعة الخليجية، قسم العلوم الادارية والمالية، المجلد 3، العدد4، 2011، ص10.

[2]- عماد محمد علي أبو عجيلة ، علام حمدان، **أثر حوكمة الشركات المؤسسية على إدراة الأرباح**، ملتقى دولي حول : الأزمة الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف 20-21 أكتوبر 2009 ص 5.

[3]- مرعي ليلى أحمد، **تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، فرع بني سويف، العدد الثاني، 2002،ص 7

ومن خلال الاستراتيجيات والمخاطر المترتبة نرى أن الشركات تعمل على استغلال المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمرونة في السياسات المحاسبية فيمكن القول أن مثل هذه الممارسات سوف تؤدي الى الوصول الى نتائج سلبية كما تحقق مشكلات خطيرة في الأجل الطويل كإخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية وكذا انخفاض في قيمة الشركة ...إلخ.

المبحث الثاني: قياس ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية

لقد تناولت الكثير من الدراسات طرق لقياس ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية حيث اجتهد بعض الباحثين في محاولات ابتكار نماذج رياضية في شكل مؤشرات مالية وإحصائية تمكن من استنتاج اتجاه ممارسات الشركة في إدارة أرباحها، وسنتناول في هذا المبحث أهم مداخل قياس إدارة الأرباح المحاسبية التي تداولها الباحثون:

المطلب الأول: أهم نماذج قياس إدارة الأرباح المحاسبي

قبل التطرق الى النماذج سنحاول تعريف بعض المصطلحات التي تعتمد عليها النماذج في قياسها لادارة الأرباح كالآتي:

-المستحقات(Accruals) : والتي تعبر عن الإيرادات غير النقدية القابلة للتحصيل والتكاليف غير النقدية القابلة للدفع، في المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، والتي تنشأ نتيجة الفاصل الزمني بين الإعتراف المحاسبي للأحداث والتدفقات النقدية المصاحبة لها.

- ✓ المستحقات غير الاختيارية(Non-Discretionary Accruals) : هي مستحقات تنشأ من التطبيق العادي والطبيعي للمبادئ المحاسبية خلال الدورة، عن طريق المعاملات والأحداث الاعتيادية التي تقوم بها الشركة خلال الدورة المحاسبية.
- ✓ المستحقات الإختيارية(Discretionary Accruals) : وهي مستحقات تتكون نتيجة عمليات الإنتقال بين البدائل المحاسبية التي يقوم بها المسيرون، وكذا بعض التقديرات والأحكام التي يصدرونها نتيجة لمرونة بعض المبادئ المحاسبية، وذلك من أجل التحكم في الأرباح إمّا بالتضخيم أو التخفيض.

الفرع الأول: نموذج الصناعة

يفترض نموذج الصناعة أن الشركات التي تنتمي إلى نفس القطاع الصناعي لها نفس العوامل المحددة للمستحقات غير الاختيارية، حيث يعتمد النموذج على معادلة تحليل الانحدار للمستحقات غير الإختيارية كدالة في متوسط المستحقات الكلية

[1] - Rafik Z. Elias**Determinants of Earnings Management Ethics Among Accountants** Journal of Business Ethics, Vol 40,No 1,2002 pp 33, 45.

لقطاع الصناعة الذي تنتمي إليه الشركة، وتتمثل الميزة الجوهرية لنموذج أثر المستحقات على مستوى الصناعة في إمكانيته للتمييز بين المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية ببساطة عن طريق إعتماد مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما،[1]

يعتبر نموذج الصناعة أن محدد المستحقات غير الاختيارية موحدة على مستوى الشركات في نفس الصناعة وبالتالي:[2]

- **المستحقات غير الاختيارية**

$$NDA_t = Y1 + Y2\ _{médian}(TA_t)$$

NDAt: المستحقات غير الاختيارية

Y1 +Y2 : معامل النموذج

$Médian(TA_t)$: القيم الوسطية لإجمالي المستحقات المنسوبة لإجمالي الأصول.

- **إجمالي المستحقات**

$$TAt = NIt - CFt$$

ويحسب وفق منهج التدفقات النقدية:

TA_t: إجمالي المستحقات

NI_t : صافي الدخل من العمليات التشغيلية.

CFt : صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

- **حساب المستحقات الاختيارية :**

بعد حساب المستحقات غير الاختيارية وإجمالي المستحقات تحسب المستحقات الاختيارية وفق المعادلة التالية:

$$TA_t/A_{t-1} = Y1 + Y2\ _{médian}(TA_t) + E_t$$

TA_t/A_{t-1}: المستحقات الكلية/ نسبة 1 الى اجمالي الأصول للسنة السابقة.

Y1 +Y2 : معامل النموذج

$Médian(TA_t)$: القيم الوسطية لإجمالي المستحقات المنسوبة لإجمالي الأصول.

E_t: الخطأ العشوائي

الفرع الثاني: نموذج (Jones, 1991)

باعتماده على نماذج كل من الباحثين السابقين (Healy, 1985) و (DeAngelo, 1986) قام باقتراح نموذج يخفف من افتراض ثبات المستحقات غير الاختيارية بين الفترات، وعمل على ادراج إيرادات الشركة وإجمالي الآلات والمعدات ويفترض النموذج أنهما أقل عرضة للتلاعب من طرف إدارة الشركة.[1]

---

[1] Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, **Detecting Earnings Management**, The Accounting Review, vol. 70, No.02, (April 1995), p 199, cite: https://www.jstor.org/stable/248303

[2] طلال حسن محمد، **درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الإرباح و أثرها على ربحية تلك الشركات**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص 37.

حيث يمكن صياغة نموذج (Jones, 1991) من خلال المعادلة التالية:[2]

$$NDAC_{ijt}/A_{ijt-1} = \alpha_1.1/A_{ijt-1} + \alpha_2 \triangle REV_{ijt} + \alpha_3 PPE_{ijt}/A_{ijt-1}$$

الفرع الثالث: نموذج (Modified Jones, 1995)

قام (Dechow et al., 1995) بتعديل نموذج (Jones, 1991) ليتصدى التأثيرات الناتجة عن التلاعب في الايرادات من طرف إدارة الشركة، والتي تؤدي إلى تقديرات متطرفة للمستحقات غير الاختيارية والتي تؤثر على قياس المستحقات الإختيارية التي تمثل ممارسات إدارة الأرباح، حيث أن الفرق بين النموذجين هو أن نموذج Dechow بدلا من التغيرات الحاصلة في الإيرادات يأخذ التغير الحاصل في المبيعات النقدية كعنصر غير معرض للتلاعب.[3]

ويمكن صياغة نموذج (Dechow et al., 1995) في المعادلة التالية:[4]

$$TACC_{ijt}/A_{ijt} = \alpha 1\ (1/A_{ijt}) + \alpha 2\ [(\triangle REV_{ijt} - \triangle REC_{it}\ / A_{ijt-1}] + \alpha 3\ (PPE_{ijt}/A_{ijt-1}) + ei$$

NDAt : المستحقات غير الاختيارية لسنة t.

$1/A_{t-1}$: نسبة 1 الى إجمالي الأصول لسنة السابقة.

$\triangle Rev_{it}$: التغير في إيرادات في السنة t.

$\triangle Rec_{it}$: التغير في حسابات العملاء في السنة t.

PPEt : التثبيتات المادية في السنة t.

حيث يعتبر نموذج جونس المعدل من بين النماذج الأكثر شيوعا وقوة، وخلال تلك الفترة المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح.

الفرع الرابع: نموذج جونز المعدل التّطلعي The Forward-looking Modified Jones Model

إقتراح (**Dechow**) نموذج جونز المعدّل التطلّعي للتسويات غير الاستنسابية وفق المعادلة التالية[5]:

$$NDA_t = \gamma_1 \left[\frac{\Delta REV_t - (1-k)\Delta REC_t}{A_{t-1}}\right] + \gamma_2 \frac{PPE_t}{A_{t-1}} + \gamma_3 \frac{TA_{t-1}}{A_{t-2}} + \gamma_4 GR_Sales_{t+1}$$

حيث أن:

- **K** : هو معامل الميل **slope coefficient** من الإنحدار ل **Δ REC** على **ΔREV_t** وكلاهما مثقلة بالأصول الكليّة.

---

[1] - Ghaoui, Chaouki., **La Manipulation Des Résultats Explique-t-elle La Performance Financière à Moyen et Long Terme Des Émissions Subséquentes d'actions**, *Maîtrise en Administration Des Affaires*, Université du Québec, Canada,2008, p 50, cite: https://archipel.uqam.ca/1236/1/M10267.pdf

[2] - Eli Bartov, Ferdinand A. Gul, Judy S.L. Tsui, **Discretionary-Accruals Models and Audit Qualifications**, This paper has been presented at Penn State, the University of Rochester, and the Ninth Annual Conference on Financial Economics and Accounting, 2000, p 9, cite :
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=214996

[3] - Ghaoui, Chaouki., Op.Cit., p 51

[4] – Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, Op.cit., p 199.

[5] علي محمود رمضان، **مرجع سبق ذكره**،ص ص82-83

- **$GR_Salest+_1$**: هو التغيّر في المبيعات من عام t إلى العام $t+_1$ بعد تثقيلها بمبيعات العام t.

وإن هذا النموذج يتضمّن ثلاث تعديلات عن نموذج جونز المعدّل وهي:

التعديل الأول: معالجة الجزء المتعلّق بزيادة المبيعات الائتمانية credit sales على أنها متوقّعة، مقابل الإفتراض الذي يقول بأنّ جميع المبيعات الائتمانية هي استنسابية، والذي يتم إنجازه من خلال تخمين المعامل (K) من انحدار التغيّر في الذّمم المدينة Receivables على التغيّر في الإيرادات Revemues والنتائج يجب أن تكون بين 0 و 1، لذلك فإن النسبة المتوقّعة للتغيّر في الذمم المدينة التي تنتج عن التغيّر في المبيعات يتم التعامل معها كتسويات عاديّة normal accrual؛

التعديل الثاني: يتعلق بالتسويات الكليّة ويعتمد على افتراض انّ التسويات الكليّة Total accruals ذاتيّة الارتباط حيث أنّ الشركات التي لديها تسويات عالية (منخفضة) في العام t_{-1} من المحتمل أن يكون لديها تسويات عالية(منخفضة) في العام t؛

التعديل الثالث: يتعلّق بنمو المبيعات المستقبليّة، حيث من الممكن أن تزيد الشركات المخزون Inventory في ترقّب لزيادة مستقبليّة في المبيعات، والتسويات المتعلّقة بزيادة المخزون يجب ألا يتم معالجتها كجزء من إدارة الأرباح، ولكن هي كرد فعل منطقي من قبل الإدارة اتجاه النّمو المستقبلي المتوقّع في المبيعات.

الفرع الخامس: نموذج (Kothari et *al.*, 2005)

يعتبر نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء الذي جاء به (Kothari et *al.*, 2005) النموذج الأكثر دقة في كشف إدارة الأرباح، ويشير هذا النموذج إلى إمكانية تحسين فعالية النماذج السابقة نموذج (Dechow et *al.*, 1995) ونموذج (Ress et *al.*, 1996) ، من خلال إدخال معدل العائد على الأصول للفترة (t) أو $(t-_1)$، والذي يمكن أن يؤثر على قياس المستحقات الاختيارية خلال الفترة المدروسة.[1]

المرحلة الأولى: يتم فيها حساب المستحقات الكلية (TAC_{it}) من خلال العلاقة التالية:

$$TACC_{it} = RE_{it} - CF_{it}$$

حيث أن:

$TACC_{it}$: تمثل المستحقات الكلية للشركة i في الفترة t.

RE_{it} : تمثل صافي الربح للشركة i في الفترة t.

CF_{it}: تمثل التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في الفترة t.

يمكن تبسيط المعادلة (1) من خلال المراحل التالية:

$$RE_{it} = CF_{it} + TACC_{it} \text{ ..... (2)}$$
$$RE_{it} = CF_{it} + (PRC_{it} - DOT_{it}) \text{ ..... (3)}$$
$$RE_{it} = CF_{it} + (\triangle BFR + PRC_{it} - DOT_{it}) \text{ ..... (4)}$$

من خلال المعادلة (2) و (4) نجد:

$$TACC_{it} = \triangle BFR + PRC_{it} - CF_{it} \text{ ..... (5)}$$

حيث أن:

[1] - Hasnan, S., Abdul Rahman, R. and Mahenthiran, S, **Management Predisposition, Motive, Opportunity and Earnings Management**, for Fraudulent Financial Reporting in Malaysia, *Working Paper*, (2008),p 22, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1321455, date (19/02/2019).

△BFR: تمثل التغير في إحتياجات رأس المال العامل للشركة i بين الفترتين t و t-1.

PRC_{it}: تمثل النواتج غير النقدية للشركة i بين الفترتين t.

DOT_{it}: تمثل مخصصات الدورة للشركة i بين الفترتين t.

ومنه سنقوم بحساب المستحقات الكلية من خلال البيانات المالية للشركات من المعادلة (5).

المرحلة الثانية: سنقوم بقياس المستحقات غير الاختيارية والتي تمثل الأنشطة الطبيعية للشركة.

تقدير المعاملات **(α1, α2, α3, α4)** وذلك بهدف حساب المستحقات غير الاختيارية وفق المعادلة التالية:[1]

$$TAC_{it}/A_{it} = \alpha 1\ (1/A_{it}) + \alpha 2\ [(\triangle REV_{it} - \triangle REC_{it}\ / A_{it-1}] + \alpha 3\ (PPE_{it}/A_{it-1}) + \alpha 4\ ROA_{it} +$$

$\mathbf{A_{it-1}}$: تمثل مجموع الأصول للشركة **i** في الفترة t-1،

$\mathbf{\triangle REV_{it}}$: تمثل التغير في الإيرادات للشركة i في الفترة t.

$\mathbf{\triangle REC_{it}}$: تمثل التغير في حسابات العملاء للشركة i في الفترة t،

$\mathbf{PPE_{it}}$: تمثل المباني والمصانع والآلات للشركة i في الفترة t.

$\mathbf{ROA_{it}}$: يمثل العائد على الأصول للشركة i في الفترة t،

ei : يمثل الخطأ العشوائي.

α1, α2, α3, α4: يمثل معاملات الانحدار.

المرحلة الثالثة: سنقوم بقياس المستحقات الاختيارية والتي تمثل جزء من المستحقات الكلية على النحو التالي.

حيث أن:[2]

$$DA_{it} = TAC_{it} - NDA_{it}$$

DA_{it}: تمثل المستحقات الاختيارية للشركة.

NDA_{it}: تمثل المستحقات غير الاختيارية للشركة.

TAC_{it}: تمثل المستحقات الإجمالية للشركة.

الفرع السادس: نموذج مخصصات خسائر القروض LLPs(2009)

أكدت البحوث الحديثة الى وجود علاقة بين مخصصات خسائر وإدارة الأرباح، حيث يقوم هذا النموذج على ثلاث عوامل: القروض المعدومة خلال السنة، خسائر إحتياطات القروض في بداية السنة، التغير في القروض الثابتة خلال السنة حيث يقوم هذا النموذج وفق:[3]

---

[1] - Naidu, Dharmendra. and Patel, Arvind, **A Comparison of Qualitative and Quantitative Methods of Detecting Earnings Management: Evidence from two Fijian Private and twoFijian State-owned Entities**, *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol 7, Issue 1., (2013), p 84, https://ro.uow.edu.au/aabfj/vol7/iss1/6/

[2] - محمد بنية، **أهمية المعلومات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وآثارها السلبية على مصداقية البيانات المالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية والادارية، المجلد5، العدد2، 2018، ص 101.

[3] طارق الهندي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

$$LLP_t = \beta_0 + \beta_1 LCO_t + \beta_2 LLA_{t-1} + \beta_3 \Delta NPL_t + \beta_4 EBTP_t + \beta_5 LISTED_t + \beta_6 EBTP_t * LISTED_t + \varepsilon_t$$

LLPt: مخصصات خسائر القروض خلال السنةt

LCOt: صافي القروض المعدومة خلال السنة t

LLAt : خسائر إحتياطات القروض خلال السنة t

NPLt: التغير في القروض الثابتة بين السنة السابقةt_{-1}و السنةt.

EBTPt: الأرباح قبل فرض الضرائب ومخصصات القروض خلال السنةt

LISTEDt : متغير يرمز الى نوعية المصرف مدرج في البورصة أو يرمز ب1 مدرج و0 غير مدرج

EBTPt * LISTEDt: العلاقة بين **EBTPt** و نوع المصرف.

المطلب الثاني: تمهيد الدخل

سيتم خلال هذا المطلب التطرق الى مفهوم، ونماذج تحديد تمهيد الدخل، وذلك عن طريق الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم تمهيد الدخل

ورد في الفكر المحاسبي العديد من التعريفات لتمهيد الدخل منها أن تمهيد الدخل هو نوع من أنواع إدارة الأرباح في الشركات والذي يهدف إلى تخفيض التقلبات في الدخل عبر الفترات المالية المختلفة، من خلال رفع أو خفض الأرباح الطبيعية لاستخدام هذه الفروقات في سنوات لاحقة.[1]

مما سبق فإن ممارسات تمهيد الدخل تتلخص في إدارة الأرباح المحاسبية المرغوبة بغرض تخفيف تقلبات المسار الطبيعي للدخل، بهدف إنشاء سلسلة أرباح مستقرة نسبيا بغرض تقليل درجات المخاطرة من جهة وزيادة قيمة المؤسسة من ناحية أخرى.

الفرع الثاني: نماذج تحديد تمهيد الدخل

أولا: نموذج (Eckel., 1981) لقياس تمهيد الدخل

يعتبر نموذج (Eckel., 1981) من أشهر نماذج قياس سلوك تمهيد الدخل في المنشآت حيث يفترض بأن الدخل دالة خطية للمبيعات، وأن تمهيد الدخل يتم من خلال التدخل المقصود في إجمالي المبيعات من قبل الادارة، وبناءا على هذا الافتراض استنتج Eckel النموذج التالي بحيث أن:

$$SB = CV\triangle I / CV\triangle S$$

SB: يمثل سلوك تمهيد الدخل

CV△I: معامل التباين للتغير في الدخل.

[1] - Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey , **The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices**, Published , 2002, Business cite: https://pdfs.semanticscholar.org/d686/1aa68adfc861fafa2a90c51771d6e7fce6f7.pdf?_ga=2.27087992.479047232.1596374364-1974291576.1565997623

CV△S: معامل التباين للتغير في المبيعات.

عندما يكون مقدار مؤشر Eckel أقل من الواحد (1) تعتبر الشركة ممهدة للدخل وهذا يعني أن معامل التباين للتغير في الدخل أقل من معامل التباين للتغير في المبيعات، أما إذا كان يساوي الواحد (1) أو أكبر منه فتعتبر الشركة غير ممهدة للدخل وهذا يعني أن معامل التباين للتغير في الدخل أكبر أو يساوي معامل التباين للتغير في المبيعات.[1]

وفيما يلي هناك نموذجين يمكن استخدامهما في تحديد درجة قيام المديرين باستخدام خياراتهم لتعديل المضامين المحاسبيّة للأرباح المعلنة أي التسويات المحاسبيّة لتقليل التذبذب في الأرباح التشغيلية.

ثانيا: مقياس IS1:

يعتمد على فكرة أنّ استخدام الإدارة للتسويات الاستنسابية لتخفيف الصدمات غير المرغوبة في التدفقات النقديّة مما يؤثر على الربح التّشغيلي، سوف تظهر بشكل ارتباط سلبي بين التسويات والتّدفقات النّقدية التّشغيلية، علما أنّ هذا الارتباط السلبيّ هو نتيجة طبيعيّة لمحاسبة التّسويات، ولكن رغم الأهمّية الأكبر لهذا الإرتباط السلبي من المحتمل أن يدل على تمهيد انتهازي للأرباح المعلنة بشكل لا يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركات ويستدل عليه إحصائيا عندما يكون معدّل الارتباط هو [P>0,001]، ويتم تحديد المقياس بالاعتماد على جميع الملاحظات السنوية للشركات، وتكون معادلة المقياس الأول على الشكل التالي:

$$IS_1=P(\Delta TA_{it}, \Delta OCF_{it})$$

حيث أن:

- ΔTA_{it}: هو التغير في التسويات الكليّة للشركة (i) من الفترة (t_{-1}) إلى الفترة (t)، مثقّلة بالأصول الإجمالية المملوكة.
- ΔOCF_{it}: هو التغير في التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) من الفترة (t_{-1}) إلى الفترة (t)، مثقّلة بالأصول الإجمالية المملوكة.
- **P**: معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation.

ثالثا: المقياس الثاني IS2:

يعتمد هذا المعيار على فكرة أن تمهيد الدخل يدل ضمنيا على أن الأرباح ستكون أقل تغيّرا من التدفقات النقدية الحقيقيّة (الفعليّة)، لذلك فهذا المقياس يقارن التباين للأرباح المعلنة مع التباين للتدفقات النقديّة التشغيلية، ويمكن الحصول على هذه النّسبة من خلال حساب الانحراف المعياري للأرباح إلى الانحراف المعياريّ للتّدفقات النّقدية التّشغيلية، وأيضا يعتمد هذا

[1] - Rezvan Hejazi and others, **The Impact of Earnings Quality and Income Smoothing on the Performance of Companies Listed in Tehran Stock Exchange**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 17, Alzahra University, Iran, Faculty of Social Science & Economics, (2017), p 195.

المقياس على جميع الملاحظات السنوية للشركات، وكلّما كان هناك انخفاض في قيمة المقياس فهذا يدل على أنّ المديرين يستخدمون اختيارهم لتمهيد الأرباح المعلنة، ويعطي المقياس بالمعادلة التالية:

$$IS_{2=}\ \sigma(BI_{it})/\sigma(OCF_{it})$$

- BI_{it}: صافي الدخل للشركة (i) خلال الفترة (t).
- OCF_{it}: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t)[1].

المبحث الثالث: الربح الضريبي والضريبة على أرباح الشركات

من خلال هذا المبحث سنتناول في المطلب الأول المفاهيم الأساسية في الربح الضريبي، والتطرق في المطلب الثاني إلى المفاهيم الأساسية حول الضريبة على أرباح الشركات على النحو التالي:

المطلب الأول: مفاهيم أساسية في الربح الضريبي

من خلال هذا المطلب سنحاول توضيح مفهوم الربح المحاسبي والربح الضريبي، مع شرح كيفية الانتقال من الربح المحاسبي وصولا الى الربح الضريبي وذلك كالآتي:

الفرع الأول: مفهوم الربح المحاسبي والربح الضريبي

سنتطرق في هذا الجزء إلى مفهوم كل من الربح المحاسبي والربح الضريبي حسب قانون الضرائب الجزائري كما يلي:

أولا: تعريف الربح المحاسبي

يتمثل الربح المحاسبي في الربح الذي يتم حسابه في بيان الدخل، ويتم احتسابه من طرح التكاليف الصريحة من الإيرادات. وتتمثل التكاليف الصريحة في التكاليف التي تكبدتها الشركة بالفعل لتسديد دفعة لطرف آخر. ومع ذلك تتكبد الشركة كذلك التكاليف الضمنية، وتلك التكاليف لا تدرج في حساب الربح المحاسبي.[2]

يمكن تعريف الربح المحاسبي أيضا على أنه الدخل المحسوب على أساس المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، أن هذه المبادئ تشير إلى أن الدخل يجب أن يقاس على أساس العمليات المتحققة.[1]

[1] Bozec, **Earnings Management in State-Owned Enterprises,** A Canadian perspective, Working Paper, issn 0701-3086

[2] - شيراز محمد خضر، **تقنيات التحليل المالي**، دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لندن، ص74.

ثانيا: تعريف الربح الضريبي

في الفقرة الأولى من المادة (المادة 140) تحدد النتيجة الجبائية انطلاقا من النتيجة المحاسبية لمختلف العمليات أيا كانت طبيعتها، أخذ بعين الاعتبار التشريع والتنظيم الجبائيين الساري المفعول، المحققة من طرف كل مؤسسة أو وحدة أو مستثمرة تابعة لنفس المؤسسة بما في ذلك على وجه الخصوص التنازل عن عناصر الأصول خلال فترة الاستغلال أو نهايتها.[2]

يمكن تعريف الدخل الضريبي من وجهة نظر النظام الضريبي أنه صافي الدخل المحاسبي بعد تعديله بعناصر الايرادات أو المكاسب مطروحا منه المصاريف أو الخسائر التي لا تدخل في قياس صافي الدخل لغرض حساب ضريبة الدخل، وقد ينتج عن هذا التعديل إما فروقات دائمة أو فروقات مؤقتة حسب المعيار المحاسبي الدولي 12 والقواعد الضريبية.[3]

الفرع الثاني: الإنتقال من الربح المحاسبي إلى الربح الخاضع للضريبة

1) النتيجة المحاسبية Accounting Result:

هو الربح الصافي الناتج عن ممارسة المؤسسة نشاطا تجاريا معينا، بعد مقابلة الإيرادات بالأعباء التي أدت للوصول إلى ذلك الربح، ويتم حسابه بالطريقتين الآتيتين[4]:

1.1 **تحديد النتيجة المحاسبية من الميزانية:** حيث تعد الميزانية في تاريخ معين في نهاية الدورة، وذلك بالفرق بين صافي الأصول في نهاية الدورة وصافي قيمتها في بداية هذه الدورة مع الأخذ في الحسبان أي إضافات أو محسوبات خلال هذه الدورة.

2.1 **تحديد النتيجة المحاسبية من جدول حساب النتيجة:** وذلك بالفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء الخاصة بالدورة، فتكون ربح إذا كانت الإيرادات أكبر من الأعباء وتكون خسارة في حالة العكس.

بعد تحديد النتيجة المحاسبية، تلزم المؤسسة بإعادة النظر فيها قبل التصريح بها لدى الإدارة الجبائية التي تقوم بفرض الضريبة عليها في حالة تحقيق الربح، حيث أن هناك أعباء يجب خصمها إذا توفرت على شروط الخصم وأخرى يجب إعادة إدماجها لعدم استجابتها لتلك الشروط، للوصول إلى النتيجة الجبائية والتي على أساسها يتم تحديد قيمة الضريبة المستحقة على المؤسسة[5].

2) الاسترددات (الإدماجات)Reinstatements :

---

[1] - محمد سلمان عبود، الزهيري، **أثر القوانين والقرارات الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي من نتائج القوائم المالية للشركات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد 11، العدد 37، جامعة بغداد، كلية الاقتصاديات الأعمال 2016، ص 192.

[2] - وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024**، المادة 140، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص46.

[3] - محمد سلمان عبود، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[4] عبد الناصر نور، **الضرائب ومحاسبتها**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2008، ص ص30-31.

[5] Pascale Revault, **la connexion comptabilité/fiscalité, a la foi simple et complexe, est-elle pérenne ?,** CREG, 28/02/2011,p04.

وتتمثل في العناصر التي لا تكون قابلة للخصم من أجل تحديد الربح الجبائي الصافي[1]، وهذا حسب ما ينص عليه قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في مواد واضحة منه، والمصاريف التي تقوم المؤسسة بالاستفادة منها في تخفيض الربح المحاسبي تلعب دورا كبيرا ومهما في تحديد النتيجة الضريبية، والتي تظهر فيما يلي[2]:

1.2 تكاليف العقارات غير المخصصة مباشرة للاستغلال: تعتبر تكاليف الصيانة لمثل هذه العقارات وتكاليف الإيجار الخاصة بها من الأعباء غير قابلة للخصم، ويجب دمجها في الربح الخاضع للضريبة[3].

2.2 حصص الهدايا الاشهارية والاشهار المالي والكفالة والرعاية غير القابلة للخصم: الهدايا المختلفة باستثناء تلك التي لها طابع اشهاري ما لم يتجاوز قيمة كل واحدة منها مبلغ 1000 دج في حدود مبلغ اجمالي قدره خمسمائة ألف دينار (500.000) دج [4]، وحدد السقف المسموح به لخصم المبالغ المخصصة للإشهار المالي والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة الرياضية وترقية مبادرات الشباب، من أجل تحديد الربح الجبائي، شريطة اثباتها في حدود نسبة 10% من رقم أعمال السنة المالية بالنسبة للأشخاص المعنويين/ أو الطبعيين، وفي حد أقصاه ثلاثون مليون دينار(30.000.000 دج)[5].

3.2 **مصاريف الاستقبال غير القابلة للخصم:** مصاريف حفلات الإستقبال بما فيها مصاريف الفندقة والاطعام والعروض، باستثناء المبالغ الملتزم بها والمثبتة قانونا والمرتبطة مباشرة باستغلال المؤسسة[6].

4.2 **الاشتراكات والهبات غير قابلة للخصم:** وتتمثل في الإعانات والتبرعات، ما عادا تلك الممنوحة لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني، وألا تتجاوز مبلغا سنويا قدره أربعة ملايين دينار (4.000.000 دج)[7]. واذا تم تجاوز هذا المبلغ يعاد دمجه في الربح الخاضع للضريبة.

5.2 **الضرائب والرسوم غير قابلة للخصم:** الضرائب الواقعة على كاهل المؤسسة والمحصلة خلال السنة المالية باستثناء الضريبة على أرباح الشركات، إذا منحت فيما بعد تخفيضات في هذه الضرائب فإن مبلغها يدخل ضمن إيرادات السنة المالية.

6.2 **المؤونات غير القابلة للخصم:** يعاد دمج في الربح الخاضع للضريبة المؤونات المشكلة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو غير المبينة بوضوح، والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية، شريطة تقييدها في كتابات السنة المالية، وتبينها في كشف الأرصدة المنصوص عليه في المادة 152[8].

7.2 **الاهتلاكات غير القابلة للخصم:** تعتبر الاهتلاكات غير المنصوص عنها جبائيا غير قابلة للخصم. كحساب القسط السنوي من اهتلاك سيارة سياحية، الذي يحسب محاسبيا على أساس قيمة الاقتناء وجبائيا على أساس 3.000.000 دج للوحدة، ومازاد عن هذا المبلغ لا يقبل خصمه الا بشرط أن تكون السيارة الأداة الرئيسية لنشاط المؤسسة، وبالنسبة

---

[1] Jalel Berrebeh, **Fiscalité de l'entreprise (IS/IRPP/TVA/les avantages fiscaux),** université de cartage, FSEG Nabul, 2014/2015.p07.

[2] Rédha khelassi, **Précis d'audit fiscal de l'entreprise, B**ERTI editions, Alger,2013,p458.

[3] ق.ض.م.ر.م، المادة169-1 (معدلة بموجب المواد 13و16 من ق.م لسنة2007، و8من ق.م لسنة 2009، و11 من ق.م لسنة2010،و09 من ق.م لسنة 2014).

[4] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ، المادة 169-1 من ق.م 2024، ص59.

5 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 169-2.من ق.م2024، ص60.

[6] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع السابق، المادة169-1، سنة 2024، ص60.

[7] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع السابق.

[8] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع السابق، المادة141-5

للمؤسسات التي لاتخضع للرسم على القيمة المضافة فإن الاهتلاك يحسب على أساس سعر الشراء أو سعر التكلفة بكل الرسوم، وفي حالة تم حسابه على أساس سعر الشراء خارج الرسم يتم إعادة دمج الجزء غير المخصص للاهتلاك[1].

8.2 مصاريف البحث والتطوير غير القابلة للخصم: حدد السقف المحدد للخصم ب 30% من مبلغ الدخل أو الربح الخاضع للضريبة، في حدود سقف يساوي 200.000.000 دج، وما تجاوز هذا السقف يتم دمجه في الربح الخاضع للضريبة، شرط إعادة استثمار المبلغ المرخص بخصمه في إطار هذا البحث والتطوير للمؤسسة، ويجب التصريح به للإدارة الجبائية وكذلك للهيئة الوطنية المكلفة برقابة البحث العلمي، وإذا لم يتم الاستجابة لهذه الشروط يعاد دمج مصاريف بحث التطوير في الربح الخاضع للضريبة[2].

9.2 الاهتلاكات غير قابلة للخصم والمتعلقة بعمليات عقد القرض الايجاري (المستأجر): المستأجر الذي هو المالك الاقتصادي للأصل بمفهوم المقاييس الجديدة للمحاسبة يستمر في التمتع بالحق في خصم من الربح الخاضع للضريبة، الإيجارات المسددة إلى المؤجر، بتطبيق الاهتلاك إلى غاية نهاية الاستحقاقات والمحددة قانونا في 2012/12/31[3].

10.2 الإيجارات خارج المنتوجات المالية(المؤجر): يستمر المؤجر في التمتع جبائيا بالملكية القانونية للأصل، ما يعطيه الحق في ممارسة الاهتلاك إلى غاية نهاية الاستحقاقات والمحددة قانونا في 2012[4]/12/31.

11.2 الضريبة على أرباح الشركات IBS: تعتبر غير قابلة للخصم[5]، وبما أنه محاسبيا تسجل كعبء يجب إعادة ادماجها في الربح الخاضع للضريبة.

12.2 خسائر القيمة غير القابلة للخصم: تعتبر خسائر القيم على التثبيتات المعاد تقييمها بالقيمة العادلة غير قابلة للخصم، وبالتالي يعاد دمجها في الربح الخاضع للضريبة.

13.2 الغرامات والعقوبات غير القابلة للخصم: لايقبل الخصم من الربح الخاضع للضريبة الغرامات والعقوبات والمصادرات أيا كانت طبيعتها والتي تتحملها المؤسسة من جراء مخالفتها للقوانين[6]، مثل الغرامات الجبائية والغرامات المدفوعة لصندوق الضمان الاجتماعي عن التصريحات المتأخرة[7].

14.2 استردادات أخرى غير قابلة للخصم: وتتمثل في كل العناصر غير قابلة للخصم والتي لم تذكر سابقا.

3) **الخصومات Deductions:** وتتمثل في الإيرادات التي لا يمكن اعتبارها ضمن الإيرادات الخاضعة للضريبة[8]، والتي يجب خصمها من الربح الخاضع للضريبة، ويمكن تلخيصها:

---

[1] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع السابق، المادة 141-3

[2] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 171 (معدلة بموجب المادة 09 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009).2024، ص60

[3] الجريدة الرسمية، العدد 49، الأمر رقم 10-01، المؤرخ في 2010/08/29، المتضمن قانون المالية التكميلي 2010، المادة 27، ص11.

[4] قانون المالية التكميلي لسنة2010، المادة 27، مرجع سبق ذكره، ص11.

[5] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع السابق، المادة141-4.

[6] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع السابق، المادة141 -6.

[7] Ministére des finances,direction des recherches et verifications, **guide du vérificateur de comptabilité,** Edition, 2001,p109.

[8] Direction générale des finances publiques française, **Précis de Fiscalité (Fiscalité directe des entreprises),** livre 2, Jouve, 01/01/2013, p27.

1.3 فائض القيمة الناتج عن التنازل عن عناصر الأصول الثابتة: يحدد مبلغ الفوائض القيم الناتج عن التنازل الجزئي أو الكلي عن عناصر الأصول الثابتة غير خاضع للضريبة والمقدر بنسبة 30% بالنسبة لفوائض القيم قصيرة الأجل، وبنسبة 65% بالنسبة لفوائض القيم طويلة الأجل[1].

2.3 فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة وكذا حواصل الأسهم وحصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة O.P.C.V.M المسعرة في البورصة: لاتعتبر من الإيرادات الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات(IBS) لمدة خمس سنوات ابتداء من 2009/01/01، كل من نواتج وفوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات، والإلتزامات والسندات والأوراق المماثلة لها للخزينة المسجلة في تسعيرة البورصة أو المتداولة في سوق منظمة المسجلة في تسعيرة البورصة، وكذا نواتج الأسهم أو حصص هيئات التّوظيف الجماعية في القيم المنقولة[2].

3.3 **المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي سبق اخضاعها للضريبة على أرباح الشركات أو المعفاة من ذلك:** لا تحسب في تحديد وعاء الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات أو المعفاة من ذلك لأنه سبق لها ان خضعت للضريبة[3].

4.3 **الاهتلاكات المتعلقة بعمليات عقود القرض الايجاري (المؤجر):** يمكن للمؤجر والذي يعتبر المالك القانوني للأصل المؤجر من الناحية الجبائية، ممارسة الاهتلاك على الملك المؤجر إلى غاية 2012/12/31 بصفة انتقالية، وبعد هذا التاريخ و إن لم تصدر نصوص قانونية تمدد في تطبيق الاهتلاك، فإن الاهتلاكات المخصومة بعد هذا التاريخ يعاد دمجها في الربح الخاضع للضريبة[4].

5.3 **الإيجارات خارج الأعباء المالية (المستأجر):** يمكن للمستأجر والذي يعتبر المالك الاقتصادي للأصل المستأجر، من الناحية الجبائية، خصم الايجار خارج الأعباء المالية من الربح الخاضع للضريبة بصورة استثنائية إلى غاية نهاية الاستحقاقات والمحددة قانونا في 2012/12/31.[5]

6.3 تكملة الاهتلاكات: وهو اهتلاك مكمل للاهتلاك المطبق على التثبيتات، والذي ينتج عادة عن عدم العلم بالتعديلات المستمرة للنظام الضريبي أو السهو أو الخطأ، والذي يؤدي إلى حساب اهتلاك إضافي وخصمه من الربح الخاضع للضريبة[6].

7.3 خصومات أخرى: وتتمثل في كل التخفيضات التي لم تذكر سابقا، كالإيرادات التي تعفى قانونا وتم إدراجها في الربح الخاضع للضريبة بالخطأ، أو أعباء قابلة للخصم جبائيا ولم تسجل محاسبيا بالخطأ.

---

[1] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع السابق، المادة173.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 74، قانون رقم 08-21، المؤرخ في 2008/12/31، المتضمن قانون المالية لسنة2009، المادة 46،ص14.

[3] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 174 مكرر (معدلة بموجب المادة 13 من ق.م لسنة 1999، والمادة 19 من ق.م لسنة2003).

[4] قانون المالية التكميلي لسنة 2010، المادة 27، مرجع سبق ذكره، ص11.

[5] نفس المرجع السابق.

[6] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع السابق، المادة174

4) العجز المالي السابق Previous Deficit: في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فإن هذا العجز يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلالها[1]، وإذا كان الربح غير كاف لاستيعاب كل العجز، فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز.[2]

5) تحديد النتيجة الضريبية Select the Tax Result: ويتم ذلك من خلال، النتيجة المحاسبية سواء ربح أو خسارة مضافا اليها المدمجات، مخصوما منها التخفيضات وخسائر السنوات السابقة (أربع سنوات)، والانتقال إلى النتيجة الجبائية يتمثل في تسويات معينة كاستبعاد بعض الأعباء الفعلية، لكنها غير مقبولة جبائيا، أو استبعاد بعض الإيرادات من الربح الضريبي بسبب إعفائها من ذلك، وهذا يجعل مخصص الضرائب مماثلا للواقع[3].

الفرع الثالث: مراحل تحديد الربح الضريبي

أولا: مراحل القياس في المحاسبة

القياس المحاسبي هو أحد الوظائف الأساسية في المحاسبة، كما أن كثيرا من الدراسات المحاسبية تعتبر القياس أحد الفروض الأساسية للمحاسبة، والتعريف العام للقياس هو مقابلة أحد خصائص مجال معين بأحد خصائص مجال آخر، وتتم هذه المقابلة باستخدام أرقام أو درجات أو كميات، وتفضل أن تكون المقاييس كمية لما لها من أثر في زيادة دقة التعاريف، وبالتالي فإن المكونات الرئيسية لعملية القياس هي:

1-تحديد الخواص المطلوب قياسها، فعملية القياس بالنسبة للأصول مثلا ليست موجهة نحو تحديد وزنها أو طولها أو مساحتها، إنما توجيه هاته الأصول إلى خدمات متوقعة (قيمتها).

2-تحديد وحدة القياس المناسبة للخاصية محل القياس، ويشترط أن تكون وحدة القياس ثابتة ومتجانسة حتى تكون النتائج قابلة للتجميع والمقارنة، ومن المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة هي النقد الذي يتم التعامل به.

3-الشخص الذي يقوم بعملية القياس وهو يعتبر عاملا هاما في عملية القياس، لأن نتائج عملية القياس قد تختلف باختلاف القائمين بها خصوصا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية، إن المكون الأول لعملية القياس يمثل الجانب النظري وهو يختص بتحديد الخصائص والعلاقات، أما المكون الثاني فهو الجانب الفني لعملية القياس، ولابد من توفر الجانبين حيث أن كل منهما يكمل الآخر، لأن النظرية دون قياس هي مجرد فكر نظري كما أن القياس غير المبني على النظرية يعتبر عملا غير هادف.[4]

ثانيا: طريقة تحديد الربح الضريبي

يستمد تحديد الدخل الضريبي أهميته من دقته، لأن النتائج المبتغاة من فرض الضريبة تتوقف على تحديد الوعاء تحديدا سليما وعادلا، وتحدد عن طريقها السياسة المالية الحالية والمستقبلية للمؤسسة الخاضعة للضريبة بمعنى آخر أن الهدف الأول يتمثل في تحديد صافي الدخل الضريبي بما يحقق العدالة بين دافعي الضرائب، ثم يتبع ذلك بيان التحديد وفقا لمقاييس موضوعية، حيث أن

[1] قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، نفس المرجع السابق، المادة147.

[2] الجريدة الرسمية، العدد78، قانون رقم 09-09، المؤرخ في 2009/12/31، المتضمن قانون المالية لسنة2010، المادة 10، ص06.

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، طبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2008، ص57.

[4] - علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية**، إطار فكري تحليلي وتطبيقي، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 2011،ص 35.

تحديد الوعاء الضريبي يعتمد على ثلاثة محاور أساسية وهي وضوح التشريع وعدالته، الإفصاح ووضوح الملف، عدل المحاسبين والفاحصين، وبالتالي لا يجوز الاعتماد على صافي الدخل المحاسبي كوعاء للضريبة حيث أن هناك عناصر التكاليف والايرادات ما يستوجب خصمه وأخرى يتم إضافتها. [1]

تنص المادة 140 من قانون الضرائب المباشرة الفقرة رقم 2 على أن النتيجة الجبائية تتمثل في الفرق في قيم الأصول الصافية لدى اختتام وافتتاح الدورة، و يمكن التعبير عنها كما يلي: الأصول الصافية = الأصول – الاهتلاكات– المؤونات.

كما حدد المشرع الجبائي الأساس الخاضع للضريبة "الربح الصافي الناتج بين: النتائج المحققة من طرف المؤسسة–الأعباء المحتملة في إطار ممارسة النشاط (تكاليف عامة، تكاليف مالية، إهتلاكات، مؤونات، ضرائب ورسوم،....)" و يمكن تلخيص العلاقة بين النتيجة المحاسبية و النتيجة الجبائية كما يلي:[2]

النتيجة الجبائية = النتيجة المحاسبية + الأعباء المدمجة –

الفرع الرابع: الربح الضريبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 12

يتناول هذا المعيار محاسبة آثار ونتائج الضريبة الحالية والمستقبلية من حيث المعاملات والأحداث للفترة الحالية كالاسترداد المستقبلي للقيمة الدفترية للأصول أو الالتزامات في قائمة الميزانية ويهدف المعيار إلى معالجة ضرائب الدخل محاسبيا.

أولا: الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي 12

I – نشأة المعيار المحاسبي الدولي 12

قام مجلس المحاسبة الدولي بتعديل المعيار المحاسبي الدولي 12 في أكتوبر 1996 "ضرائب الدخل" الذي ألغى بدوره صياغة المعيار لسنة 1994 "المحاسبة على ضرائب الدخل"، وفي ماي 1999 عدل مرة أخرى في جانب الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية "الفقرة 88، ولقد أصبح النص المعدل ساري المفعول للبيانات المالية السنوية التي تغطي الفقرات التي تبدأ في أول كانون الثاني أو بعد ذلك التاريخ، وفي أفريل 2000 تم تعديل الفقرات 20 و 62 (أ) و 64 والفقرات 10 (أ)، 11 (أ)، 8 (ب)، من الملحق أ، و ذلك لتعديل الإشارة و المصطلحات نتيجة لإصدار المعيار المحاسبي الدولي الأربعون (IAS 40) " استثمارات العقارات".

[1] – الزهيري، محمد سلمان عبود، **أثر القوانين والقرارات الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي من نتائج القوائم المالية للشركات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 37، جامعة بغداد، كلية اقتصاديات الأعمال،2016، ص 191.

[2] – رضا جاوحدو، حمدي جليلة ايمان، **آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي و الجهود المبذولة لتكييفه**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي– الجزائر، يومي 05–06 ماي 2013،ص 4.

في اكتوبر 2000 أقر المجلس تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر والتي تشمل إضافة الفقرات 52 (أ)، 52 (ب)، 65 (أ)، 81 (أ)، 87 (أ)، 87 (ب)، 91 وحذف الفقرات 3 و50، ويوضح التعديل المحدد المعالجة المحاسبية لنتائج ضرائب الدخل على الأرباح الموزعة. ويصبح النص المعدل نافذ المفعول للبيانات المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ من الأول من كانون الثاني 2001 أو بعد ذلك التاريخ، وفي حالة أثر التطبيق المبكر على البيانات المالية فيجب على المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة.[1]

II – نطاق العيار المحاسبي الدولي 12

يطبق هذا المعيار في المحاسبة على الضرائب على الدخل وتشمل ضرائب الدخل جميع الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على أرباح الشركات الخاضعة للضريبة، كما تضم ضرائب أخرى مثل الضرائب المستحقة على الشركات الحليفة والفروع التابعة والمشاريع المشتركة عند القيام بتوزيع الأرباح، كما يجب أن يطبق هذا المعيار على المحاسبة عن ضرائب الدخل التي تشمل جميع الضرائب المحلية والأجنبية التي تستند إلى الأرباح الخاضعة للضريبة.

لا يتعامل المعيار المحاسبي للضرائب المؤجلة مع طرق المحاسبة عن المنح الحكومية (IAS 20) والافصاح عن المساعدات الحكومية، أو الاعفاءات الضريبية للاستثمارات، ولكن يتعامل مع المحاسبة عن الفروق المؤقتة التي قد تنشأ عن مثل تلك المنح والاعفاءات الضريبية للاستثمارات.[2]

ثانيا: الاعتراف بالضرائب المؤجلة

I – الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة :

يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة لكل الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، باستثناء تلك الناتجة عن:

- الاعتراف الأولي للشهرة؛
- الاعتراف الأولي للأصول والخصوم في معاملة لا تتعلق بـ: * تجميع أو اندماج أعمال، * لا تتأثر النتيجة المحاسبية ولا النتيجة الضريبية.

فيما يتعلق بالفوارق المؤقتة الخاضعة للضريبة والمتعلقة بالمساهمات في الشركات التابعة، الفروع، الشركات الزميلة يجب الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة المتعلقة بها.

II – الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة :

يجب الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة لكل الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخسائر والقروض الضريبية غير المستعملة، بشرط أن يكون هناك احتمال وجود ربح ضريبي في المستقبل متاح لاسترجاع هذه الفوارق.

III – القياس[3]:

---

[1]- مجلة المحاسب العربي، **معيار المحاسبة الدولي 12 –ضرائب الدخل**، على الخط: **https://www.aam-web.com/ar/create_pdf/standard/33**، ص 01.

[2]– الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل"**، على الخط: www.albayouk.com.sa/index.../13_4735783270de2104c3cd10d0e690d438، ص 02.

[3]– بلخير بكاري، **دروس في المحاسبة المعمقة حسب SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص ص 182 -185.

– يجب تقييم أصول وخصوم الضريبة المؤجلة استنادا إلى معدلات الضريبة التي يكون متوقع تطبيقها في الفترة التي يتحقق فيها الأصل أو يسدد فيها الخصم؛

– يجب أن تدرج الضريبة المؤجلة كدخل أو مصروف ضمن جدول حساب النتائج وتؤثر في نتيجة الفترة، إلا إذا ظهرت الضريبة من:" عملية أو حدث يسجل ويعترف به مباشرة في الأموال الخاصة " اندماج أعمال، والذي اعتبر كعملية حيازة.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الضريبة على أرباح الشركات

بصورة عامة تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي جبري من أفراد أو هيئة، بصفة نهائية وبلا مقابل وذلك لصالح الإنفاق العام ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى المفاهيم أساسية حول الضريبة على أرباح الشركات على النحو التالي:

الفرع الأول: تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات

أولا: تعريف الضريبة:

عرفها (عدلي،2009) "هي فريضة مالية الزامية يلتزم الممول بأدائها إلى الدولة لتحقيق نفع عام، فهي تحويل جزء من المال من الاستخدام الخاص إلى الاستخدام العام، بصرف النظر عما يعود على الممول من النفع"[1].

كما عرفها (أحمد حمدي،1992) "هي كل اقتطاع أو منفعة أيا كان شكلها تحصل عليه القوة العمومية، بغية اشراك المواطنين في تحمل الأعباء العامة من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق سياستها الاجتماعية، الاقتصادية، والتنموية".[2]

وعرفها (يونس، 1972)"هي وسيلة لتوزيع الأعباء بين الافراد توزيعا قانونيا ودستوريا طبقا لقدراتهم".[3]

من خلال ما سبق نستنتج أن الضريبة هي فريضة نقدية، تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها إلزاميا وبصفة نهائية، دون أن يقابلها نفع خاص، تفرضها الدولة طبقا للقدرة التكليفية للممول وتستخدمها في تغطية النفقات الهامة عادة.

وبهدف عصرنة النظام الجبائي الجزائري، جاء قانون المالية لسنة 1991 بإصلاحات ضريبية جذرية، تعرضت إلى هيكل النظام الضريبي وجعلته أكثر تكيفا مع الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988، فقد تم تأسيس ضريبتين على الدخل هما:

- الضريبة على الدخل الإجمالي التي تفرض على الأشخاص الطبيعيين؛
- الضريبة على أرباح الشركات التي تفرض على الأشخاص المعنويين.

ثانيا: الضريبة على الدخل الإجمالي

ضريبة مباشرة تفرض على مجموع الدخل الذي يحققه المكلف بالضريبة من مصادر مختلفة، ويقصد بالضريبة المباشرة تلك التي تفرض على الدخل والثروة عكس الضريبة غير المباشرة فهي ضريبة على التداول والإنفاق[4].

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، وهي ضريبة مباشرة يتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد سواء كانت ثروته أو أمواله

[1]–عدلي البابلي، **المالية العامة والنظم الضريبة**، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص105.

[2] –أحمد حمدي العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظم السوق**، دار المعرفة اللبنانية، لبنان، 1992، ص261.

[3]–يونس أحمد البطريق، **مقدمة في النظم الضريبية**، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1972، ص26.

[4] -محمد عباس محرزي، **إقتصاديات الجباية والضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص62.

محل الضريبة بصفة صريحة وإلزامية ونهائية وبأسلوب العدالة حيث أنها لا تدفع بالتساوي بين المواطنين بل تتناسب مع مداخيلهم ونشاطاتهم الاقتصادية، إضافة إلى الوضع العائلي والالتزامات الأخرى[1]

ثالثا: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات

ورد تعريف الضريبة على أرباح الشركات في المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. فمن خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الضريبة على أرباح الشركات ضريبة سنوية تستحق على الأرباح المحققة في الجزائر، من قبل المكلفين الذين يخضعون وجوبا لنظام الربح الحقيقي مهما كان مبلغ رقم الأعمال المحقق[2]. ونستنتج من نص المادة 136 من نفس القانون أن الضريبة على أرباح الشركات تؤسس على مجموع الأرباح أو المداخيل المحققة من قبل الشركات دون التمييز بين هؤلاء في الشكل أو الغرض، باستثناء بعض الشركات المحددة في نص المادة.[3]

كما تحدد معدلات الضريبة على أرباح الشركات حسب:

- المادة 150 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة لسنة 2011، يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي:[4]

19 % بالنسبة للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية؛

25 % بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات.

وبناءا على الأمر رقم 15-01 مؤرخ في 7 شوال 1436 الموافق ل 23 يوليو 2015 المادة 02 تعدل أحكام المادة 150 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتحرر كما يلي: المادة 150: يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي[5]: **19%** بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛ **23%** بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار، وبالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات أصبح معدل الضريبة على أرباح الشركات بـ **26%**.

رابعا: خصائص الضريبة على أرباح الشركات

من خلال نص المادة 135 ونص المادة 136 تم تحديد خصائص الضريبة على أرباح الشركات وهي كما يلي:

- **ضريبة سنوية:** أن الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات يتضمن مداخيل وأرباح سنة واحدة.
- **ضريبة نسبية:** بمعنى أن الربح الضريبي يخضع لمعدل نسبي واحد محدد في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مهما كانت قيمة الربح الخاضع لها.
- **ضريبة عامة:** أي أنها تفرض على مجمل الأرباح والمداخيل دون تمييز طبيعتها.

---

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2020**، المادة 01، ص10.

[2] -Ainouche(M.C), op, it, p.209.

[3] -Ibid.

[4] - وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2011**، المادة 150، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ص 82.

[5]- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 40، **الأمر رقم 15-01 مؤرخ في 7 شوال 1436 الموافق ل 23 يوليو 2015 المادة 02 تعدل أحكام المادة 150من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، على الخط: http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar/LFC2%202015-AR.pdf

- **ضريبة وحيدة:** بمعنى أنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على أرباح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
- **ضريبة تصريحية:** بمعنى أن المكلف أو الممول ملزم بتقديم تصريح يتضمن الربح السنوي المحقق قبل الفاتح من أفريل من كل سنة، إلى مفتشية الضرائب التابعة لمنطقة نشاطه.[1]

الفرع الثاني: طرق دفع الضريبة على أرباح الشركات IBS

لحساب ضريبة IBS تطبق الشركة معدل الضريبة على الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة، ويتألف هذا الأخير من مجموع الأعمال التي حققتها الشركة بعد أن تطرح منها الإعفاءات والنفقات التي تخصم وفق القواعد التي حددها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛ وتحسب ضريبة IBS على أساس الربح الضريبي وليس الربح المحاسبي الذي يظهر في الميزانية المحاسبية، ويحدد ذلك الربح المحاسبي بالفرق

بين الإيرادات والتكاليف المسجلة حسب طبيعتها خلال السنة المالية، أما الربح الضريبي فهو عبارة على ذلك الربح المحاسبي مع إجراء بعض التعديلات ويتضح ذلك من العلاقة ا

الربح الضريبي= الربح المحاسبي + الاسترددات –التخفيضات

ويترتب عن الضريبة على أرباح الشركات أداء ثلاثة تسبيقات من السنة التي تلي تلك التي حققت فيها الأرباح المعتمدة كأساس لحساب الضريبة المذكورة أعلاه دون اخطار مسبق؛ ويساوي مبلغ كل تسبيق 30% من الضريبة المتعلقة بالربح المحقق في آخر السنة المالية المختتمة عند تاريخ استحقاقها.

ويترتب عن ضريبة IBS أداء ثلاثة تسبيقات من 02/20 إلى 03/20، ومن 05/20 إلى 06/20 ومن 10/20 إلى 11/20 من السنة التي تلي تلك التي حققت فيها الأرباح المعتمدة كأساس لحساب الضريبة.

تحسب التسبيقة التي يكون استحقاقها بين تاريخ ختم سنة مالية أو نهاية فترة فرض الضريبة (قبل 20 مارس) ونهاية أجل التصريح 30 أفريل، على أساس الأرباح المتعلقة بالسنة المالية أو بفترة فرض الضريبة السابقة التي انقضى أجل التصريح بها، ويسوى مبلغ هذه التسبيقة على أساس نتائج أخر سنة مالية عند دفع اقرب تسبيقة لاحقة.

وفيما يخص المؤسسات حديثة الإنشاء، تساوي كل تسبيقة 30% من الضريبة المحسوبة على الحاصل المقدر بنسبة 5% من الرأسمال الاجتماعي المسخر.[2]

–يتم تصفية الرصيد المتبقي من الضريبة من طرف هؤلاء المكلفين بالضريبة بعد خصم الأقساط المدفوعة في أجل أقصاه يوم إيداع التصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

الجدول (01–01) IBS تسبيقات الضريبة على أرباح الشركات

التسبيقات	مبلغ التسبيقات	أجل دفع التسبيق

[1] - وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017**، مرجع سبق ذكره، المادة 135، 136، ص 30.

[2] - قوانين جبائية، **المديرية العامة للضرائب 2013**، منشورات الساحل المادة 135، بموجب المادة رقم 36 من قانون المالية سنة 1991.

التسبيق الأول	IBS (N_{-2})×30 %	من 02/20 إلى 03/20 سنة (N)
التسبيق الثاني	IBS (N_{-1})×30 %	من 05/20 إلى 06/20 سنة (N)
التسبيق الثالث	IBS (N_{-1})×30 %	من 10/20 إلى 11/20 سنة (N)
رصيد التصفية	IBS (N)– مجموع التسبيقات	$(N_{+1}/04/30)$

- يترتب على ضربة IBS ثلاث تسبيقات من السنة التي تلي تلك التي حققت فيها الأرباح المعتمدة كاساس لحساب (المادة 356 من المادة 14 من قانون م لسنة 2018)

يتم حساب قيمة التسبيقات على أساس 30% من الربح الجبائي المصرح به في السنة المالية الماضية، مع العلم أن التسبيق يحسب على أساس السنة قبل الماضية في حالة عدم تحديد الربح الجبائي للسنة الماضية، ويتم تعديله عند التسبيق الثاني وعليه يتم حساب التسبيقات كالآتي:

التسبيق الأول = الربح الجبائي للسنة (n–2) × معدل الضريبة × 30 %

التسبيق الثاني = [الربح الجبائي للسنة (n–1) – الربح الجبائي للسنة (n–2)]× معدل الضريبة × 30 %.

التسبيق الثالث= الربح الجبائي للسنة (n–1) × معدل الضريبة × 30 %

رصيد التسوية = الربح الجبائي (n) × معدل الضريبة – مجموع التسبيقات.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة ثلاث حالات وهي:

الحالة الأولى: مجموع التسبيقات المؤقتة يساوي مبلغ الضريبة، وهي حالة نادرة، في هذه الحالة لايوجد رصيد تسوية

الحالة الثانية: مجموع التسبيقات المؤقتة أصغر من مبلغ الضريبة المستحقة، في هذه الحالة رصيد التسوية موجب، أي يتوجب على المكلف تسديد الفرق بين مبلغ الضريبة وما تم تسديده في التسبيقات.

الحالة الثالثة: مجموع التسبيقات المؤقتة أكبر من مبلغ الضريبة، وعليه فإن رصيد التسوية يكون سالبا وبذلك يسترجع ذلك الرصيد من تسبيق السنة المقبلة أو رصيد تسوية السنة المقبلة.[1]

خلاصة

[1] بن عمارة منصور، **الضريبة على أرباح الشركات**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 25- 26.

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل والمتعلق بالإطار النظري المفاهيمي لممارسة إدارة الأرباح والربح الضريبي ووصف أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة حيث يتضح من خلال مناقشة وتحليل هذا الفصل والذي ناقشناه من خلال ثلاث مباحث فرعية.

إستنتجنا بأن ظاهرة إدارة الأرباح من بين الظواهر التي تستقطب الكثير من الباحثين، خاصة فيما يتعلق بطرق اكتشافها بحيث ظهرت العديد من الطرق والتي انبثقت من عدة أبحاث، وقد ساهم في تلك الدراسات إكتشاف العلاقة بين أساس الاستحقاق وإدارة الأرباح، ورغم صعوبة التفرقة بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، فقد إعتمد الباحثين على قياس المستحقات الاختيارية.

تعتبر إدارة الأرباح إحدى الاستراتيجيات المحاسبية للسلوك الإداري عند التقرير عن نتائج الأعمال، ومن خلالها يمكن للإدارة نشر أرقام محاسبية مستهدفة مقدما، وتكون ممارسة إدارة الأرباح بطريقة سرية لا يتم الإعلان عنها أو الإفصاح عن الأساليب المستخدمة ولا عن القيمة التي عدّلتها، فتعتبر مثل هذه الممارسات غير مبررة أخلاقيا لأنها بمثابة تضليل، فهي تؤدي الى التأثير على رقم الربح الحقيقي ومنه تأثير على قرارات المستثمرين والأطراف ذات العلاقة بالشركة ،كالحكومة والمحللين الماليين بما في ذلك التحايل على أنظمة الضرائب، كما أن هذه الأساليب المتعلقة بإدارة الأرباح ماهي إلاّ اجتهادات شخصية من الإدارة لتحقيق الأهداف المرجوة.

كما نستطيع القول إن النتيجة الضريبية ماهي الاّ نتيجة محاسبية معدلة وفق ما ينص عليه القانون الضريبي، وبالتالي فإنه يجب أن يكون هناك نظام محاسبي يقدم معلومات ذات مصداقية تتميز بالشفافية والوضوح إضافة إلى كونه خال من التلاعبات، من أجل ضمان تحصيل الموارد الضريبية بشكل فعال، بهدف تعظيم الحصيلة الضريبية للدولة، لأن أي تعديلات في النتيجة المحاسبية ستؤدي بالضرورة إلى التأثير على النتيجة الضريبية التي تخضع معالجتها لأحكام النّظام الضريبي.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح والربح الضريبي

تمهيد:

هناك إتفاق كبير بين أغلب الباحثين على أن أساليب إدارة الأرباح تستخدم من أجل تضليل المساهمين وبقية مستخدمي الكشوفات المالية، وبذلك يمكن القول أنها مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات المتخذة من إدارة الشركة، والتي تهدف إلى تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب، بغض النظر عن مشروعيتها، وذلك من خلال استغلال المرونة في المبادئ والمعايير المحاسبية أو الخروج عنها و من بين التوجهات الممارسة من طرف الإدارة في تحقيق مصالحها يتجلى في استغلال الاختلاف بين قواعد القياس المحاسبي الذي يحدد من خلال النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وبين قواعد القياس الضريبي الذي تفرضه مصالح الضرائب على رأسها وزارة المالية.

وبالرغم من توجه العديد من الباحثين في البيئة الجزائرية لموضوع ممارسة إدارة الأرباح إلا أنه هناك قلة في الدراسات التي تناولت ممارسة الإدارة لأساليب إدارة الأرباح ذات تأثير على قياس الربح الضريبي، وبالتالي سنحاول في هذا الفصل أن نستعرض بعض الدراسات المتعلقة بالموضوع محل الدّراسة وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحثين وهما على النحو الآتي:

المبحث الأول بعنوان الدراسات السابقة باللّغة العربية واللّغة الأجنبية حول ممارسة إدارة الأرباح والربح الضريبي يتضمن المطلب الأول المتعلق بالدراسات العربية لممارسة إدراة الأرباح والربح الضريبي، أما عن المطلب الثاني والمتعلق بالدراسات الأجنبية لممارسات إدارة الأرباح والربح الضريبي.

أما المبحث الثاني يتضمن مميزات الدراسة الحالية عن باقي الدّراسات السّابقة، بحيث المطلب الأول يتعلق بمقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باللغة العربية، والمطلب الثاني يتضمن مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللّغة العربية والأجنبيّة حول إدارة الأرباح والربح الضريبي

قصد الإحاطة أكثر بالموضوع حاولنا من خلال هذا المبحث إدراج الدراسات والأبحاث السابقة والتي جاءت باللغة العربية التي تناولت ممارسة إدراة الأرباح والربح الضريبي بصلة مباشرة أو غير مباشرة لدراستنا، سواء كانت محلية أو دولية حيث سيتم ترتيبها زمنيا، وتم تقسيم المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: الدراسات العربية حول ممارسة إدارة الأرباح والربح الضريبي

1-دراسة (**حسام حميد، اينينا يلينا.2021**)[1]: عبارة عن مقال بعنوان **جودة أنشطة الفحص الضريبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** أما عن إشكالية البحث تتجلى في **أن ممارسات وتطبيقات محاسبية وإدارية لا تعتمد على مفاهيم الشفافية والنزاهة، تقوم بعض الوحدات الاقتصادية بإتباعها، من أجل إعداد القوائم المالية بصورة غير سليمة؟** ويهدف هذا المقال إلى أوجه الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي في تفسير الممارسات المحاسبية المهنية وتقييمها، في ضوء احتياجات ومصالح مستخدم المعلومات المحاسبية وكذا تحليل ودراسة العوامل المؤثرة على الفحص الضريبي في الرقابة على الأرقام المحاسبية، التي يتم التقرير عنها، ولا سيّما (الربح المحاسبي) واستقصاء مدى وجود الظاهرة المعروفة بتمهيد الدخل على مستوى الوحدات الاقتصادية، وتم إستخدام المنهج الوصفي الإستقرائي في تحقيق أهداف البحث، ومن نتائج البحث نذكر منها بيان أثر خصائص لجان التدقيق في الحدّ من ممارسات إدارة الأرباح، وإلى مجموعة من التّوصيات أهمها زيادة فاعلية الفاحص الضريبي، ليصبح على درجة من الوعي، للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، ممّا يستوجب على ذلك ضرورة عدم استقلالية الفاحص الضريبي ورفع كفاءته.

2-دراسة (**عياشي فاطمة الزهراء، سماش كمال.2018**) [2]: عبارة عن مقال بعنوان **الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح** وتمثلت الإشكالية بـ**كيف تساهم الرقابة الجبائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح؟ وهل نجحت مساعي الحكومة الجزائرية من خلال جملة الإصلاحات التي مست الجانب الجبائي في الحد من هذه الممارسات؟.** ونظرا لأهمية هذا الموضوع هدفت هذه الدراسة إلى ابراز دور الرقابة الجبائية كأداة فعالة في مكافحة هذا النوع من الممارسات بسبب الطابع الردعي الذي خوله لها القانون ومن أجل معالجة الموضوع أخذت المعلومات من مديرية الضرائب لولاية عنابة خلال الفترة 2016 و 2017 كما اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وتوصلت الدراسة إلى ان هناك استمرار لممارسات إدارة الأرباح من قبل المؤسسات والشركات (حالة الجزائر)، كما تستدل الإدارة الجبائية بمدى قدرتها على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بمدى التقدم المحقق في تحصيل الضرائب العادية، فكل تحسن يشهده التّحصيل الضريبي هو دلالة على انخفاض هذه الممارسات.

---

[1] حسام حميد سلطان، اينينا يلينا بافلوفنا، **جودة أنشطة الفحص الضريبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** ، مقال، مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد(خاص-ج2)، جامعة الفلوجة، العراق، 2021.

[2] عياشي فاطمة الزهراء، سماش كمال، **الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018.

3-دراسة (**فراس مروان كسار، 2018**)[1]: أطروحة دكتوراه بعنوان **أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.** تناولت هذه الدراسة استعراض المخاطر الناجمة عن ممارسات إدارة الأرباح وطرق قياس هذه الممارسات وأهمية حوكمة الشركات، والدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من هذه الممارسات، وهدفت هذه الدِّراسة لمعرفة مدى ممارسة المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح وكذا أثر حجم الشركة في دفع الشركات لممارسة إدارة الأرباح، وأثر كفاءة الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، ومن البيئة السورية إقتصرت هاته الدراسة تحديدا على المصارف الخاصة التِّجاريةْ وشركات التّأمين المدرجة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 الى غاية سنة 2015، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على أسلوب المسح المكتبي وكذا اعتمد الباحث على الأسلوب التّحليلي في جمع البيانات اللازمة من تقارير وبيانات مالية محل موضوع الدراسة وتوصلت الدّراسة على ممارسة كل من قطاعي المصارف والتأمين لإدارة الأرباح بنسب بلغت 47%، 36% على التوالي. وأن هناك أثر معنوي لحجم الشركة في دفع الشركات لممارسة إدارة الأرباح وأيضا لايوجد أثر معنوي لدرجة الرفع المالي وكفاءة الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

4-دراسة (**حمزة بوسنة، 2018**)[2]: عبارة عن أطروحة دكتوراه قُدمت بعنوان **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح.** تمثلت أهداف هذه الدراسة في ذكر العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية للمؤسسات الفرنسية من منظور ممارسات إدارة الأرباح، وكذا دراسة سلوك إدارة الأرباح من خلال التطرق لمفاهيمه، دوافعه وأساليبه. وتحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت تأثير متغيرات حوكمة المؤسسات وجودة التدقيق الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية، وكما كان متوقع تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي للمؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية، فتولي المدير التنفيذي للمؤسسة لمنصب رئيس مجلس الإدارة ليس له أي تأثير معنوي في مستويات المستحقات الاختيارية، وعليه يمكن القول أن ازدواجية منصب المدير التنفيذي لا تعتبر من العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، وعلى عكس المتوقع توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين حجم مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية، وعليه يمكن القول أن حجم مجلس الإدارة لا يعتبر من العوامل المؤثرة في جودة أرباح المؤسسات الفرنسية، وأيضا وجود علاقة سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم المستحقات الاختيارية إلا أنها غير معنوية، وعليه يمكن القول أن استقلالية مجلس الإدارة ليس لها أي تأثير معنوي في تحسين جودة أرباح المؤسسات الفرنسية.

[1] - فراس مروان كسار، **أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراة في المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2018.

[2]. حمزة بوسنة، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، غير منشورة، الجزائر، 2018.

5–دراسة (**كهينة شاوشي، 2017**)[1]: عبارة عن أطروحة دكتوراه قُدمت بعنوان **إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية.** تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر هذا التحول على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية من خلال مشكلة الدراسة على النحو الآتي **هل ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية؟،** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة ممارسات إدارة الأرباح والمنظور الأخلاقي لها، دوافعها، طرقها، و أساليبها، وأهم نماذج قياسها، وإختبار مدى إمكانية الالتزام بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية في الشركات الجزائرية، وكذا تحليل وإبراز العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية و ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، إختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لدى الشركات الجزائرية، وتوصلت هذه الدّراسة على الرغم بما يتميز به النظام المحاسبي المالي إلا أن اختياره للبعد الدولي لمطابقة المبادئ المحاسبية مع المعايير العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر، وإن إنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للشركة، و احتوائه على نصوص صحيحة وواضحة المبادئ وقواعد التسجيل أو طرق التقييم و إعداد القوائم، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية و اللاإرادية، و يوفر معلومات مالية واضحة و متوافقة قابلة للمقارنة و اتخاذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين، تحت تأثير التوجه نحو المعايير المحاسبية الدولية والافتراض الأساسي الذي تقوم عليه لإعداد البيانات المالية، والتي تعتمد بشكل أساسي على أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، مما جعل النظام المحاسبي المالي يمتاز بمرونة عالية، ويوفر العديد من الفرص للتلاعب في البيانات المالية، وعلى عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يعتمد على أساس ثبات الطرق المحاسبية، و يقر النظام المحاسبي المالي بامكانية تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية في حالتين، حالة تغير مفروض في إطار نص قانوني أو حالة رغبة المؤسسة في تحسين عرض القوائم المالية. ويمكن القول أن اعتماد النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية محل الدّراسة أدى إلى زيادة المستحقات الإختيارية في فترة ما بعد اعتمادها النظام المحاسبي المالي، وهو ما يشير الى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات.

6– دراسة (**عبد الناصر إبراهيم نور و حنان العواوودة، 2017**[2]) : عبارة عن مقال بعنوان **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية– دراسة اختباريه على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة** وتتمثل الإشكالية كالآتي **مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بممارسة إدارة الأرباح، وتحديد أثرها الحقيقي على جودة الأرباح المحاسبية ومدي الضرر التي ألحقته بصلاحية تلك الأرباح للإعتماد عليها في اتخاذ القرارات؟**، حيث هدفت هذه الدراسة لاختبار مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (20) شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2005-2012 تم اختيارها بطريقة العينة الطبقية العشوائية، واستخدمت الدراسة جودة الأرباح كمتغير تابع، بينما اشتملت المتغيرات المستقلة على إدارة

[1]. كهينة شاوشي، **إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، غير منشورة، الجزائر،2016.

[2] عبد الناصر إبراهيم نور& حنان العواوودة، **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية– دراسة اختباريه على الشركات الصناعية المساهمة العامة** ، مقال، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد2، .الأردن،2017.

الأرباح بالإضافة لثلاثة متغيرات ضابطة هي حجم الشركة ونسبة المديونية ومعدل العائد على الأصول، وأظهرت نتائج الدراسة انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكل عام، كما كشفت النتائج عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح. أما نتائج تحليل الانحدار فقد أظهرت وجود أثر سالب ومهم إحصائياً لممارسات وأساليب إدارة الأرباح على جودة الأرباح، بينما كان لنسبة المديونية تأثير موجب وذو أهمية إحصائية على جودة الأرباح، وأوصت الدراسة بضرورة صياغة السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية بشكلٍ يضمن عدم قيام الشركات باستغلال المرونة فيها للتلاعب بأرباحها، وأوصت بضرورة التطبيق الفعال لقواعد الحوكمة المؤسسية لجميع الشركات المساهمة العامة في الأردن.

7–دراسة (**محمد مطر، عبد الناصر نور،2017**) [1]: عبارة عن مقال بعنوان **أساليب إدارة الارباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية**. هدفت الدراسة الى تحديد مدى ممارسة الادارة في الشركات المساهمة العامة الاردنية لأساليب ادارة الارباح وانعكاسات ذلك على موثوقية بياناتها المالية المنشورة. وقد استخدم الباحثون في دراستهم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القائم على استخلاص النتائج المستهدفة من خلال استكشاف آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة (الوسطاء الماليون في البورصة، وضباط الائتمان ، والمدققون الخارجيين) حول مدى ممارسة تلك الأساليب، حيث صمم الباحثون استبانة غطت ثلاثة محاور تغطي فرضيات الدراسة ومتغيراتها، كما تم تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام اساليب الاحصاء الوصفي مع تحليل التباين الاحادي ANOVA واختبار Schefee و كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج اهمها ان الفئات المشمولة في عينة الدراسة اجمعت على ان الأساليب والاجراءات المتبعة في ادارة الارباح ذات آثار متفاوتة على موثوقية البيانات المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة الأردنية، وان اكثرها تأثيرا هي ما تمارسه الادارة في نطاق قيامها بعمليات وهمية تدخل في نطاق الغش والاحتيال واقلها تأثيرا تلك الممارسة في نطاق ما يعرف بتمهيد الدخل. وأوصت الدراسة بان تقوم ادارة مراقبة الشركات وغيرها من جهات الرقابة والاشراف مثل البنك المركزي، ووزارة التجارة والصناعة، وهيئة الاوراق المالية بالتحقق من تفعيل نظم الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الاردنية وخصوصا ما يتعلق منها بقواعد توفير شروط الاستقلالية لأعضاء مجالس الادارة فيها وكذلك لمدققي حساباتها مع تعزيز الدور الرقابي للجان التدقيق، هذا بالإضافة الى تطبيق الجزاءات الرادعة على المديرين التنفيذيين الذين يمارسون الاساليب الضارة في ادارة الأرباح.

8–دراسة (**فؤاد صديقي ، 2016**)[2] : عبارة عن أطروحة دكتوراه قُدمت بعنوان **ظروف وحوافز إدارة الأرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي SCF**. هدفت هاته الدراسة أنّ البدائل المحاسبية المستخدمة في إدارة الأرباح تحمل تكاليف خاصة تنعكس على إمكانية استخدام البدائل، وذلك من خلال حصر عددها وكذا وضع قواعد واضحة تساهم في الحد من استخداماتها في إدارة الأرباح، مما يرفع تكلفة الاستخدام مقابل المنفعة المحققة بالنسبة للمديرين، ووضع إستراتيجية تساهم في فك الغموض الحاصل للقواعد المحاسبية بما يسمح بتحسين أداء معايير المحاسبة المحلية (النظام المحاسبي المالي) من خلال مراجعة الممارسات التي تحتوي مستويات عالية من الغموض، ودعمها بتفسيرات تحدد بوضوح

[1] محمد مطر، عبد الناصر نور، **أساليب إدارة الارباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية**، مقال، مجلة اربد للبحوث والدراسات، الأردن، 2017.

[2]. فؤاد صديقي، **ظروف وحوافز إدارة الأرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي SCF**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، غير منشورة، الجزائر، 2016.

قواعد وأحكام التطبيق. وكانت أهم نتائج توصلت إليها الدراسة، الأساليب المستخدمة من طرف المديرين في إدارة أرباح المؤسسات الاقتصادية هي متباينة، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تباين قوة وفعالية تشريعات حماية المستثمرين وفق كل بلد، حيث برز أهمية تطبيق قانون (Sarbanes-Oxley) في الولايات المتحدة الأمريكية للحد من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، مما أدى إلى ظهور أساليب جديدة تتميز بصعوبة الاكتشاف مثل التوقعات، إدارة الأرباح الحقيقية، إدارة النقديات، وتكشف مختلف النماذج مستوى إدارة الأرباح غير أن معرفة خصائص العينة يمثل الأمر الحاسم في اختيار تلك النماذج، كما بينت الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المأخوذة كعينة تمارس سلوك إدارة الأرباح من خلال مؤشر المستحقات الإختيارية، وأن هناك علاقة عكسية بين فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي وممارسات إدارة الأرباح وبالتالي وجود مستوى معين من الغموض في الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي يوفر مجال حرية يستخدم من طرفه المديرين إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

9 –دراسة (**خضير خبيطي، 2016**)[1]: عبارة عن مذكرة ماجيستير قُدمت بعنوان **تقييم واقع العلاقة بين القواعد المحاسبية في النظام المحاسبي المالي والقواعد الضريبية– دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة 2014،** تهدف هذه الدراسة إلى معالجة احدى اشكاليات تطبيق النظام المحاسبي المالي على أرض الواقع، في ظل العلاقة المحاسبية الضريبية الحالية من خلال التطبيق على عينة من المؤسسات الاقتصادية لغرض تحليل مدى تقيدها بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة ومقارنة القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، تحت إشكالية مدى تغير العلاقة بين القواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي والقواعد الضريبية. وتوصلت هذه الدراسة من خلال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإجراء عدة مقابلات مع أطر محاسبين لعدة مؤسسات اقتصادية الى وجود تباين في الثقافة المحاسبية اتجاه الاختلافات بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، وأن هناك العديد من مجالات الانفصال والارتباط بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، حيث تتمثل بعض مجالات الانفصال في عقود الايجار التمويلي، مصاريف البحث والتطوير، الاعانات العمومية، أما بعض مجالات الارتباط فتتمثل في تدني قيمة المخزونات، وقياس قيمتها الأولية، العقود طويلة الأجل، تكاليف الاقتراض. وهناك انفصال كبير أيضا في 13 مجال محاسبي من بين 20 مجال محاسبي، تتلخص في الفروق أو الاختلافات المؤقتة والدائمة، وتجسيد التوافق المحاسبي الضريبي على أرض الواقع لا يكون إلا بتبني هذه الفكرة من طرف صناع القرار السياسي، مع فتح طاولة نقاش مع الخبراء في المجال المحاسبي والضريبي من أجل بناء حلول فعالة.

10–دراسة (**رأفت محمد جودة، سالم العمور.2016**)[2]: عبارة عن مقال في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث الإدارية والإقتصادية بعنوان **مدى ممارسة إدارة الأرباح لدوافع ضريبية من الشركات الفلسطينية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة –دراسة ميدانية.** تناولت هذه الدّراسة إشكالية **هل توجد ممارسة لإدارة الأرباح لدوافع ضريبية في القوائم المالية التي تقدِّمها الشركات لدائرة ضريبة الدخل الفلسطينية؟**، هدفت هذه الدِّراسة إلى تعريف مدى ممارسة إدارة الأرباح

[1] – خضير خبيطي، **تقييم واقع العلاقة بين القواعد المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي والقواعد الضريبية– دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة 2014**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية بجامعة ورقلة، الجزائر،2016.

[2] رأفت محمد جودة، سالم العمور، **مدى ممارسة إدارة الأرباح لدوافع ضريبية من الشركات الفلسطينية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة –دراسة ميدانية**، مقال، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2016.

لدوافع ضريبية من الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، والأساليب الأكثر استخداما في إدارة الأرباح ودور موظفي ضريبة الدخل في إكتشافها والحد منها، كما كان مجتمع الدّراسة متمثل في مدراء الدوائر في ضريبة الدخل والموظفين في قسمي كبار المكلفين والشركات التي بلغ عددهم (35)كما جرى تحليل الاستبانة واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وقد توصلت الدّراسة إلى وجود ممارسة لإدراة الأرباح لدوافع ضريبية في الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، وأن شركات المساهمة العامة أكثر ممارسة لإدارة الأرباح لدوافع ضريبية، كما توصّلت إلى حدوث التلاعب في تحميل أقساط القروض وفوائدها على الفترات المالية، وكذا التّلاعب بأسعار صرف العملات الأجنبية في القوائم المالية وهي أكثر أساليب ممارسة إدارة الأرباح استخداما من قبل تلك الشركات.

11 –دراسة (**عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن & عمر محمد الحسن أحمد هاشم، 2016**[1]): مقال في مجلة العلوم الاقتصادية بعنوان **أثر ممارسات إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي –دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.** هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم ودوافع إدارة الأرباح والتي تأثر على تقويم الأداء المالي، والقيام بدراسة تطبيقية لمعرفة نتيجة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من قبل المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ومؤشرات التقويم المالي المتمثلة في مؤشرات الربحية، بمؤشر النشاط وسعر السهم الى ربحيته، تم الاعتماد على نموذج جونز المعدل لتغير الاستحقاق الاختياري لمصارف العينة ومن ثم الكشف عن مدى ممارستها لإدارة الأرباح في بياناتها المالية خلال الفترة(2009-2013)، وقد توصل الباحثين الى نتائج الدراسة في نهايتها الى أن المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بنسبة 80%، وان ذلك أثر بشكل طردي على تقويم الأداء المالي لها من خلال تأثيره على مؤشرات الربحية و النشاط وسعر السهم الى ربحيته، وقد أوصى الباحثان بعدة توصيات كان أهمها بضرورة اخذ ممارسة إدارة الأرباح في الاعتبار عند اصدرا معايير للمحاسبة من جانب تنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة في السودان، وأن يطلع مستخدمي القوائم المالية بما فيهم المراجعين الخارجين و المحللين الماليين على البحوث العلمية المتعلقة بإدارة الأرباح حتى يكونوا أكثر إدراكا لها ولأثارها، وأن تستخدم هيئة سوق المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية نماذج لاكتشاف الممارسات الخاطئة في القوائم المالية للشركات المدرجة بالسوق لاتخاذ قرارات.

12 –دراسة (**طارق الهندي، 2015**)[2]: عبارة عن مذكرة ماجستير قُدمت بعنوان: **استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض لتقييم ممارسات إدارة الأرباح.** تسعى هذه الدراسة إلى اختبار نموذج جونس المعدل (Dechow., 1995) ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) على الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من (2008-2012)، وذلك لتقييم ممارسات إدارة الأرباح في هذه الشركات، ومعرفة مدى قدرة هذه النماذج في الكشف عن هذه الظاهرة في البيئة السورية. وتهدف هذه الدّراسة الى دراسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية (الصناعة-الزراعة-الخدمية-الاتصالات-تأمين) المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية باستخدام نموذج

[1] عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن و عمر محمد الحسن أحمد هاشم، **أثر ممارسات إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي –دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مقال، العدد.17 مجلة العلوم الاقتصادية. السودان، 2016.

[2]. طارق الهندي، **استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض لتقييم ممارسات إدارة الأرباح**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين –سوريا،2015.

Jones المعدّل، وكذا دراسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المالية (المصارف)المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية باستخدام نموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs). وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، في الفترة الممتدة من عام (2008-2012) شهدت مجموعة من الأحداث والمتغيّرات التي أثرت على السوق السورية، فبعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 وتداعياتها السيئة التي أصابت الاقتصاد العالمي وما خلفته من آثار اقتصادية على جميع البلدان ولو كان بعضها محدوداً، بدأت الأزمة السورية عام 2012 والتي كان لها آثار سيئة على الحياة الاقتصادية للشركات والمصارف السورية، وبالتالي هذا ما يبرر لجوء معظم الشركات والمصارف المساهمة السورية إلى ممارسة إدارة الأرباح، وازدياد هذه الممارسة تدريجياً وهذا ما تم ملاحظته عند قياس تكرار الممارسة في عام 2012، و أن الشركات المساهمة المدرجة غالباً ما تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح للتأثير على أسعار الأسهم وبالتالي يكون لها ميل أكبر في ممارسة إدارة الأرباح من الشركات غير المدرجة ولكن هذه الفرضية لم يكن لها شديد الأثر في البيئة السورية وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة، ويعتقد الباحث بأنّ السبب في ذلك يعود إلى رغبة الشركات غير المدرجة في التأثير أيضاً على أسعار أسهمها المنتشرة في الأسواق غير المنتظمة.

13-دراسة(**الجنبش،2007**): رسالة ماجستير بعنوان[1] **إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين الخارجيين والداخليين-دراسة ميدانية الأردن،** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وجود ظاهرة إدارة الأرباح ودوافعها المختلفة في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، شمل مجتمع الدراسة المدققين الخارجيين بمكاتب التدقيق التي تدقق حسابات الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية، بالإضافة الى المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الصناعية والخدمية، تم تصميم قائمة استقصاء من أجل تحقيق أهداف الدراسة وزع منها 87 على كلا من المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين، وقد كان من أهم نتائج هذه الدراسة أن من وجهة نظر المدققون الخارجيون فإن إدارة الشركات تمارس إدارة الأرباح سواء تلك الممارسات التي تؤدي الى تضخيم الدخل أو التي تؤدي الى تخفيضه بينما يرى المدققون الداخليون ممارسة الشركات للأساليب التي تؤدي الى تضخيم الدخل فقط، كما ان ممارسة الشركات لادارة الارباح التي تؤدي الى تضخيم الدخل اكثر من تلك التي تؤدي الى تخفيضه من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين والخارجيين (على الرغم من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراءهما)، كما اظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص الحوكمة المؤسسية وممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وبناء على ما تم التوصل اليه من استنتاجات فقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تعزيز وتقوية هيكل الحوكمة المؤسسية وضرورة زيادة الوعي لدى المدققين الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بوسائل إدارة الأرباح وطرق اكتشافها.

14-دراسة(**أحمد رضوان، 2013**): عبارة عن مقال بعنوان[2] **أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح-دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية** تمثلت إشكالية الدراسة بـ **هل تحد جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية من ممارسات إدارة الأرباح المستندة الى العمليات الحقيقية؟**، تهدف هذه الدراسة الى اختبار أثر كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على أساليب إدارة الأرباح منها المستندة الى الاستحقاق المحاسبي ومنها المستندة الى العمليات الحقيقية، وكان منهج الدراسة الاستنباطي والاستقرائي وتمت هذه الدراسة على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي الى استخدام

[1] - الجنبش احمد، **إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين الخارجيين والداخليين-دراسة ميدانية الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، 2007.

[2] - أحمد رضوان أحمد جمعه، **أثر جودة المراجعة على أساليب ادارة الأرباح-دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية**، مقال،مجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد 37، عدد3، مصر،2013.

العمليات الحقيقية في إدارة الأرباح بدلا من الاستحقاق المحاسبي خلال الفترة 2008-2012، بحيث توصلت الدراسة الى أن كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية معبرا عنهما بنفس المؤشرات السابقة لها تأثير ايجابي على أساليب إدارة الأرباح المستندة الى العمليات الحقيقية وهو ما يعني أن جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية تدفع منشآت الأعمال إلى التحول من استخدام أسلوب الإستحقاق المحاسبي غير العادي الى استخدام الأنشطة والعمليات الحقيقية في ادارة الأرباح.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية التي تناولت علاقة إدارة الأرباح والربح الضريبي.

سيتم من خلال هذا المطلب عرض بعض الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك كالآتي:

1 – دراسة **(Michał .K, Tomasz .J, 2020)**: [1] عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان

Do firms using real earnings management care about taxes؟,

« **هل الشركات التي تستخدم إدارة الأرباح الحقيقية تهتم بالضرائب؟**» هدفت الدراسة من خلاله محاولة الإجابة عن الإشكالية **هل الشركات الممارسة لإدارة الأرباح الحقيقية تهدف إلى تحريف الربح الخاضع للضريبة؟**، حيث استخدمت هذه الدراسة مفهوم إدارة الأرباح الحقيقية من منظور العدوانية الضريبية للشركات، وذلك باستخدام القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP، بغرض تحليل إدارة الأرباح الحقيقية عن طريق تحريف الربح الخاضع للضريبة لعينة مكونة من 1149 شركة خلال سنة 2019، وتوصلت الدّراسة إلى أن الشركات التي تتفوق على المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما في التلاعب بالأرباح الحقيقية بغرض تضخيمها مع أن هذا الشكل من إدارة الأرباح مكلفة نسبيًا، كما تقوم الشركات بتخفيض العبء الضريبي الإضافي عن طريق الدخول في أنشطة التخطيط الضريبي وإن العلاقة المرصودة يمكن تفسيرها بأنها سلوك استراتيجي يهدف إلى تجنب التدقيق غير المرغوب فيه من قبل سلطات الضرائب والمراقبين الخارجيين، كما أنّ هناك مؤثرات أخرى خارجية تؤثر على عملية الانخراط في التخطيط الضريبي العدواني لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل تكاليف السمعة والترسيخ الإداري.

2 – دراسة **(Dennis Sundvik, 2017)**:[2] عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان

"A review of earnings management in private firms in response to tax rate changes

« **مراجعة إدارة الأرباح في الشركات الخاصة استجابة لتغيرات معدل الضريبة**» عملت هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف منها مراجعة إدارة الأرباح في المؤسسات الخاصة استجابة لتغيرات معدل الضريبة على الدخل، و تحليل أثر ممارسات إدارة الأرباح على التغيرات الحاصلة في قيمة الضريبة على الدخل دراسة إستقصائية لمجموعة من الأبحاث السابقة، اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاستقصائي للدراسات التي تناولت دراسة حالة المؤسسات الخاصة بحكم أن هذه الشركات لديها حوافز أقوى لإدارة الأرباح الناجمة عن تقليل الربح الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات بشكل عام تقوم بتأجيل أرباحها من فترات ضريبية عالية إلى فترات ضريبية منخفضة وذلك بهدف تخفيض قيمة الضريبة على الدخل المكلفة بدفعها، حيث أوصت الدراسة بضرورة إصلاح النظام الضريبي لمراقبة الضرائب على أرباح الشركات.

3 – دراسة **(Eftychia. K.et al, 2015)**: [1] عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان

---

[1] - Michał Kałdoński, Tomasz Jewartowski, **Do firms using real earnings management care about taxes؟,** Department of Corporate Finance, Poznań University of Economics and Business, Al.Niepodległości,2020, 10, 61-875 Poznań, Poland, Source: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1544612319307391

[2] - Dennis Sundvik, (2017), **A review of earnings management in private firms in response to tax rate changes,** Nordic Tax Journal | Volume 2017, Online ISSN: 2246-1809 : Issue 1 Source: https://content.sciendo.com/view/journals/ntaxj/2017/1/article-p151.xml

Earnings Management And Income Tax Evidence From Greece

« **إدارة الأرباح ودليل الدخل الضريبي في اليونان**» هدفت هذه الدراسة إلى تحديد علاقة الإرتباط بين إدارة الأرباح والضرائب واجبة الدفع والتحقق من مدى تأثير إدارة الأرباح على الربح الخاضع للضريبة حيث تم قياس المستحقات الإختيارية تبعا لنموذج (Jones., 1991)، ثم جونس المعدل (Dechow., 1995)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط بين إدارة الأرباح والربح الخاضع للضريبة وبين إدارة الأرباح والضريبة واجبة الدفع وبين إدارة الأرباح الضريبة المؤجلة.

4 – دراسة **(Johan Pettersson. E, 2015)**: [2] مذكرة ماجيستير قُدمت بعنوان

A Quantitative Study on the Relationship Between Tax Evasion and Earnings Management

« **دراسة كمية للعلاقة بين التهرب الضريبي وإدارة الأرباح**» قامت الدراسة بتحديد العلاقة بين إدارة الأرباح والتلاعب الضريبي، حيث تم حصر عينة من الشركات السويدية في بورصة السويد والمتهربة من الضرائب من أجل إختبار العلاقة، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات المتهربة من الضرائب هي الأكثر عرضة لإدارة أرباحها وذلك عن طريق الإفصاح بأرباح أقل من الأرباح التي تحققها وخلصت الدراسة أيضا إلى أن تصنيف وكشف ممارسات التلاعب الضريبي بالنسبة للشركات عينة الدراسة لن تكون له أي فعالية على تحسين سلوك هذه الشركات في المستقبل ما لم تتوفر أساليب الرقابة والردع الكافية للحد من التلاعب بالأرباح والتهرب الضريبي.

5 –دراسة (**Shiguang Ma & Fei Guo.**2015) [3] :عبارة عن مقال بعنوان

" **Ownership Characteristics and Earnings Management in China**"

"**خصوصية الملكية و إدارة الأرباح في الصين**" و حسب هذه الدّراسة أن الشركات الصينية تتميز بملكية متعددة وتركيز ملكية مرتفع لهذا ستتطرق هذه الدراسة إلى تحديد خصائص الملكية في سلوكيات إدارة الأرباح للشركات المحلية المدرجة في الصين ، حيث أشارت النتائج إلى أن ممارسات إدارة الأرباح يتم تحديدها من خلال دوافع مختلف أنواع الملكية وعلى وجه الخصوص عندما تكون الهيئة الحكومية هي المالك الأكبر تكون هذه الشركات أقل إحتمالا للقيام بممارسات إدارة الأرباح على الرغم من إرتباط نسبة ملكية الدولة بشكل إيجابي مع إدارة الأرباح ، كذلك إن الملكية القابلة للتداول والملكية الخاصة المركزة بشكل خاص تقلل من ممارسات إدارة الأرباح في حين أن تركيز الملكية الكلي يعزز ممارسات إدارة الأرباح.

6 – دراسة **(Yin-Hua Liao, Qian-Ru Fu, 2015)**: [4] الدراسة عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان

Research on the Correlation between Book-Tax Difference and Earnings Management

---

[1] - Eftychia Kapoutsou, Christos Tzovas, Constantinos Chalevas, **EARNINGS MANAGEMENT AND INCOME TAX EVIDENCE FROM GREECE,** , (2015) Corporate Ownership & Control / Volume 12, Issue 2, Source: https://www.researchgate.net/profile/Leandi_Steenkamp/publication/297316459_The_sectional_title_industry_in_South_Africa_Perspectives_of_managing_agents/links/57eb82e808aed3a3e08ac567.pdf#page=3

[2] - Johan Pettersson Edmund Wu, **A Quantitative Study on the Relationship Between Tax Evasion and Earnings Management**, Master's Thesis, Department of Business Studies, Uppsala University, (2015), Source: https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:823897/FULLTEXT01.pdf

[3] Fei Guo & Shiguang Ma " **Ownership Characteristics and Earnings Management in China**" The Chinese Economy Translation and Studies Volume 48، Issue 5 – University of Wollongong - Australia - 2015 pp. 372 – 395..

[4] - Yin-Hua Liao, Qian-Ru Fu, **Research on the Correlation between Book-Tax Difference and Earnings Management,** International Conference on Education Technology and Economic Management, (2015), Source: https://download.atlantis-press.com/article/16574.pdf

« **بحث في العلاقة بين الفرق بين الضرائب الدفترية وإدارة الأرباح** »هدفت الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها تحديد علاقة التأثير بين الضرائب الدفترية وممارسات إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة الصين خلال الفترة (2009 – 2013)، حيث تمثل المتغير المستقل في التغير في الضرائب المفروضة على دخل الشركات في حين تمثل المتغير التابع في قيمة المستحقات الاختيارية والتي تمثل ممارسات إدارة الأرباح لهذه الشركات، و توصلت نتائج الدراسة إلى أن الفروق بين الضرائب الدفترية للصين المدرجة كانت الشركات تتوسع وكان هناك ارتباط إيجابي بينها وبين إدارة الأرباح، كما أن الشركات مارست التجنب الضريبي عن طريق تطبيق قواعد محاسبية ملائمة لذلك.

7 – دراسة **(Nanwei Hu. et al, 2015)**: [1]الدراسة عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان

Listed Companies' Income Tax Planning and Earnings Management: Based on China's Capital Market

«**تخطيط ضريبة الدخل وإدارة الأرباح للشركات المدرجة في سوق رأس المال في الصين** » هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الشركات المدرجة في سوق رأس المال الصيني من حيث تخطيط الشركات لضريبة دخلهم من خلال إدارة أرباحهم، وبالتالي فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في المساهمة في تحليل أثر تخطيط ضريبة الدخل وإدارة الأرباح؛ و اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي في الجانب النظري و الانحدار اللوجيستي في الجانب التطبيقي بغرض فحص أسباب إدارة الأرباح بالنسبة للشركات الممارسة لإدارة الأرباح، و توصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على عدم إفصاح الشركات بالدخل الخاضع للضريبة منها عدم إدراج الشركة في سوق رأس المال، حيث أن الشركة غير المدرجة لا تفصح بالدخل الخاضع للضريبة الحقيقي.

8 – دراسة (**Nurddeen Usman Miko & Hasnah kardin.2015**)[2] عبارة عن مقال بعنوان:

The Impact of Audit Committee and Audit Quality on Preventing Earnings Management in the Pre- and Post- Nigerian Corporate Governance Code 2011

"تأثير لجنة التدقيق وجودة التدقيق في الحد من ممارسة إدارة الأرباح– قانون حوكمة الشركات النجيرية 2011"

من أهداف هذه الدّراسة أنها تعتبر إدارة الأرباح واحدة من الأساليب المستخدمة من قبل رجال الأعمال لتضليل الجهات المستفيدة و مستخدمي القوائم المالية، وذلك بتقديم تقارير وهمية، رغم اختلاف الضوابط والموازين (مثل قانون حوكمة الشركات)، حيث اختبرت نيجيريا قانونين لحوكمة الشركات الصادرة عن البورصة، قانون 2003 وقانون 2011، كما تسعى هذه الدراسة إلى قياس فعالية هذه القانونين و من ثم إعطاء مقارنات باستخدام لجنة مراجعة الحسابات و جودة المراجعة ضد إدارة الأرباح في مرحلة ما قبل وما بعد قانون عام 2011، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أنه تم إستخدام الإستحقاقات التقديرية للتلاعب بالحسابات و تضليل المساهمين، وأن لجنة مراجعة الحسابات و جودة المراجعة سيساهمان في الحد من إدارة الأرباح جذريا، كما أوضحت هذه الدراسة كيف تقلل لجنة مراجعة الحسابات و جودة المراجعة من التلاعب بالحسابات عن طريق الإستحقاقات التقديرية في مرحلة ما قبل وما بعد قانون العام 2011 و مقارنة مخرجات المرحلتين في قياس أداء القانونين.

[1] - Nanwei Hu, Qiang Cao, Lulu Zheng, **Listed Companies' Income Tax Planning and Earnings Management: Based on China's Capital Market**, Journal of Industrial Engineering and Management, Online ISSN: 2013-0953 – Print ISSN: 2013-8423, (2015), Source: http://dx.doi.org/10.3926/jiem.1310.

[2]Nuarddeen usman milko & Hasnah Kamardin: **Impact of Audit Committee and Audit Quality on Preventing Earnings Management in the Pre- and Post- Nigerian Corporate Governance Code 2011,**, procedia- social and behavioral sciences 172 p 651-657,2015.

9 –دراسة **(Jaweher & Mounira,2014)** [1] عبارة عن مقال بعنوان

the effects Of mandatory IAS/IFRS regulation On the properties of earnings quality in Australia and Europe,

"**تأثير المعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS على جودة الأرباح في أستراليا وأوروبا**"

كما تعمل هذه الدراسة إلى معرفة تأثير معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح، وعلى وجه التحديد إلى التحقق من أن هذه المعايير تؤدي إلى جودة ايرادات أفضل من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما محليا للشركات المدرجة في 17دولة من أوروبا واستراليا. كما تبحث الدراسة تجريبيا في المجموعات الأساسية لسمات جودة الأرباح لتقديم أدلة حول ضرورة اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال استخدام نموذج جونز المعدل، من خلال مجموعة بيانات تغطي عينة الدراسة المتكونة من 1901شركة خلال الفترة من2001–2010.أظهرت الدراسة أن جودة المستحقات أفضل في ظل التطبيق الإجباري لمعايير التقارير المالية الدولية.

10–دراسة **(Charles, Agnes.2012)** [2] عبارة عن مقال بعنوان

Tax Avoidane and Evasion as a Factor Influencing Creative Accounting Practice, Among Companies in Kenya.

"**تأثير المحاسبة الإبداعية في التهرب والتجنب من دفع الضريبة على الشركات في كينيا**" هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية لغرض التّهرب من دفع الضريبة من قبل شركات القطاع الخاص في كينيا وجعل الشركة تبدو أضعف ماليا، وتعتبر هذه الممارسة غير أخلاقية من الناحية المهنية في كينيا وقامت هذه الدراسة بتحليل بيانات 36 محاسبا يعملون في شركات مختلفة في كينيا، وإن أهم ما استنتجته الدراسة أن التهرب من دفع الضرائب هو في الواقع واحد من العوامل الرئيسية التي تساهم في ممارسة المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات.

11 –دراسة (**Sarra Elleuch Hamza,2012**) [3] عبارة عن مقال علمي بعنوان

Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens.

"**خصوصيات الإدارة لنتائج الشركات التونسية من خلال المقابلة**" هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة الدوافع والأسباب التي تؤدي بالشركات التونسية إلى إدارة أرباحها ودراسة الممارسات المختلفة المستخدمة لهذا الغرض، بعد القيام بسلسلة من اللقاءات والحوارات مع مجموعة من المسؤولين لدى مجموعة من الشركات، خلصت الدراسة إلى أن الشركات غير المدرجة تدير أرباحها من أجل تدنية الضرائب، أما الشركات المدرجة تدير أرباحها من أجل تجنب الخسائر وصقل أرباحها، وأن البنوك التي تعتبر الممول الرئيسي للإقتصاد التونسي، تبحث لعرض نتائج في القمة، للقيام بذلك تلجأ ليس فقط إلى التلاعب بالمستحقات بل تذهب إلى التلاعبات الحقيقية، ضف إلى ذلك أن فروع الشركات المتعددة الجنسيات الأقل لجوء إلى هذه الممارسات.

12 –دراسة **(Mário. M.et al, 2011)**: [1]عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان:

[1]Jaweher & Mounira, **the effects Of mandatory IAS/IFRS regulation On the properties of earnings quality in Australia and Europe**, European Journal of Business and Management, 2014.
[2]-Charles Guandaru Kamau and Agnes Ndinda Mutiso and Dorothy Mbithe Ngui, **Tax Avoidance and Evasion as a Factor Influencing'Creative Accounting Practice'Among Companies in Kenya**, Journal of Business Studies Quarterly, University of Agriculture et Technology, Kenya,2012.
[3]Sarra Elleuch Hamza، " **Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens** "، Comptabilité - Contrôle – Audit 2012/1 (Tome 18)، p. 39-65...

Earnings management induced by tax planning: The case of Portuguese private firms

« **إدارة الأرباح الناجمة عن التخطيط الضريبي: حالة الشركات الخاصة البرتغالية**»، هدفت هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها تحديد مدى ممارسات إدارة الأرباح للشركات الخاصة في البرتغال وفق نموذج (Jones., 1991)، ثم تحديد التغير في الدخل الضريبي للشركات بغرض اختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح على التغير في الدخل الضريبي للضريبة التصاعدية للشركات الخاصة البرتغالية، و استنتجت الدراسة إلى أن الشركات التي يقع مجال دخلها الخاضع للضريبة في الحد الأعلى للضريبة، والتي تتحمل معدل ضريبة مرتفع هي من كانت أكثر عرضة للتلاعب بمكونات دخلها الخاضع للضريبة على عكس الشركات التي كان مجال دخلها يقع في الحد الأدنى لمعدلات الضريبة حيث كانت غير معرضة للتلاعب بمكونات دخلها الخاضع للضريبة.

13-دراسة**(Orile et, al,. 2003)**[2] :عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان

Earnings Management in Spain Some Evidence from companies Quoted in the Spanish stock Exchange

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى ممارسة الشركات الإسبانية لإدارة أرباحها، و اشتملت عينة الدراسة على عدد 35 شركة مدرجة بالسوق المالي الإسباني وهي الأكبر بين أكثر من 500 شركة مسجلة بالسوق، حيث تم إفتراض أن هذه الشركات لديها ضوابط حاكمية أكثر من غيرها من الشركات، وقد استخدمت بعض العوامل كمؤشرات ممكنة لممارسة إدارة الأرباح، مثل التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى، وتقارير التدقيق المتعلقة بتلك الشركات خلال فترة الدراسة، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية من غير المتضمنة في النظام الحالي، بالإضافة الى وجود نتائج غير عادية ونتائج سنوات سابقة في حساب الأرباح والخسائر لهذه السنة. وكان من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن من أسباب إصدار تقارير تحفظية قيام بعض الشركات ببعض الممارسات التي من شأنها أن تؤثر على الأرقام الواردة في التقارير المالية، والتي تمثلت في تحميل بعض المصاريف على الإحتياطات بدلا من تحميلها على حساب الربح والخسارة (إطفاء الشهرة، واعادة التقييم)، وعدم الإحتفاظ بمخصصات و احتياطات كافية، بالإضافة الى تخفيض من الإيرادات نتيجة للخسائر المستقبلية. إضافة الى وجود بعض المؤشرات على ممارسة إدارة الأرباح من قبل شركات معينة.

14-دراسة **(Qianj, et, al, 2005)**[3]: عبارة عن مقال علمي قُدم بعنوان

« EquityIncentives and Earnings Management »

هدفت الدراسة الى الكشف عن مدى قيام مديري الشركات الأمريكية بممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم، حيث أجريت هذه الدراسة على الشركات الأمريكية التي توفرت بياناتها في السوق خلال فترة الدراسة 1993-2000 حيث افترضت الدراسة بأن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية هم أكثر ميلا للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وهذا ما يدفعهم إلى ممارسة إدارة الأرباح لزيادة حصصهم التي ستباع باستخدام التعويض المبنى على الأسهم، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلا فعلا للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، و أنهم أكثر ميلا لتقديم تقارير أرباح متوافقة مع تنبؤات المحللين. كما أن حوافز حقوق الأسهم تؤدي الى إدارة الأرباح، فالمديرين الذين يمتلكون حوافز

---

[1] - Mário Marquesa, Lúcia Lima Rodriguesa, Russell Craigb, **Earnings management induced by tax planning: The case of Portuguese private firms**, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 20 (2011) 83– 96, Source: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1061951811000176

[2] - Oriol, A ,Jordi, p.and Ester, O, " **Earnings Management in Spain Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange**" UPF Economics and Business Working paper :www.ssrn.com

[3] - Qiang cheng et Warfield terry, « **Equity Incentives and Earnings Management** », Accounting Review, vol.180,Issue 2.

ملكية عالية، ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم (من الاسهم) لكي تباع في المستقبل، وأوصت الدراسة بضرورة المحافظة على حقوق حوافز حقوق الملكية، وضرورة مراقبة التقارير المقدمة من المديرين عن إدارة الأرباح.

المبحث الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين المطلب الأول تناولنا فيه تحليل الدراسات السابقة، منها دراسات أجريت في البيئة الوطنية وأخرى في البيئة العربية والأجنبية وذلك باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، حيث قمنا بترتيبها حسب الزمن تنازليا، أما المطلب الثاني فتم تخصيصه لمميزات الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة على النحو التالي:

المطلب الأول: أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللّغة العربية

خلال هذا المطلب يتم عرض أوجه التشابه والاختلاف ضمن أهداف المعمول بها بين هاته الدّراسات إلى غير ذلك من مناهج مستعملة وكذا المؤشرات بحيث تتّفق دراستنا مع دراسة **حسام حميد و اينينا يلينا**. الذي يهدف في دراسته إلى أوجه الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي في تفسير الممارسات المحاسبية المهنية وتقييمها، في ضوء احتياجات ومصالح مستخدم المعلومات المحاسبية، واستقصاء مدى وجود الظاهرة المعروفة بتمهيد الدخل على مستوى الوحدات الاقتصادية أمّا عن دراسة **عياشي فاطمة الزهراء و سماش كمال**. ذلك أنها تهدف الى ابراز دور الرقابة الجبائية كأداة فعالة في مكافحة هذا النوع من الممارسات بسبب الطابع الردعي الذي خوله لها القانون، وكذا دراسة **فراس مروان كسار**، تهدف الى استعراض المخاطر الناجمة عن ممارسات إدارة الأرباح وطرق قياس هذه الممارسات وأهمية حوكمة الشركات، و الدور الذي يمكن أن تلعبه في الحد من هذه الممارسات، و لا شك أن دراستنا تتفق مع أن ممارسة إدارة الأرباح غير شرعية في طبيعتها لكن دراستنا تختلف من ناحية الهدف كونها تسعى إلى معرفة مدى تأثير ممارسة إدارة الأرباح في الربح الضريبي عند تطبيقها. وتختلف دراستنا مع دراسة **حمزة بوسنة** بحيث تمثلت أهداف هذه الدراسة في ذكر العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح. وتتفق عند دراسة سلوك إدارة الأرباح، من خلال التطرق لمفاهيمه، دوافعه وأساليبه. وتختلف عن دراستنا من حيث مكان الدراسة حيث قد عمل على بيئة للمؤسسات الفرنسية بينما دراستنا كانت على مؤسسات في البيئة الجزائرية، وكانت أيضا دراسة **خضير خبيطي**، تتفق مع دراستنا كونها هدفت هذه الدراسة إلى معالجة احدى اشكاليات تطبيق النظام المحاسبي المالي على أرض الواقع، في ظل العلاقة المحاسبية الضريبية الحالية من خلال التطبيق على عينة مؤسسات اقتصادية لغرض تحليل مدى تقيدها بالمعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة ومقارنة القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، وأما عن دراسة **كهينة شاوشي**، اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة ممارسات إدارة الأرباح والمنظور الأخلاقي لها، دوافعها، طرقها، و أساليبها، وأهم نماذج قياسها؛ و إختبار مدى إمكانية الالتزام بتطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية في الشركات الجزائرية؛ وكذا تحليل وإبراز العلاقة بين معايير المحاسبية الدولية و ممارسات إدارة الأرباح بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، أما **دراسة فؤاد صديقي** ،

فقد بينت ظروف وحوافز إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي SCF و أنّ البدائل المحاسبية المستخدمة في إدارة الأرباح تحمل تكاليف خاصة، تنعكس على إمكانية استخدام البدائل، واتّفقت دراستنا مع دراسة **رأفت محمد جودة و سالم العمور**. التي هدفت من خلال التعريف على مدى ممارسة إدارة الأرباح لدوافع ضريبية من الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، والأساليب الأكثر استخداما في إدارة الأرباح ودور موظفي ضريبة الدخل في اكتشافها والحد منها و تختلف عن دراستنا من حيث الدراسة التطبيقية، وأيضا اتفقت دراستنا مع دِراسة **عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن و عمر محمد الحسن أحمد هاشم** الى التعرف على مفهوم ودوافع إدارة الأرباح و تأثر على التقويم الأداء لمالي، و القيام بدراسة تطبيقية لمعرفة نتيجة العلاقة بين ممارسات إدارة الارباح من قبل المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، تم الاعتماد على نموذج جونز المعدل لتغير الاستحقاق الاختياري لمصارف العينة ومن ثم الكشف عن مدى ممارستها لإدارة الأرباح، و اختلفت عن دراستنا من حيث التأثير على المتغير التابع ،أما عن دراسة **محمد مطر و عبد الناصر نور** فقد هدفت الى تحديد مدى ممارسة الادارة في الشركات المساهمة العامة الاردنية لأساليب ادارة الارباح وانعكاسات ذلك على موثوقية بياناتها المالية المنشورة. وتختلف عن دارستنا كونها تختص بجانب الضرائب، أما دراسة **طارق الهندي** تسعى هذه الدراسة إلى اختبار نموذج جونس المعدل (Dechow., 1995) ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) على الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأسواق والأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من (2008-2012)، وذلك لتقييم ممارسات إدارة الأرباح في هذه الشركات، ومعرفة مدى قدرة هذه النماذج في الكشف عن هذه الظاهرة في البيئة السورية، أما دراستنا سوف تعتمد على نموذج جونز المعدل للكشف عن هذه الممارسات، أما دراسة **عبد الناصر إبراهيم نور و حنان العوادة**، هدفت هذه الدراسة لاختبار مدى ممارسة الشركات الأردنية لإدارة الأرباح، ومعرفة مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية المعلن عنها، بينما دراستنا تبحث عن مدى تأثير تلك الممارسات على الربح الضريبي. وكذا دراسة **الجنبش** فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى وجود ظاهرة إدارة الأرباح ودوافعها المختلفة في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان، وتم تصميم قائمة استقصاء من أجل تحقيق أهداف الدراسة وزع منها 87 على كلا من المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين، و أما عن دراسة **أحمد رضوان** هدفت هذه الدراسة الى اختبار أثر كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية على أساليب إدارة الأرباح منها المستندة الى الاستحقاق المحاسبي ومنها المستندة الى العمليات الحقيقية، بينما دراستنا تعمل على اختبار تأثير ممارسة إدارة الأرباح على الربح الضريبي من خلال القيام باستبيان يطبق على قطاع التأمين.

الجدول رقم (02 – 01): أوجه الإختلاف مؤشرات ونماذج إدارة الأرباح للدراسات السابقة العربية

المؤلف	مستوى الدراسة	مكان، سنة الدّراسة	منهج ومؤشرات المستخدمة في الدّراسة	متغيرات الدّراسة	نتائج الدّراسة
حسام حميد؛ اينينا يلينا	مقال	روسيا– 2021	المنهج الوصفي الإستقرائي	(الفحص الضريبي+إدارة الأرباح)	بيان أثر خصائص لجان التدقيق في الحدّ من ممارسات إدارة الأرباح
عياشي فاطمة الزهراء، سماش كمال	مقال	الجزائر– 2018	المنهج الوصفي التحليلي	(الرقابة الجبائية + إدارة الأرباح	ان هناك استمرار لممارسات إدارة الأرباح من قبل المؤسسات والشركات (حالة الجزائر)

فراس مروان كسار	دكتوراة	سوريا– 2018	المنهج الوصفي الذي يعتمد على أسلوب المسح المكتبي +الأسلوب التّحليلي في جمع البيانات	(حوكمة الشركات + إدارة الأرباح)	ممارسة كل من قطاعي المصارف والتأمين لإدارة الأرباح بنسب بلغت 47%، 36% على التوالي
حمزة بوسنة	دكتوراة	الجزائر– 2018	جودة الأرباح المحاسبية، إدارة الأرباح، حوكمة المؤسسات	(إدارة الأرباح+ جودة الأرباح)	عدم وجود علاقة معنوية بين ازدواجية منصب المدير التنفيذي للمؤسسة وحجم المستحقات الاختيارية
كهينة شاوشي	دكتوراة	الجزائر– 2016	المنهج الوصفي + المنهج التحليلي +نموذج (kothari)	(المعايير المحاسبية + إدارة الأرباح)	إن أعتماد النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية أدى إلى زيادة المستحقات الإختيارية في فترة ما بعد اعتمادها النظام المحاسبي المالي، وهو مايشير الى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات
محمد مطر، عبد الناصر نور	مقال	الأردن– 2017	التحليل الوصفي +اساليب الاحصاء الوصفي مع تحليل التباين الاحادي ANOVA واختبار Schefee .	(إدارة الأرباح + البيانات المالية)	وجود ممارسات إدارة الأرباح وان اكثرها تاثير هي ما تمارسة الادارة في نطاق قيامها بعمليات وهمية تدخل في نطاق الغش والاحتيال واقلها تاثيرا تلك الممارسة في نطاق ما يعرف بتمهيد الدخل .
فؤاد صديقي	دكتوراة	الجزائر – 2016	المقابلة+ نموذج جونز المعدل	(النظام المحاسبي المالي+ إدارة الأرباح	– أن هناك علاقة عكسية بين فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي وممارسات إدارة الأرباح وبالتالي وجود مستوى معين من الغموض في الممارسات المحاسبية للنظام المحاسبي المالي يوفر مجال حرية يستخدم من طرفه المديرين إدارة أرباح المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
خضير خبيطي	ماجستير	الجزائر– 2016	المقابلة	(القواعد المحاسبية+القواعد الضريبية)	أن هناك العديد من مجالات الانفصال والارتباط بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية.
رأفت محمد جودة، سالم العمور	مقال	فلسطين– 2016	المنهج الوصفي التحليلي+ برنامج الإحصائي SPSS	(ممارسة إدارة الأرباح+ ضريبة الدخل)	أن شركات المساهمة العامة أكثر ممارسة لإدارة الأرباح لدوافع ضريبية
عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن & عمر محمد الحسن أحمد هاشم	مقال	السودان– 2016	نموذج جونز المعدل	(ممارسة إدارة الأرباح+ الأداء المالي)	أن المصارف المدرجة في المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة بنسبة 80%، وان دلك أثر بشكل طردي على تقويم الأداء المالي
طارق الهندي	ماجستير	سوريا– 2015	تموذج JONES المعدل، ونموذج مخصصات خسائر القروض(LLPs)	(نموذج جونز المعدل+ نموذج مخصصات خسائر القروض+ تقييم ممارسة إدارة الأرباح)	بدأت الأزمة السورية عام 2012 والتي كان لها آثار سيئة على الحياة الاقتصادية للشركات والمصارف السورية، وبالتالي هذا ما يبرر لجوء معظم الشركات والمصارف المساهمة السورية إلى ممارسة إدارة الأرباح، وازدياد هذه الممارسة

					تدريجياً بعد الأزمة.
عبد الناصر إبراهيم نور& حنان العواوودة	مقال	الأردن– 2017	منهج المسح الكلي للعينات، المقابلات، التحليل الإحصائي بما فيه الإحصاء الوصفي و تحليل الانحدار	(إدارة الأرباح+ جودة الأرباح المحاسبية)	انخفاض جودة الأرباح لدى الشركات الصناعية الأردنية بشكلٍ عام، كما كشفت النتائج عن ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح التي تستهدف تقليل الربح.
أحمد رضوان أحمد جمعه	مقال	مصر– 2013	منهج الاستنباطي ، و الاستقرائي	(جودة المراجعه+ أساليب إدارة الأرباح)	إن كل من جودة عمليات المراجعة الخارجية والداخلية لها تأثير إيجابي على أساليب إدارة الأرباح المستندة الى العمليات الحقيقية.
الجنبش أحمد	ماجستير	الأردن– 2007	الاستقصاء، التحليل الإحصائي	(إدارة الأرباح+ المدققين الخارجيين والداخليين)	من وجهة نظر المدققون الخارجيون فان إدارة الشركات تمارس إدارة الأرباح سواء تلك الممارسات التي تؤدي الى تضخيم الدخل او التي تؤدي الى تخفيضه، بينما يرى المدققون الداخليون ممارسة الشركات للأساليب التي تؤدي الى تضخيم الدخل فقط.
أوبيرة محمد السعيد	دكتوراه	الجزائر– 2023	المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، التحليل الإحصائي برنامج SPSS– نموذج جونز المعدل. أداة الإستبيان	(ممارسات إدارة الأرباح+ الربح الضريبي)	إن شركات التأمين الجزائرية عينة الدراسة، تمارس إدارة الأرباح من أجل خفض الربح، وأن المستحقات الإختيارية تؤثر بنسبة ضئيلة على الربح الضريبي.

المصدر: من إعداد الباحث بإعتماد على الدراسات السابقة.

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللّغة الأجنبية

تتشابه دراستنا مع دراسة **Michał .K, Tomasz .J** ، فهي حيث استخدمت هذه الدراسة مفهوم إدارة الأرباح الحقيقية من منظور العدوانية الضريبية للشركات، وذلك باستخدام القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP، بغرض تحليل إدارة الأرباح الحقيقية عن طريق تحريف الربح الخاضع للضريبة لعينة مكونة من 1149 شركة خلال سنة 2019. وكذا دراسة **Dennis Sundvik,** عملت هذه الدراسة على مراجعة إدارة الأرباح في المؤسسات الخاصة استجابة لتغيرات معدل الضريبة على الدخل، و تحليل أثر ممارسات إدارة الأرباح على التغيرات الحاصلة في قيمة الضريبة على الدخل، وأيضا دراسة **Eftychia. K.et al,** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد علاقة الإرتباط بين إدارة الأرباح والضرائب واجبة الدفع والتحقق من مدى تأثير إدارة الأرباح على الربح الخاضع للضريبة حيث تم قياس المستحقات الإختيارية تبعا لنموذج (Jones., 1991)، ثم جونس المعدل (Dechow., 1995). وقامت دراسة **Johan Pettersson. E**.بتحديد العلاقة بين إدارة الأرباح والتلاعب الضريبي، حيث تم حصر عينة من الشركات السويدية في بورصة السويد والمتهربة من الضرائب من أجل إختبار العلاقة، ولكن بالنسبة لدراستنا سنعمل على تطبيق نموذج جونز المعدل للكشف عن ممارسة إدارة الأرباح. وقد عملت باقي الدراسات كا دراسة **Shiguang, Guo Fei & Ma**، على تحديد خصائص الملكية في سلوكيات إدارة الأرباح للشركات المحلية المدرجة في الصين ، وأيضا دراسة **Yin-Hua Liao, Qian-Ru Fu,** هدفت الدراسة إلى تحديد علاقة التأثير بين الضرائب الدفترية وممارسات إدارة الأرباح للشركات المدرجة في بورصة الصين خلال الفترة (2009 – 2013)، حيث تمثل المتغير المستقل في التغير في الضرائب

المفروضة على دخل الشركات في حين تمثل المتغير التابع في قيمة المستحقات الاختيارية والتي تمثل ممارسات إدارة الأرباح لهذه الشركات، و دراسة **Nanwei Hu. et al,** عملت على تحليل واقع الشركات المدرجة في سوق رأس المال الصيني من حيث تخطيط الشركات لضريبة دخلهم من خلال إدارة أرباحهم، وبالتالي فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في المساهمة في تحليل أثر تخطيط ضريبة الدخل وإدارة الأرباح، وأما عن دراسة **Nurddeen Usman Miko & Hasnah kardin**، من أهدافها أنها تعتبر إدارة الأرباح واحدة من الأساليب المستخدمة من قبل رجال الأعمال لتضليل الجهات المستفيدة و مستخدمي القوائم المالية، وذلك بتقديم تقارير وهمية، رغم اختلاف الضوابط والموازين (مثل قانون حوكمة الشركات)، حيث اختبرت نيجيريا قانونين لحوكمة الشركات الصادرة عن البورصة، قانون 2003 وقانون 2011، كما تسعى هذه الدراسة إلى قياس فعالية هذه القانونين و من ثم إعطاء مقارنات باستخدام لجنة مراجعة الحسابات و جودة المراجعة ضد إدارة الأرباح في مرحلة ما قبل وما بعد قانون عام 2011 . بينما دراسة (**Jaweher & Mounira**)، هدفت إلى معرفة تأثير معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح، وعلى وجه التحديد إلى التحقق من أن هذه المعايير تؤدي إلى جودة ايرادات أفضل من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما محليا للشركات المدرجة في 17دولة من أوروبا و استراليا. كما تبحث الدراسة تجريبيا في المجموعات الأساسية لسمات جودة الأرباح لتقديم أدلة حول ضرورة اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال استخدام نموذج جونز المعدل. ونجد أيضا دراسة **Charles, Agnes** عملت على توضيح أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية لغرض التّهرب من دفع الضريبة من قبل شركات القطاع الخاص في كينيا وجعل الشركة تبدو أضعف ماليا، وتعتبر هذه الممارسة غير أخلاقية من الناحية المهنية في كينيا وقامت هذه الدراسة بتحليل بيانات 36 محاسبا يعملون في شركات مختلفة في كينيا، كذلك دراسة **Sarra Elleuch Hamza**، هدفت إلى محاولة معرفة الدوافع والأسباب التي تؤدي بالشركات التونسية إلى إدارة أرباحها ودراسة الممارسات المختلفة المستخدمة لهذا الغرض، بعد القيام بسلسلة من اللقاءات والحوارات مع مجموعة من المسؤولين لدى مجموعة من الشركات، و **Mário. M.et al** هدفت دراسته بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها تحديد مدى ممارسات إدارة الأرباح للشركات الخاصة في البرتغال وفق نموذج (Jones., 1991)، ثم تحديد التغير في الدخل الضريبي للشركات بغرض اختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح على التغير في الدخل الضريبي للضريبة التصاعدية للشركات الخاصة البرتغالية. أما عن دراسة **oril et,al** فهدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى ممارسة الشركات الإسبانية لإدارة أرباحها، و اشتملت عينة الدراسة على عدد 35 شركة مدرجة بالسوق المالي الإسباني وهي الأكبر بين أكثر من 500 شركة مسجلة بالسوق. بينما دراسة **Qianj,et,al** هدفت الدراسة الى الكشف عن مدى قيام مديري الشركات الأمريكية بممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم، حيث أجريت هذه الدراسة على الشركات الأمريكية التي توفرت بياناتها في السوق خلال فترة الدراسة 1993-2000، وتختلف دراستنا عن هذه الدراسات كونها تعمل على القياس والتحليل الوصفي لممارسات إدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين الجزائرية خلال الفترة (2016-2020)، و إبراز تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات عينة الدراسة.لنفس الفترة.

الجدول رقم (2 0– 02): أوجه الإختلاف مؤشرات ونماذج إدارة الأرباح للدراسات السابقة الأجنبية

المؤلف	مستوى الدراسة	مكان، سنة الدّراسة	منهج ومؤشرات المستخدمة في الدّراسة	متغيرات الدّراسة	نتائج الدّراسة

Michał .K, Tomasz .J,،	مقال	بولندا– 2019	معدل الضريبة الفعال المعدل وفقًا لمعايير المحاسبة والمعايير الصناعية (TA_GAAP)	(إدارة الأرباح + الضرائب)	تقوم الشركات بتخفيض العبء الضريبي الإضافي عن طريق الدخول في أنشطة التخطيط الضريبي؛ وإن العلاقة المرصودة يمكن تفسيرها بأنها سلوك استراتيجي يهدف إلى تجنب التدقيق غير المرغوب فيه من قبل سلطات الضرائب والمراقبين الخارجيين
Dennis Sundvik, ،	مقال	الصين– 2017	أسلوب التحليل الإستقصائي	(إدارة الأرباح + المعدل الضريبي)	أن الشركات بشكل عام تقوم بتأجيل أرباحها من فترات ضريبية عالية إلى فترات ضريبية منخفضة وذلك بهدف تخفيض قيمة الضريبة على الدخل المكلفة بدفعها
Eftychia. K.et al,	مقال	جنوب افريقيا– 2015	نموذج جونز + نموذج جونز المعدل	(إدارة الأرباح + الدخل الضريبي)	هناك علاقة ارتباط بين إدارة الأرباح والربح الخاضع للضريبة وبين إدارة الأرباح والضريبة واجبة الدفع وبين إدارة الأرباح الضريبة المؤجلة.
Johan Pettersson. E	ماجستير	السويد– 2015	نموذج جونس المعدل 1995	(إدارة الأرباح + التهرب الضريبي)	تصنيف وكشف ممارسات التلاعب الضريبي بالنسبة للشركات عينة الدراسة لن تكون له أي فعالية على تحسين سلوك هذه الشركات في المستقبل ما لم تتوفر أساليب الرقابة والردع الكافية للحد من التلاعب بالأرباح والتهرب الضريبي
Shiguang Guo, Fei Ma	مقال	استراليا– 2015	نموذج الانحدار + نموذج Dechow	(خصائص الملكية + إدارة الأرباح)	إن الملكية القابلة للتداول والملكية الخاصة المركزة بشكل خاص تقلل من ممارسات إدارة الأرباح في حين أن تركيز الملكية الكلي يعزز ممارسات إدارة الأرباح.
Yin-Hua Liao, Qian-Ru Fu	مقال	الصين– 2015	نموذج جونس المعدل 1995	(الفروق الضريبية + إدارة الأرباح)	أن الفروق بين الضرائب الدفترية للصين المدرجة كانت الشركات تتوسع وكان هناك ارتباط إيجابي بينها وبين إدارة الأرباح، كما أن الشركات مارست التجنب الضريبي عن طريق تطبيق قواعد محاسبية ملائمة لذلك.
Nanwei Hu. et al,:	مقال	الصين– 2015	منهج التحليل الوصفي+ الإنحدار اللوجيستي	(ضريبة الدخل + إدارة الأرباح)	أن هناك عوامل أخرى تؤثر على عدم إفصاح الشركات بالدخل الخاضع للضريبة منها عدم إدراج الشركة في سوق رأس المال، حيث أن الشركة غير المدرجة لا تفصح بالدخل الخاضع للضريبة الحقيقي
Nurddeen Usman Miko & Hasnah kardin	مقال	نجيريا– 2015	الإستحقاقات التقديرية	(لجنة التدقيق + إدارة الأرباح)	وأن لجنة مراجعة الحسابات و جودة المراجعة سيساهمان في الحد من إدارة الأرباح جذريا
Jaweher & Mounira	مقال	أوروبا– 2014	نموذج جونز المعدل	(التقارير المالية الدولية + جودة الأرباح)	أن جودة المستحقات أفضل في ظل التطبيق الإجباري لمعايير التقارير المالية الدولية.
Charles, **Agnes**	مقال	كينيا–2012	منهج المسح الكلي للعينات+ الإحصاء الوصفي	(المحاسبة الإبداعية + التهرب الضريبي)	أن تهرب من دفع الضرائب هو في الواقع واحد من العوامل الرئيسية التي تساهم في ممارسة المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات.
Sarra Elleuch Hamza	مقال	تونس– 2012	المقابلة	(خصوصيات الإدارة + نتائج الشركات)	أن الشركات غير المدرجة تدير أرباحها من أجل تدنية الضرائب، أما الشركات المدرجة تدير أرباحها من أجل

					تجنب الخسائر وصقل أرباحها
Mário. M.et al	مقال	البرتغال– 2011	نموذج جونز المعدل	(جودة الأرباح + التخطيط الضريبي)	أن الشركات التي يقع مجال دخلها الخاضع للضريبة في الحد الأعلى للضريبة والتي تتحمل معدل ضريبة مرتفع هي من كانت أكثر عرضة للتلاعب بمكونات دخلها الخاضع للضريبة
Oriol, A ,Jordi, p.and Ester	مقال	إسبانيا– 2003	التحليل الإحصائي	(إدارة الأرباح+الشركات الاسبانية)	من أسباب إصدار تقارير تحفظية قيام بعض الشركات ببعض ممارسات الممارسات التي من شأنها أن تؤثر على الأرقام الواردة في التقارير المالية، والتي تمثلت في تحميل بعض المصاريف على الإحتياطات بدلا من تحميلها على حساب الربح والخسارة، وعدم الإحتفاظ بمخصصات و احتياطات كافية، بالإضافة الى تخفيض من الإيرادات نتيجة خسائر مستقبلية.
Qiang cheng et Warfield terry	مقال	سنغافورة– 2005	المنهج التحليلي	(حوافز حقوق الملكية+ إدارة الأرباح)	أن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلا فعلا للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، و أنهم أكثر ميلا لتقديم تقارير أرباح متوافقة مع أو تنبؤات المحللين.

المصدر:من إعداد الباحث إعتمادا على الدراسات السابقة.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تعد أول دراسة تعالج فيها إدارة الأرباح على شركات ناشطة في قطاع التأمين بالجزائر، وذلك لإختلاف طبيعة نشاطها، ولأن محاسبة قطاع التأمين محاسبة خاصة، فأن المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي تختلف نوعا ما عن تلك المعلومات المالية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

الخلاصة

بعد التطرق الى هذا الفصل ضمن الدراسات السابقة نجد أن بعضها تناولت إدارة الأرباح كمتغير تابع، هذه الدراسات كانت تسعى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح إما عن طريق دور مهنة التدقيق والمراجعة أو الحوكمة أو ميثاق أخلاقيات مهنة المحاسبة والتدقيق، بينما هناك دراسات تناولت إشكالية قياس ممارسات إدارة الأرباح وفق نماذج عديدة، ومن الدراسات ما تناولت ممارسات إدارة الأرباح كمتغير مستقل بحيث تهدف هذه الدراسات إلى تحديد الأثر ونوع الأثر لممارسات إدارة الأرباح على الأداء والمدفوعات الضريبية و غيرها من التأثيرات.

كما ركزت الدراسات السابقة كما هو الحال بالنسبة للدراسة الحالية على تقدير المستحقات وتحديد مدى ممارسات إدارة الأرباح لعينة من الشركات في بيئة الأعمال، إلا أن لكل دراسة متغيراتها الخاصة بها، كما أن لكل دراسة بيئة أعمال ومعالجة البيانات ببرامج إحصائية مختلفة، ومن خلال الدراسات سابقة لاحظنا ان هناك عدة نماذج لحساب المستحقات منها (Kothari et al, 2005) و نموذج جونز المعدل1995 ، والذي يعتبر من أفضل النماذج التقديرية، كما أن ممارسات إدارة الأرباح تنشأ في البيئات التي تحتوي على قواعد محاسبية مرنة عند إختيار السياسات والطرق المحاسبية، حيث أن هذه المرونة المحاسبية تخلق حافز للإدارة للتلاعب بالأرباح، وتقوم إدارة الشركات بإتباع إستراتيجية تخفيض الربح لأسباب عديدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرض عليها من الحكومات، كما تلجأ إدارة الشركات إلى إستراتيجية زيادة الربح لكي تصل إلى المستوى المستهدف منه، كذلك تلجأ إلى هذه الإستراتيجية لتجنب ظهور الخسائر في الكشوفات المالية، فهي تطمح في ذلك إلى مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية أو تحقيق منافع خاصة بها، وتتشابه هذه الدراسات مع دراستنا في عرض طرق قياس إدارة الأرباح والوقوف على نموذج جونز المعدل 1995 على أنه من بين أفضل النماذج حيث تقدر بواسطته المستحقات ويتم تحديد ممارسات إدارة الأرباح للشركات محل الدراسة في بيئة الجزائرية، وأن تعمل على إبراز الهدف و أهمية تحليل ممارسات إدارة الأرباح، مع تحليل التغير في الربح الضريبي.

وتكمن أوجه اختلاف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة، في إتخاذنا إدارة الأرباح كمتغير مستقل والربح الضريبي كمتغير تابع، كما عملنا على دراسة وجود ممارسات لإدارة الأرباح بالتطبيق على ستة شركات جزائرية منها العمومية وكذا الخاصة، تعمل ضمن قطاع التأمين، وكذا القياس والتحليل الوصفي لممارسات إدارة الأرباح لشركات قطاع التأمين الجزائرية خلال الفترة (2016-2020). ودراسة تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات saa ، caar، cash، Alliance،gig،Caat خلال الفترة (2016-2020)، مع التطرق الى الدراسة الميدانية من خلال معالجة الاستبيان المتعلق بموضوع الدراسة.

الفصل الثالث: قطاع التأمين، الطريقة وأدوات الدراسة

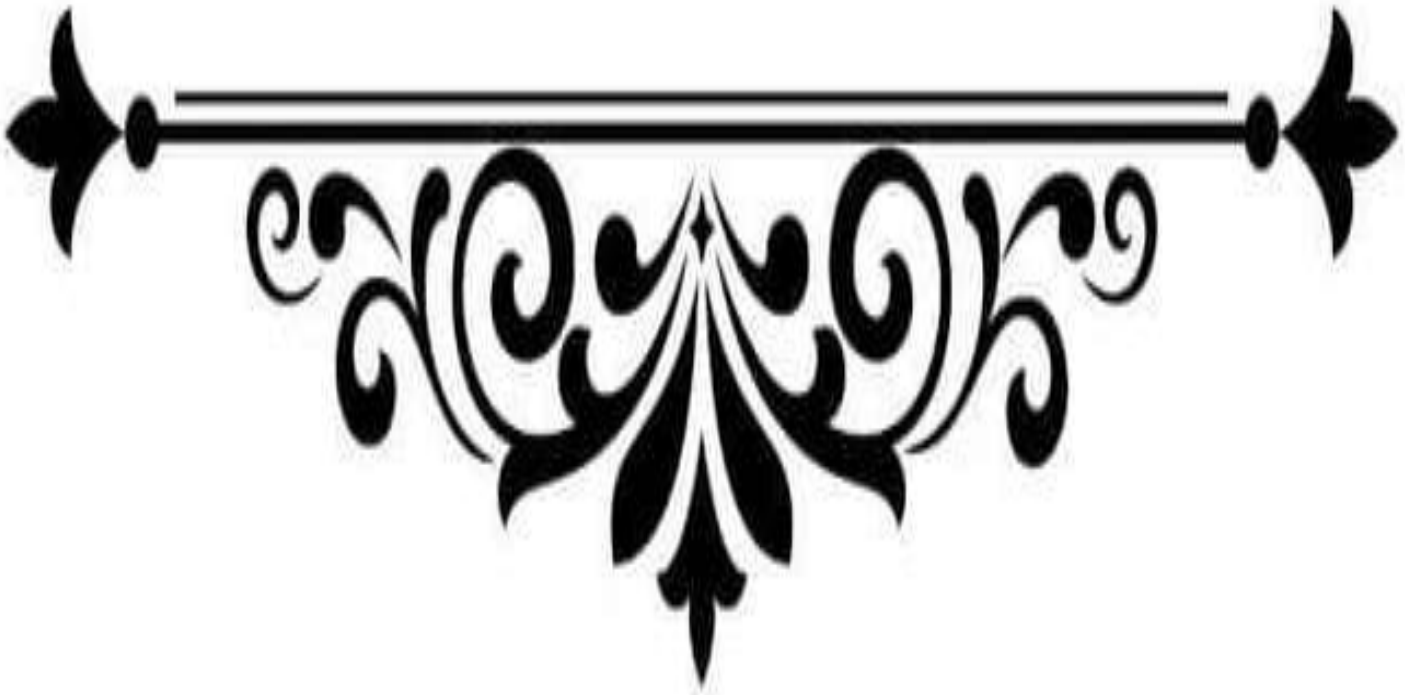

تمهيد:

يعد التأمين ركيزة أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ومن مهامه الرئيسية حماية ممتلكات المواطنين والشركات، من خلال تقديم ضمان تغطية الأشخاص، وتعويض المؤمن له في حالة تعرضه للأخطار المؤمنة وفق العقود المبرمة.

والجزائر كغيرها من الدّول سارعت منذ السنوات الأولى من الإستقلال، إلى محاولة تنظيم القطاع وانشاء عدّة شركات وطنية، بغية حماية الإقتصاد الوطني ومحاربة استغلال وهيمنة الشركات الأجنبية على قطاع التأمين الوطني وتفعيل دوره في حماية الأفراد والمؤسسات الإقتصادية من الأخطار التي تهددهم. ففي سنة 2020 ينشط في سوق التأمين الجزائري 23 شركة تأمين عاملة، بما في ذلك 12 شركة تأمين ضد الأضرار، و8شركات تأمين شخصي و03 شركات أخرى متخصصة، في إعادة التأمين، وتأمين الإئتمان، وتأمين ائتمان الرهن العقاري، وكل هؤلاء الفاعلين يهدفون إلى تطوير القطاع من خلال تنويع منتجات التأمين.

وهذا ما سنتطرق اليه في هذا الفصل، ولأن لكل بحث علمي يعتمد على مجموعة من المراحل والأدوات المنهجية التي تمكن الباحث جزئيا أو كليا من حل غموض أو مشكل معين يواجهه، حيث تتعدد المناهج العلمية وتختلف حسب إختلاف التخصص ونوعية البحث الذي سيتم إجراؤه، لذلك وبغرض إعداد الدراسة الحالية تم إتباع طريقة إعداد البحوث العلمية حسب ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وفق منهجية IMRAD من إعداد الأستاذ الدكتور إبراهيم بختي؛ بحيث سنتناول في هذا الفصل واقع قطاع التأمين في الجزائر و الطريقة وأدوات الدراسة، فتم من خلاله تحديد مجتمع الدراسة والعينة، ثم تجميع متغيرات الدراسة و بعدها تم التطرق إلى قياس متغيرات الدراسة ، تم التطرق إلى نموذج الدراسة وذلك من خلال معادلة الإنحدار الخطي البسيط بغرض بيان تأثير ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي، وسيتم أيضا إعتماد أداة الإستبيان والتي بدورها تعالج موضوع الدراسة وقد تم اختيار أفراد العينة ضمن قطاع التأمين بالجزائر.

وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين (02) وذلك على النحو التالي، تناولنا في المبحث الأول الطرق المنهجية للدراسة، ومنه أخذنا لمحة عن قطاع التامين في الجزائر، وبعدها تطرقنا الى طريقة تجميع وقياس متغيرات الدراسة، ثم منهج وطريقة جمع البيانات، وفي الأخير تم ذكر أدوات الدراسة التطبيقية المتبعة، أما بخصوص الدراسة الميدانية التي تم التطرق اليها في المبحث الثاني متضمن عرض الاستبيان لمجتمع وعينة الدراسة، والأدوات والبرامج المستخدمة.

المبحث الأول: الطريقة المنهجية للدراسة

يحتوي هذا المبحث على واقع قطاع التأمين وطريقة الدراسة التطبيقية، حيث تم التطرق فيه إلى أربع مطالب، واقع قطاع التأمين، تحديد مجتمع الدراسة وتجميع متغيراتها، ثم قياس متغيرات الدراسة ونموذج الدراسة، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر

الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين وخصائصها

يتضمن هذا الفرع كل من مفهوم شركات التأمين، وكل من الخصائص التي تتميز بها:

أولا: مفهوم شركات التأمين

إن شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط، والتي تدفع في شكل منتظم[1]. كما يرى (Sainrapt Christian) أن شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية تتحصل على الإعتماد الإجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الإعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة وذلك لضخامة رأس مالها ولطول مدة حياتها[2].

ثانيا: خصائص شركات التأمين

لشركات التأمين مجموعة من المميزات التي تميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية ومن هذه المميزات نجد مايلي[3]:

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال، وذلك بتعيين نسب محددة بها في النصوص واللوائح القانونية، مع ضرورة الالتزام بها، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها؛
- تتميز عن باقي المؤسسات المالية بتقديم خدمات تأمينية لزبائنها، في شكل عقود معاوضة من ناحية، واستثمار الأموال المحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى؛
- تتميز خدماتها المقدمة على أنها آجلة وليست آنية، وبثبوت أسعارها الذي يرجع إلى الإعتماد على الأسس الرياضية والاحتمالات بالإضافة إلى الخبرة السابقة لتحديد سعر هذه الخدمة؛
- التزاماتها وأهدافها تدفعها للتّكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونيا، وذلك بالتركيز على الإستثمار في الميادين الأقل مخاطرة، وهذا لا يمنعها من تمويل بعض المشاريع التي قد تعجز المؤسسات المالية الأخرى على تمويلها.

---

[1] - مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي بين الجوانب النظرية الأسس الرياضية**، **مكتب الاشعاع الفنية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2003،ص76.

[2]-Sainrapt Christian ,**Dictionnaire Général de L'assurance**., Edition Arcature, Paris,1996,P1278.

[3]-ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص05.

الفرع الثاني: قطاع التأمين في الجزائر

يخضع قطاع التأمين في الجزائر للأمر 07/95 المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالتأمينات الذي مهد لإنفتاح السوق على القطاع الخاص والشركة الأجنبية كما تم تدعيم المنظومة القانونية للتامين بالقانون 04/2006.

وعلى الرغم من أن سوق التامين يعرف انفتاحا أكثر من سوق المصارف إلا انه يعاني من نفس العيوب التي عانى منها القطاع المصرفي منها هيمنة شركات التامين العمومية على السوق التي تكاد تقترب من نسبة 80 % مما أدى إلى غياب المنافسة بين مختلف الفاعلين في هذا النشاط.

ونجد أن السوق الجزائرية للتامين يتكون من عدة متدخلين وهذا ما جاء في القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للآمر 95-07 الذي يلتزم مؤسسات التامين بالتفرقة بين نشاط التامين على الأضرار ونشاط التامين على الأشخاص.

في عام 2020 يضم سوق التأمين الجزائري 23 شركة تأمين عاملة، بما في ذلك 12 شركة تأمين ضد الأضرار، و8شركات تأمين شخصي و3 شركات أخرى متخصصة، على التوالي، في إعادة التأمين، وتأمين الائتمان، وتأمين ائتمان الرهن العقاري. وكل هؤلاء الفاعلين يهدفون إلى تطوير القطاع من خلال تنويع منتجات التأمين، من أجل ضمان تكامل أفضل، بداية في المجال الاقتصادي الوطني، وفي سوق التأمين العالمي ثانيا. ومن خلال هذا سوف نتطرق الى تتبع تطور نشاط التأمين للشركات الجزائرية خلال السنة المالية 2020 [1]وتحديد نسبة المساهمة في قطاع التامين الجزائري.

الشكل (02-01): يبين الشبكة التجارية لشركات التأمين الجزائرية

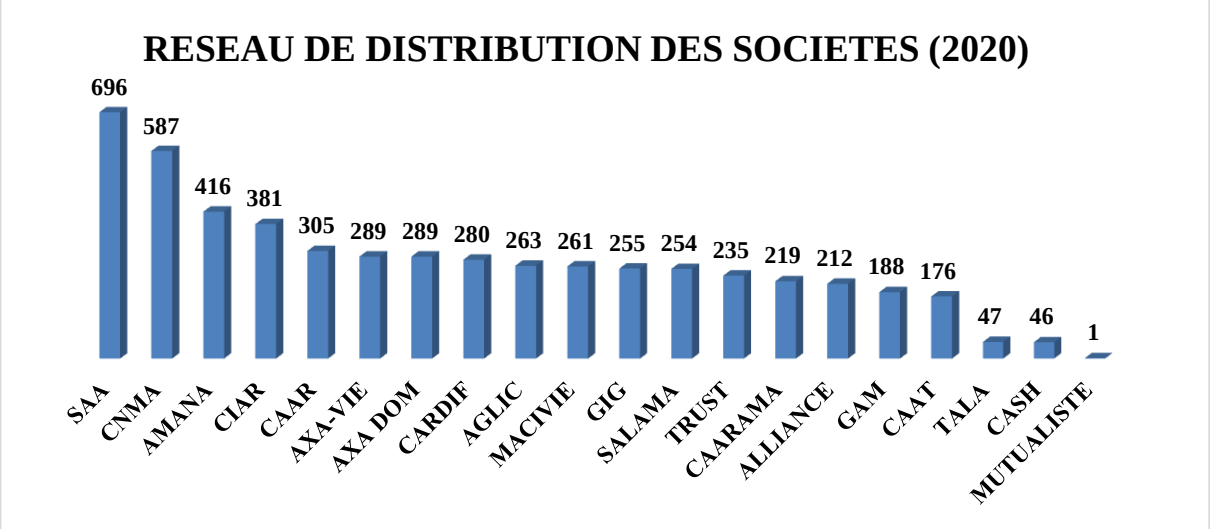

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ان الشركة الوطنية للتأمين (**SAA**) هي التي تمتلك أكبر عدد للوكالات التابعة لها، موزعة نحو ربوع الوطن ب 696 وكالة خلال سنة 2020 ويليها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(**CNMA**)ب 587

[1] - معلومات من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

وكالة، ونجد أن شركة التعاضدي (**Mutualiste**) التابعة لشركات التأمين على الأشخاص وهي أدنى شركة تملك وكالة واحدة.

الشكل (02-02): يوضح رأس مال شركات التأمين الجزائرية

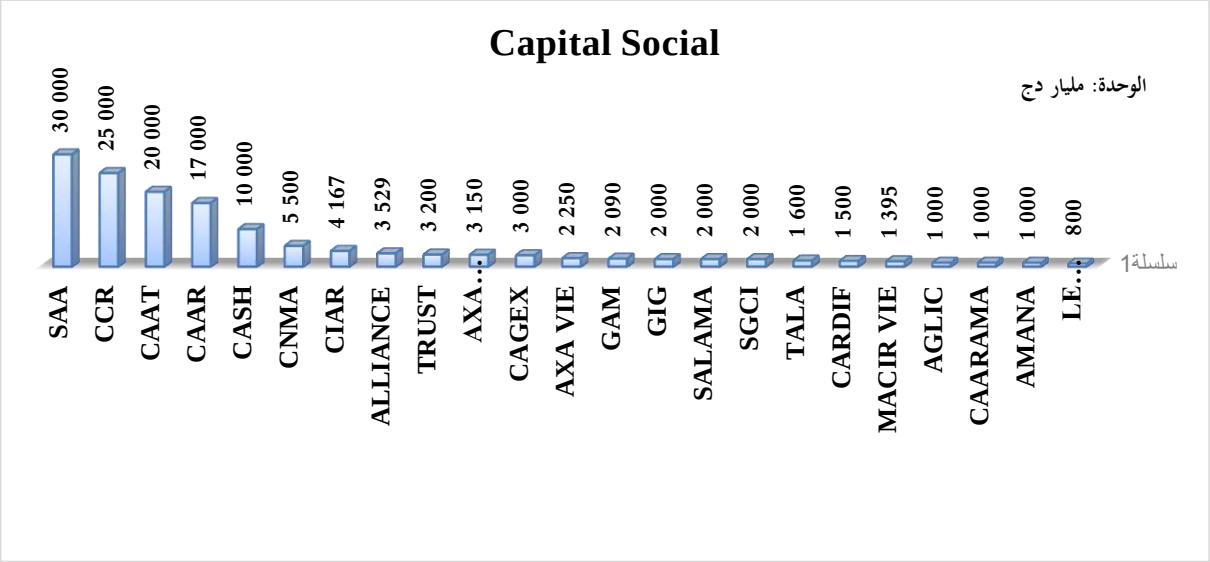

من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

نلاحظ من خلال الشكل ترتيب رأس مال شركات التأمين وذلك أن الشركة الوطنية للتأمين (**SAA**) تملك أكبر رأس مال والذي يقدر ب 30 مليار دج وتليها الشركة المركزية لإعادة التأمين (**CCR**)برأس مال قدر ب 25 مليار دج، ثم الشركة الجزائرية للتأمينات (**CAAT**)برأس مال قدر ب 20 مليار دج وتحتل الشركة التعاضدي التابعة لشركات التأمين على الأشخاص (**Mutualiste**) أدنى رأس مال والذي قدر ب 800 مليون دج.

الشكل (02-03): يوضح نتائج التشغيل المتعلقة بأقساط التأمين لسنة 2020.

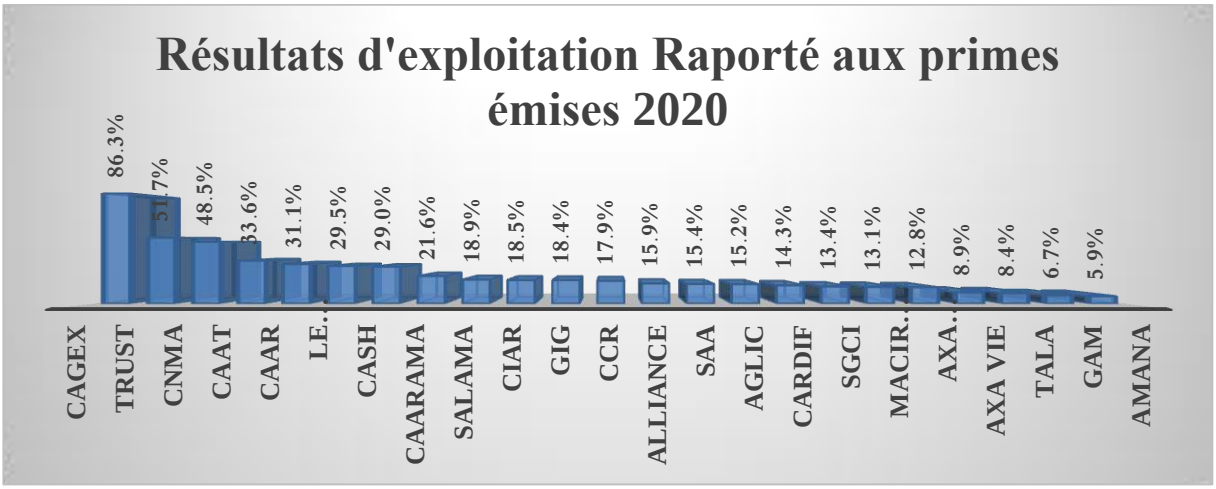

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه والذي يمثل نتائج التشغيل المتعلقة بأقساط التأمين لسنة 2020 والتي تمثل فيه شركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (**CAGEX**) بأكبر نسبة تقدر ب 86.3%، تليها شركة ترست للتأمينات

(**TRUST**) بنسبة قدرت ب51.7%، و أما شركة التأمين الاحتياط والصحة (**AMANA**) وهي تمثل اقل نسبة حيث قدرت ب 5.9%.

الشكل (02-04): يوضح الإنتاجية

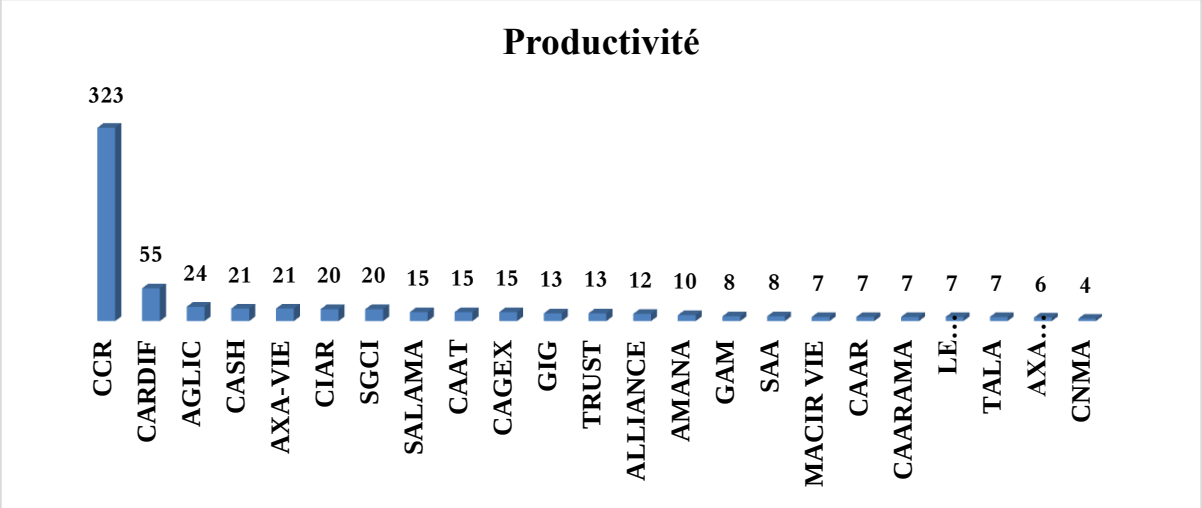

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

يلاحظ من خلال الشكل (**02-04**) إنتاجية كل عامل في شركة التأمين، فنجد انتاجية عامل في الشركة المركزية لإعادة التأمين (**CCR**) قدرت ب 323 مليون دج، تليها شركة كرديف الجزائر (**CARDIF**) التابعة لشركات التأمين على الأشخاص بـ 55 مليون دينار للعامل الواحد، ثم يحتل الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية (**CNMA**) المرتبة الأخيرة في شركات التأمين الأقل إنتاجية والتي قدرت بـ 4 مليون دينار.

الشكل (02-05): يوضح النفقات العامة

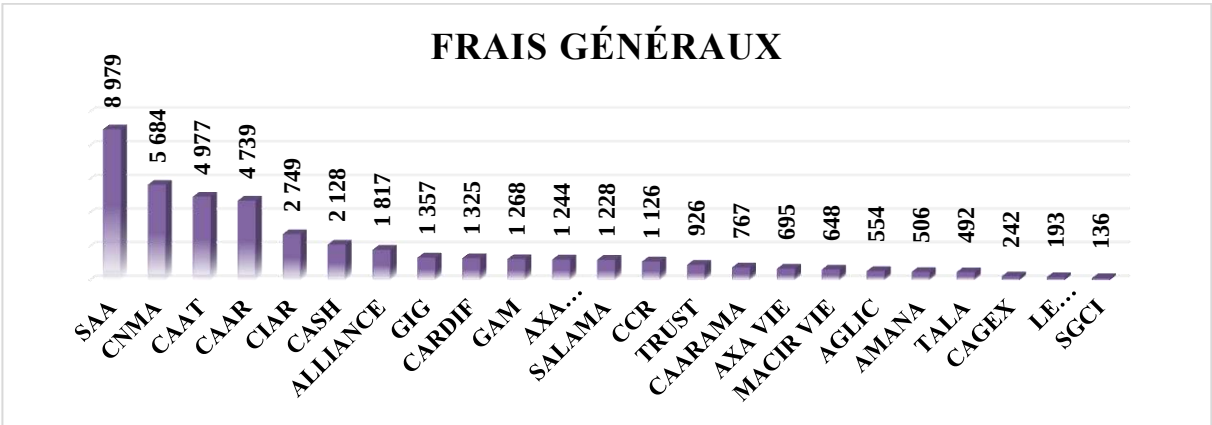

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

يبين الشكل رقم (02-05) نفقات العامة لشركات التأمين حيث نجد الشركة الوطنية للتأمين (**SAA**) تقدر نفقاتها العامة ما يقارب 9 مليار دينار، وهي أكبر مبلغ مقارنة بباقي الشركات ضمن قطاع التأمين الجزائري، وثم الصندوق

الوطني للتعاضدية الفلاحية (**CNMA**) وتقدر نفقاتها العامة ب ما يزيد عن 5 مليار دينار. وتأتي في الأخير شركة ضمان القرض العقاري (**SGCI**) والتي تقدر نفقاتها العامة ب 136 مليون دينار.[1]

الفرع الثالث: النشاط الفني لشركات التأمين

بلغت قيمة التعويضات لجميع فروع التأمين لسنة 2020 بما يقارب 62.361 مليار دج، فكان فرع تأمين السيارات أكبر قدر من التعويضات والذي يمثل 60% من المبلغ الإجمالي للتعويضات، يليها فرع تأمين أضرار والممتلكات بنسبة 25%، ويأتي فرع النقل بنسبة 8%، وتأتي مخاطر زراعية بنسبة 5% ويليها التأمين على الأشخاص بنسبة 2%، ولم تسجل أي تعويضات على فرع تأمين على القروض. والشكل التالي رقم (02-06) يوضح كل ما سبق:

الشكل رقم (02-06): التعويضات عن طريق فرع التأمين

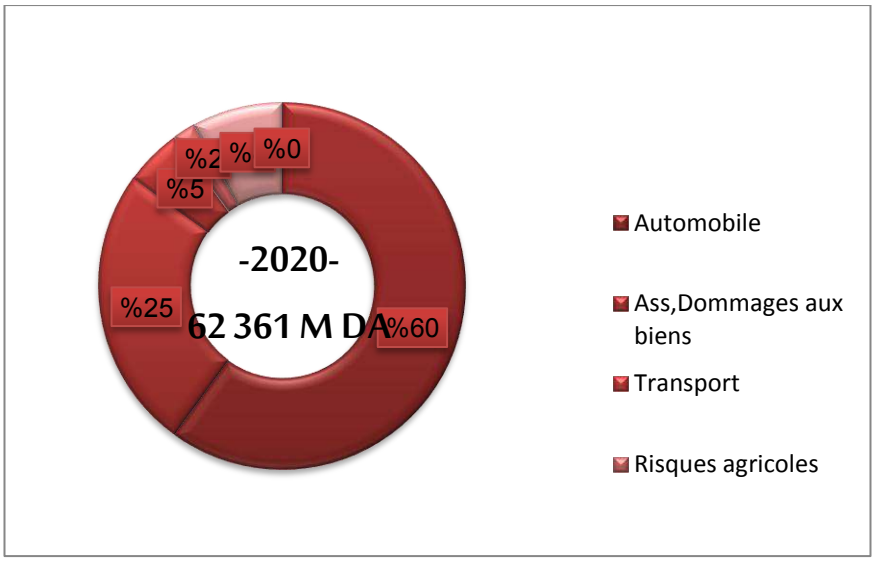

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

يمثل الشكل رقم (02-07) التعويضات حسب كل شركة في قطاع التأمين لسنة 2020، بحيث نجد الشركة الوطنية للتأمين **(SAA)** بقيمة 21%، تليها الشركة الجزائرية للتأمينات (**CAAT**) بنسبة 18%، تمثلان الأكبر نسبة من التعويضات مقارنة بباقي الشركات.

الشكل رقم (02-07): التعويضات حسب كل شركة

[1] - من الموقع: المجلس الوطني للتأمين(**CNA**)، **2022**.

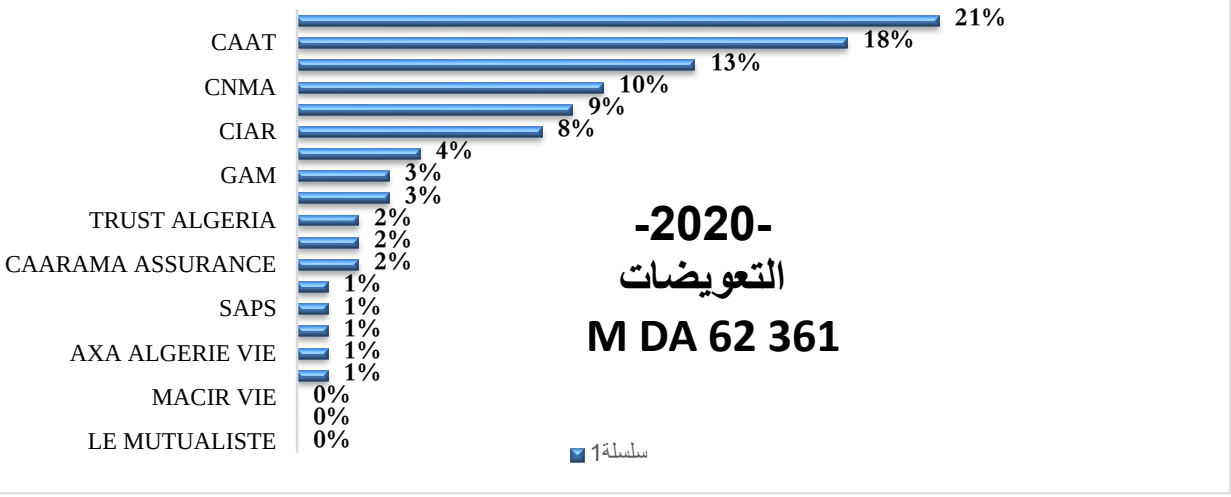

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

الشكل رقم (02-08): التوظيفات المالية

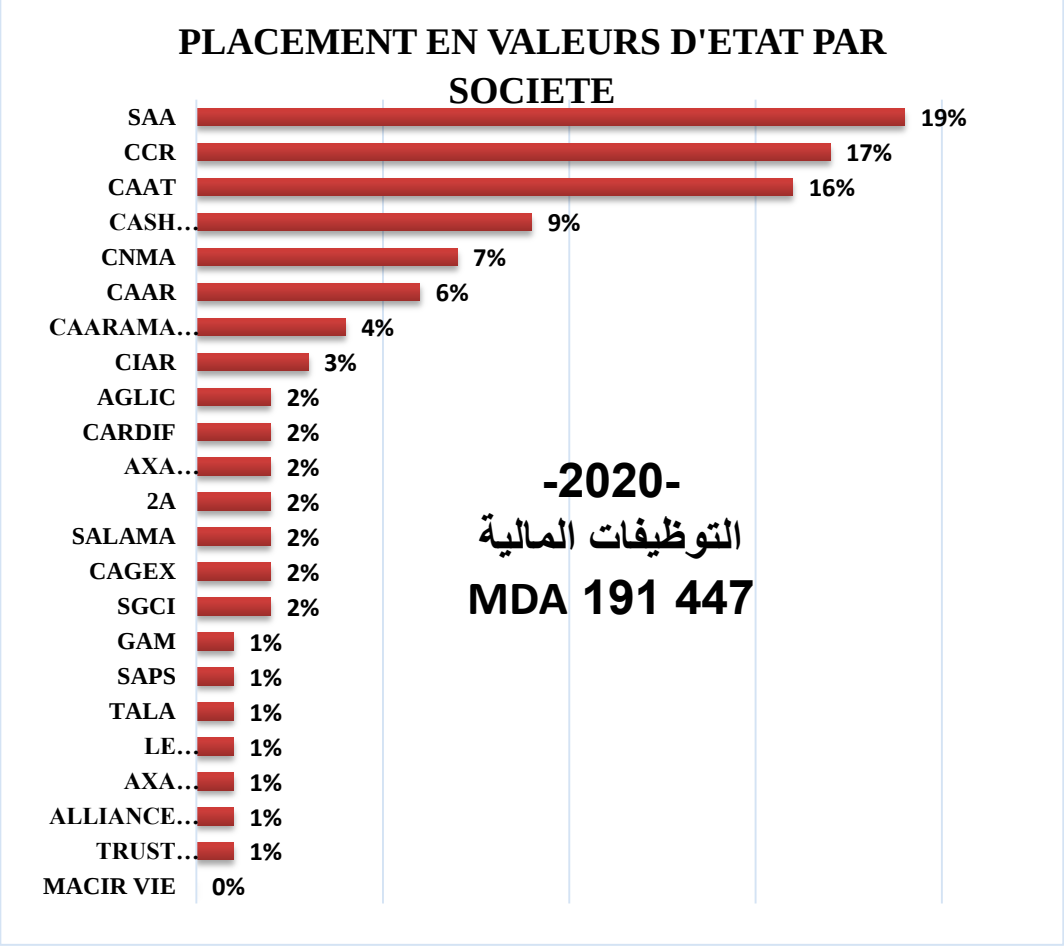

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

من خلال الشكل رقم (02-08) بلغت التوظيفات المالية لشركات التأمين لسنة 2020 بمبلغ إجمالي 191.447 مليار دج، وتساهم الشركة الوطنية للتأمين (SAA) بأكبر نسبة قدرت بـ 19% من المبلغ الإجمالي للتوظيفات المالية، وتليها الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) بنسبة 17%.

الشكل رقم (02-09): تطور النتيجة الصافية خلال الفترة (2016-2020)

المصدر:من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

من خلال الشكل (02-09) نلاحظ تحسن في سوق التأمين على مستوى النتيجة المحاسبية الصافية بحيث بلغت 13.942 مليون دج وذلك في سنة 2019، وارتفعت بنسبة 22% الى ان بلغت قيمة النتيجة المحاسبية الصافية 17.036 مليون دج وذلك في سنة 2020.

الشكل رقم (02-10): النتيجة المحاسبية الصافية لكل شركة لسنة 2020

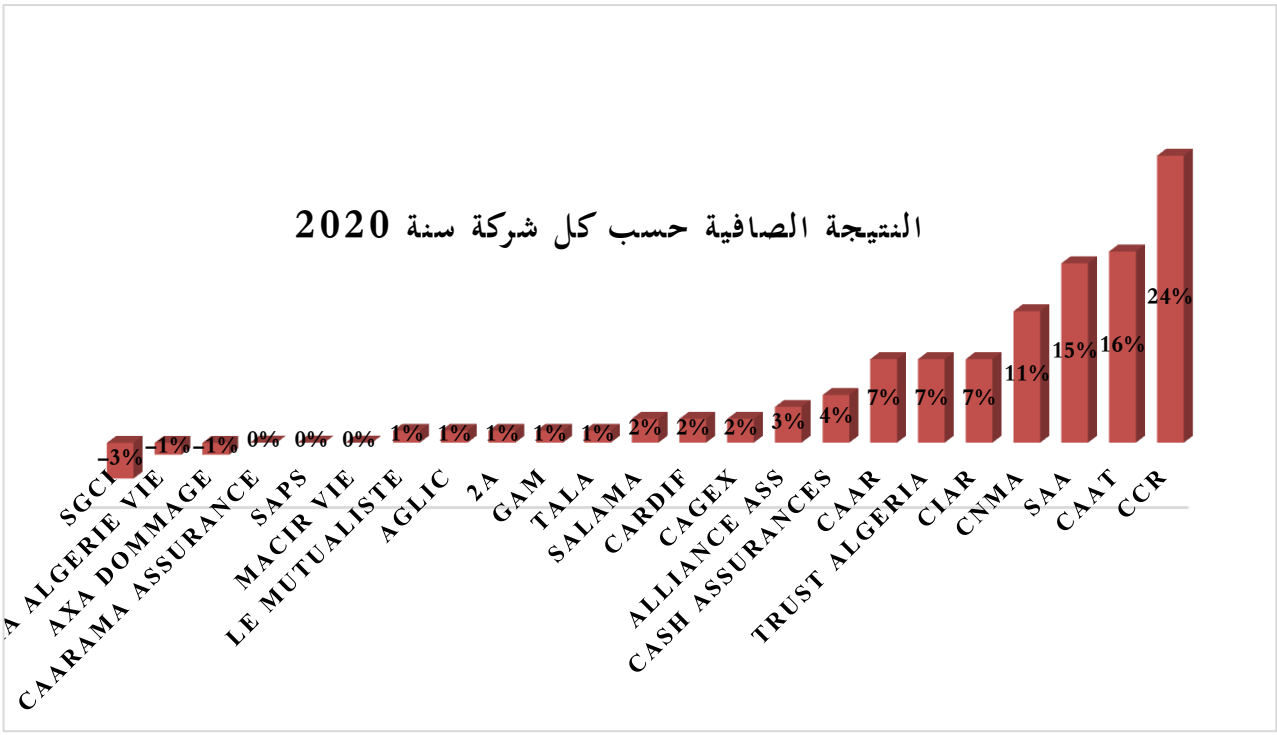

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا من موقع المجلس الوطني للتامين (CNA)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02-10) قيمة النتيجة المحاسبية الصافية حسب كل شركة في قطاع التأمين لسنة 2020، حيث نجد الشركة المركزية لإعادة التأمين (**CCR**) حققت أكبر قيمة وتمثل بنسبة 24% من المبلغ الإجمالي، ثم تليها الشركة الجزائرية للتأمينات (**CAAT**) بلغت نسبتها 16% من القيمة الإجمالية للنتيجة المحاسبية الصافية، وتأتي الشركة

الوطنية للتأمين (**SAA**) في المرتبة الثالثة بنسبة 15%، وحققت شركة ضمان القرض العقاري (**SGCI**) قيمة سالبة بلغت نسبتها 3-%.

المطلب الثاني: تحديد مجتمع الدراسة وتجميع متغيراتها

سيحتوي هذا المطلب على تحديد مجتمع الدراسة التطبيقية وكذا تجميع متغيراتها على النحو الآتي:

الفرع الأول: تحديد مجتمع الدراسة والعينة

- تمثل مجتمع الدراسة قطاع التامين في الجزائر؛
- تمثلت عينة الدراسة في ست شركات تعمل في قطاع التأمين وهما كالآتي:

*شركة الوطنية للتأمين **Societe National D' assurance**

*شركة الجزائرية للتأمينات **Compagnie Algérienne D'assurances**

* شركة أليانس للتأمينات **Alliance Assurance**

*شركة تأمين المحروقات **Compagnie D'assurances Des Hydrocarbures**

*الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين. **Compagnie Algérienne D'assurances et de Réassurances**

*شركة الجزائرية للتأمينات (مجموعة الخليج للتأمين). **Gig Algeria**

➢ **الشركة الوطنية للتأمين(SAA)**: تأسست بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 برأسمال مختلط بين الجزائر (61٪) و مصر (39٪)، و بمقتضى الأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين تم تأميم الشركة، و في 21 ماي 1975 أوكلت لها مهمة تأمين السيارات و الأخطار العامة و السرقة...الخ؛ أي التخصص في الأخطار البسيطة، استمرت على هذه الوتيرة ليتم تحويلها في 21 فيفري 1989 في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى مؤسسة اقتصادية عمومية (EPE)،بلغ رأسمالها الاجتماعي الذي قدر ب30 مليار دج لسنة 2020 ، لديها شبكة تجارية كبيرة تضم 15 مديرية جهوية، و696 وكالة مباشرة.

➢ **الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)**: تم اعتمادها في 30 أفريل 1985 طبقا للمرسوم82/85 للتأمين من أخطار النقل، أعتمدت شركة **CAAT** لتطبيق نشاط أحادي الفرع وهو تأمين النقل البحري الجوي والبري،، في ظل الإصلاحات من بينها التحول الى استقلالية الإدارة، تم تحويل الشركة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA)، وأصبحت تسمى " الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) برأس مال قدره 11.49 مليار دج بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق تم إلغاء مبدأ التخصص على شركات التأمين. النمو والتطور ساعدا شركة CAAT للتّموقع كأحد أهم الممثلين للسوق الجزائرية للتأمين، إلى أن بلغت في سنة 2020 برأس مال قدره 20 مليار دينار.

➢ **شركة تأمين المحروقات (CASH)**: تم اعتماد الشركة في 18 جويلية 1999 و بدأت النشاط سنة 2000، وهي شركة عمومية ذات أسهم (**SPA**) تمارس جميع عمليات التأمين و إعادة التأمين، تم إنشاءها بالاشتراك بين وزارة الطاقة و وزارة المالية برأسمال قدره 1.8 مليار دج، و هو مشترك بين الشركات التالية: (SONATRACH,NAFTAL,CAAR,CCR) حيث تم رفعه سنة 2011 إلى 7.8 مليار دج بمساهمة كبيرة من شركة SONARTRACH التي أصبحت تستحوذ على 82٪ من رأسمال الشركة، و أعلنت شركة عن نتائج تاريخية اعتبارا من 31 ديسمبر 2019، حيث بلغت مبيعاتها 12.78 مليار (34 %) وتم وضعها في سوق شركة رائدة في مخاطر البناء، وتعتبر CASH المحرك الرئيسي للنمو القطاع في عام 2019، حيث قدمت أكثر من 579**%** من الأقساط الإضافية، كجزء من إنجازاتها وحققت CASHنتيجة صافية قدرها 405 مليون دينار. وفي سنة 2020 بلغ رأس مالها والذي يقدر ب 10 مليار دينار جزائري.

➢ **شركة أليانس للتأمينات (ALLIANCE)**: هي شركة ذات أسهم برأس مال مبدئي قدره 500 مليون دينار جزائري أنشئت في يوليو 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين وتم رفع رأس مالها الى 800 مليون دينار جزائري خلال العام 2009. وشهد العام 2010 زيادة أخرى في راسمالها ليبلغ 2.2 مليار دينار جزائري بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار. وتحققت هذه الزيادة في راس المال عن طريق اللجوء العلني للادخار ومكنت الشركة من الامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي 09-375 المؤرخ في 2009/11/16 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 95-344 المؤرخ في 1995/30/10 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين. وفي نوفمبر 2010 شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب وانصبّ مبلغ العرض على 31% من راس المال الاجتماعي. أي ما نسبته 1.44 مليار دينار مقسمة الى 1804511 سهم. وفي مارس 2011 بعدما استوفى شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 7مارس 2011. وقد سعر الإدراج ب 830 دينار جزائري.

➢ **شركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)**: أنشئت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في 08 جوان 1963 بموجب الأمر رقم 63-197، وتم تأسيسه بغرض ملئ الفراغ الذي تسببت فيه الشركات الأجنبية عند رفضها القيام بعملية التأمين وإعادة التأمين في ظل السيادة الوطنية، بموجب الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين، تم تحويل تسميتها من الصندوق الى الشركة، وأصبحت تمارس نشاط التأمين إلى جانب نشاط إعادة التأمين. مع بداية الإصلاحات الاقتصادية المقدمة في قانون المالية لسنة 1988، تم تحويل شكلها القانوني لتصبح شركة ذات

أسهم برأس مال قدره 4 مليار دج، وأصبحت تمارس جميع عمليات التأمين، ليصبح رأسمالها سنة 2020 الى 17 مليار دج،

الشعار			
	saa Assurances	CAAT التأمين الشامل UNE TOTALE ASSURANCE	CAR

وعدد وكالتها بلغت 305 وكالة حول ربوع الوطن.

➢ **شركة الجزائرية للتأمينات (مجموعة الخليج للتأمين) GIG**: أنشئت الشركة في إطار التعليمة رقم 07-95 بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلقة بفتح السوق التأمينية، منح لها الاعتماد رقم 14/98 الصادر في 05 أوت 1998، من أجل ممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، كانت تسمى سابقا ب 2A، ليصبح اسمها فيما بعد ب مجموعة الخليج للتأمين (GIG ALGERIA)، وهي شركة ذات أسهم برأسمال خاص قدره 02 مليار دج. تملك 255 وكالة مباشرة عبر الوطن.

الجدول رقم (03 – 01): يبين الشركات التابعة لقطاع التأمين الجزائرية عينة الدراسة

الإسم المختصر	SAA	CAAT	CAAR
إسم الشركة	الشركة الوطنية للتأمين	الشركة الجزائرية للتأمينات	الشركة لجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
نوع الشركة	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم
مقرها الاجتماعي	حي الأعمال-باب الزوار-الجزائر العاصمة	حي 54 شارع الأخوة بوادو، الجزائر العاصمة	48 شارع ديدوش مراد-الجزائر العاصمة
عدد وكالاتها التجارية	696 وكالة في انحاء الوطن	176 وكالة في انحاء الوطن	305 وكالة في انحاء الوطن
رأس مـالها	30 مليار.دج	20 مليار.دج	17 مليار. دج
الشعار	CASH ASSURANCES	ALLIANCE ASSURANCES	gig Algeria
الإسم المختصر	CASH	ALLIANCE	GIG
إسم الشركة	شركة تأمين المحروقات	شركة أليانس للتأمينات	مجموعة الخليج للتأمين
نوع الشركة	شركة عمومية اقتصادية ذات أسهم	شركة خاصة اقتصادية ذات أسهم	شركة خاصة اقتصادية ذات أسهم
مقرها الاجتماعي	135 شارع الشهداء، الجزائر العاصمة	مركز الأعمال-القدس – الشراقة الجزائر.	حسين داي –الجزائر العاصمة
عدد وكالاتها التجارية	46 وكالة في أنحاء الوطن	212 وكالة في أنحاء الوطن	255 وكالة في انحاء الوطن
رأس مـالها	10 مليار. دج	3 مليار.دج	2 مليار.دج

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على بيانات الشركات و موقع المجلس الوطني للتأمين(CNA)

الفرع الثاني: تجميع متغيرات الدراسة

تم تجميع متغيرات الدراسة على النحو التالي:

I. **من الناحية الأكاديمية**: تمت عملية جمع متغيرات الدراسة بعد قراءة وتحليل طرق أهداف ونتائج الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية و الإطلاع على مجموعة من المصادر والمراجع الهامة في مجال الدراسة الحالية مما شكل لدى الباحث قدرة على تحديد أهم المتغيرات التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بإشكالية الدراسة.

II. **من الناحية التقنية**: تمت عملية جمع متغيرات الدراسة عبر المراحل التالية:

1- تبويب القوائم المالية للشركات محل الدراسة على المجدول (EXEL) بشكل منظم.

2- إعداد قاعدة معطيات من خلال القوائم المالية للشركات محل الدراسة تم تجميع أهم البيانات التي تحتاجها الدراسة الحالية لقياس متغيراتها.

3- قياس متغيرات الدراسة كما أشرنا سابقا تبعا للنماذج التي استخدمتها أغلب الدراسات السابقة بالإعتماد على برنامج (SPSS.v.25).

المطلب الثالث: قياس متغيرات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والمتمثلة في" ما مدى تأثير ممارسة إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين الجزائرية ؟"، تم تحديد المتغيرات الأساسية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إيجاد حل لإشكالية الدراسة، وهي كالتالي:

I. المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في الربح الضريبي قبل الضريبة على أرباح الشركات IBS خلال فترة الدراسة (2016 – 2020)، ونظرا لشح المعلومات الجبائية ونقص المعطيات المحاسبية اللازمة للقياس الدقيق للربح الضريبي (للنتيجة الجبائية) وبعد إتباع الخطوتين التاليتين:

- إستشارة خبير جبائي، إستشارة خبير محاسبي و إستشارة الأستاذ المشرف؛ [يمكن تقديرها]

- إجراء مقارنة بين جدول حسابات النتائج المحاسبي وجدول حسابات النتائج الجبائي لقيمة الضريبة على أرباح الشركات IBS للشركات الستة SAA ، CAAR ،CASH ،ALLIANCE ،GIG ،CAAT
- تم تقدير (قياس) الربح الضريبي قبل IBS (النتيجة الجبائية) من خلال المعادلة التالية:

$$\text{الربح الضريبي قبل } IBS \left(\text{النتيجة الجبائية}\right) = \frac{\text{قيمة الضريبة على أرباح الشركات IBS}}{\text{معدل الضريبة على أرباح الشركات IBS}}$$

II. المتغير المستقل:

بناءا على الدراسات السابقة في إختيار نموذج الدراسة حيث اختلف الباحثين في تحديد نماذج الدراسة بين نموذجي كوثاري (kothari) وجونس و جونس المعدل 1995 إضافة الى نماذج أخرى لقياس إدارة الأرباح، وتبعا لعدة دراسات أظهرت نتيجة المفاضلة الإحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح أن نموذج

(Modified Jones,1995)هو النموذج الأكثر صلاحية لتقدير قيمة المستحقات الاختيارية وكشف ممارسات إدارة الأرباح[1]، و في دراستنا هذه ووفق المعطيات المقدمة لنا سوف نعتمد على النموذج الأكثر شيوعا بين الباحثين ألا وهو نموذج جونس المعدل 1995 والمقدم من طرف (Dechow & el) حيث يعتبر الأقوى بين النماذج في الكشف عن أساليب إدارة الأرباح في القوائم المالية، حيث يقوم هذه النموذج وفق الخطوات التالية :

أولا: حساب المستحقات الكلية:

ونظرا لما جاء به مما سبق من الباحثين في مجال ممارسات إدارة الأرباح فإنه يستحسن استخدام منهج التدفقات النقدية والذي يعتبر أكثر دقة في تحديد المستحقات الإختيارية ووفقا لهذا المنهج تحسب المستحقات الكلية بالفرق بين الدخل الصافي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة وفق المعادلة التالية:

$$\mathbf{TAC}_{i,t} = \mathbf{NI}_{i,t} - \mathbf{CFO}_{i,t}$$

وتفسر المعادلة على النحو التالي:

$\mathbf{TAC}_{i,t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

[1] -فداوي أمينة، **نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح**، مقال، جامعة عنابة، الجزائر، 2013، ص137.

$NI_{i,t}$: صافي دخل المؤسسة (i) خلال الفترة (t)

$CFO_{i,t}$: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)

ثانيا: تحديد معالم معادلة الإنحدار

من خلال هذه الخطوة سوف يتم تقدير المستحقات غير الإختيارية $NDA_{i,t}$ وذلك لمجموعة من مؤسسات العينة لكل سنة لوحدها و ذلك حسب النموذج أو المعادلة التالية:

$$TACit/Ait\text{-}1 = \alpha1\,(1/Ait\text{-}_1) + \alpha2\,[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/Ait\text{-}_1] + \alpha3\,(PPEit/Ait\text{-}_1) + \mathit{e}it$$

حيث أن:

TACit: المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

Ait-1 : إجمالي أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

ΔREVit : التغير في رقم الأعمال المؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1)؛

ΔRECit : التغير في رصيد العملاء المؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1)؛

PPEit : إجمالي العقارات و الممتلكات و الآلات المؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1)؛

*e*it : تمثل عن الخطأ العشوائي و يعبر عن قيمة المستحقات الإختيارية المؤسسة (i) بين الفترة (t) و (t-1).

α1 α2 α3 : معالم نموذج خاصة بالمؤسسة ا (i).

ثالثا: حساب المستحقات غير الإختيارية

في هذه الخطوة سوف نقوم بحساب المستحقات غير الإختيارية لكل مؤسسات العينة خلال الفترة من 2016 الى غاية 2020 وذلك باستخدام نموذج معالم الانحدار التي تم استخراجها في المعادلة السابقة في الخطوة الثانية وذلك تبعا للمعادلة التالية:

$$NDAC_{it}/Ait\text{-}1 = \hat{a}1\,(1/Ait\text{-}1) + \hat{a}2\,[(\Delta REVit - \Delta RECit)/Ait\text{-}1] + \hat{a}3\,(PPEit/Ait\text{-}1)$$

حيث أن:

$NDACit/Ait\text{-}_1$: قيمة المستحقات غير الإختيارية المؤسسة (i) خلال الفترة (t).

رابعا: حساب المستحقات الإختيارية

تعبر المستحقات الكلية عن مجموع المستحقات الإختيارية و غير الإختيارية و عليه يمكن تحديد المستحقات الكلية من الفرق بين المستحقات الكلية و المستحقات غير الإختيارية خلال فترة معينة و التي يعبر عنها كما يلي:

$$DACit/Ait\text{-}1 = TACit/Ait\text{-}1 - NDACit/Ait\text{-}1$$

بحيث :

DAC_{it} : المستحقات الإختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

خامسا: الحكم على ممارسة إدارة الأرباح

بعد تحديد كل من المستحقات الإختيارية لكل مؤسسة من عينات الدراسة خلال الفترة من 2016 الى غاية 2020، يتم بعدها حساب القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للمؤسسة خلال سنوات الدراسة ومتوسط هذه الحسابات والذي من خلاله يمكن لنا تصنيف عينات الدراسة على أنها تمارس إدارة الأرباح أو لا.

وذلك بإعتبار إذا ماكانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة أكبر من المتوسط فإن المؤسسة قد مارست إدارة الأرباح، أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة أقل من المتوسط نقول أن المؤسسة لم تمارس إدارة الأرباح.

سادسا: نموذج الدراسة

بعد تحليل نتائج الدراسات السابقة تم إعتماد نموذج للدراسة الحالية من خلال المتغيرات سابقة الذكر، حيث يقوم النموذج على إختبار تأثير ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية على الربح الضريبي، لدى شركات التأمين الجزائرية مجال الدراسة وذلك على النحو التالي:

نموذج إختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات على الربح الضريبي:

يتكون نموذج الدراسة من المتغيرات الأساسية التي تفسر الربح الضريبي، وهو على النحو التالي:

$$RTI_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \, lDA_{it}l + e_i$$

حيث أن:

RTI_{it}: يمثل الربح الضريبي للشركة (i) في السنة (t)، (Tax Income Ration)؛

$lDA_{it}l$: يمثل القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية للشركة (i) في السنة (t)؛

e_i: يمثل الخطأ العشوائي؛ **α_0, α_1**: يمثل معاملات الانحدار.

المطلب الرابع: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

من أجل تفسير ووصف أي ظاهرة علمية والوقوف على أسبابها والعوامل المتحكمة فيها، لابد من أن نتبع المنهج العلمي المرتبط بها، بإعتبار أن المنهج العلمي مبني على العمل والتطبيق والتخطيط والتسيير وذلك للوصول الى إستخلاص النتائج العلمية الدقيقة وتعميمها.

الفرع الأول: منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

أولا: منهج الدراسة التطبيقية

بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة وإختبار فرضياتها و بالنظر لطبيعة الموضوع الذي يتناول دراسة تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي، ومن خلال الشركات SAA ، CAAR، CASH، ALLIANCE،GIG،CAAT التي تعمل ضمن قطاع التأمينات الجزائرية بحيث يتطلب وصف، قياس وتحليل متغيرات الظاهرة المدروسة، تم إستخدام المنهج الوصفي و المنهج التحليلي.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

تمثل البيانات المالية الخام التي يعود مصدرها إلى القوائم المالية لشركات SAA ، CAAR، CASH، ALLIANCE،GIG،CAAT التي تعمل ضمن قطاع التأمينات الجزائرية مصدرا هاما لإعداد الدراسة الحالية، وبغرض الحصول عليها تم التنقل شخصيا الى المديريات العامة لشركات التأمين و الإستعانة بالرؤساء أقسام المالية والمحاسبة. وكذا الإطلاع على موقع https://cna.dz/، المجلس الوطني للتأمينات.

الفرع الثاني: الأدوات والبرامج القياسية المستخدمة

أولا: الأدوات القياسية المستخدمة

بغرض إجراء الدراسة التطبيقية تم الإعتماد على أداة من بين الأدوات التي تحددها منهجية الدراسات التطبيقية ودراسة الحالة، تمثلت في معادلة نموذج الدراسة حيث تم تحديدها وفقا للمراحل التالية:

- تحديد البيانات المالية المتمثلة في القوائم المالية لشركات SAA ، CAAR، CASH، ALLIANCE،GIG،CAAT التي تعمل ضمن قطاع التأمينات الجزائرية مجال الدراسة؛
- تبويب البيانات المالية باستخدام المجدول Excel.2013 وتصنيفها وترتيبها؛
- من خلال البيانات المالية تم إختيار وتبويب البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية.
- قياس المؤشرات المالية الخاصة بالدراسة باستخدام المجدول وتبويبها.
- تقدير النماذج القياسية الخاصة بالدراسة باستخدام SPSS.v25.

ثانيا: البرامج القياسية المستخدمة

بغرض قياس وتحليل نتائج الدراسة، وبالرجوع إلى البرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسات السابقة وكما تم الإشارة سابقا أنه تم الاستعانة ببرنامج المجدول Excel.2013 وذلك لتبويب البيانات وقياس متغيرات الدراسة التي هي في شكل مؤشرات، أما عملية تقدير نماذج الدراسة فتمت باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.v25.

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المستخدمة في الدراسة الميدانية

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بيان منهجية الدراسة الميدانية موضحا الطرق والإجراءات التي يتم استخدامها لجمع وتحليل بيانات الدراسة، من خلال توزيع استبيان على عينة من الممارسين في مجال الاختصاص المحاسبة والمالية والتدقيق والجباية لدراسة صلاحية نموذج الدراسة.

المطلب الأول: الطرق والأدوات المستخدمة

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سوف نتعرف من خلال هذا الفرع على مجتمع وعينة الدراسة:

أ-**مجتمع الدراسة:** يتمثل في مجموعة من معدي القوائم المالية باعتبارهم المكلفين بالمحاسبة وإعداد القوائم المالية وكذا مسيري ومستخدمي تلك القوائم.

ب- **حدود الدراسة:**

- ✓ الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للدراسة في مؤسسات تابعة لقطاع التأمين.
- ✓ الحدود البشرية: استهدفت الدراسة معدي ومستخدمي القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية.
- ✓ الحدود الموضوعية: كان اهتمام الدراسة بالمواضيع والمحاور المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح والربح الضريبي لقطاع التأمين.

ت- **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بطريقة منتظمة، بحيث تم توزيع في حدود 140 إستمارة مقسمة على ولايتي ورقلة و الجزائر العاصمة، بحيث شملت الاستمارات كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية العاملين بالشركات التابعة لقطاع التأمين عينة الدراسة، كما اعتمدنا في عملية التوزيع الاستمارات طريقة التسليم والاستلام المباشر.

وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر الإبقاء على 110 استمارة بعدما قمنا بإقصاء 20 استمارة منها المفقودة وغير المسترجعة وتم الغاء 10 استمارة لنقص الإجابات، وتم الإعتماد على الطريقة التقليدية وهو توزيع الاستمارة الورقية، والجدول التالي يبين الإحصائيات المتعلقة بالاستمارات الموزعة.

الجدول (03-02): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان الموزعة

البيان	العدد	النسبة%
عدد الاستبيانات الموزعة	140	%100
عدد الاستبيانات المفقودة أو غير المسترجعة	20	%15
عدد الاستبيانات الملغاة	10	%5
عدد الاستبيانات المستخدمة	110	%80

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على فرز استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه رقم (03-02) يتبين لنا أن عدد الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة 140 استمارة، أما الصالحة للدراسة 110 وهي حجم العينة المدروسة، حيث بلغت نسبتها 80% بحيث تعتبر نسبة مقبولة عموما تسمح لنا بدراسة الموضوع.

الفرع الثاني: مراحل ومحتوى الاستبيان

أولا: مراحل تصميم الاستبيان

بعد الاطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة، التي تناولت نماذج قياس إدارة الأرباح و الربح الضريبي في بيئة الأعمال الجزائرية، وبعد تحديد معدي ومستخدمي القوائم المالية من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر، تم الاعتماد على مجموعة من البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومثلت استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات من واقع قطاع التأمين بالجزائر، تمثلت في أراء ووجهات النظر العينة، بحيث تم الاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي (موافق، محايد، غير موافق)، وقسمت الإجابات الى أربع محاور متعلقة بالموضوع.

وحتى تكون استمارة الاستبيان دقيقة ومنظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة والوضوح والمضمون، فقد تم تصميمها على ثلاث مراحل وهي:

1-**مرحلة التصميم الأولي**: وهي الخطوة الأولى و الأساسية في عملية إعداد أداة الدراسة والمتمثلة في الإستبيان، تم فيها جمع البيانات والمعلومات اعتمادا على الجانب النظري من الدراسة، حسب استطلاعنا على مجموعة من الدراسات و الأبحاث السابقة ومراجعة الأدبيات النظرية المنشورة حول إدارة الأرباح وكذا حول الربح المحاسبي والربح الضريبي، بحيث تمت صياغة مجموعة من الأسئلة أخذين بعين الإعتبار توافقها مع إشكالية البحث، كما تم مراعاة صياغة الأسئلة بطريقة بسيطة باستعمال اللغة السليمة، بالإضافة الى ترتيبها وتسلسلها مع ربطها بأهداف الدراسة.

وحتى يكون المقياس صالحا و يعطي نتائج موضوعية وموثوقة يمكننا من خلالها بناء فرضيات ومناقشة نتائج الدراسة، وقبل البدء في عملية توزيعه، خضع الإستبيان لعملية التحكيم من طرف مجموعة من الأساتذة مختصين في المجال المحاسبة، والجانب المنهجي و الاحصائي، وهذا فيما يخص الجانب العلمي والأكاديمي للدراسة، وقصد الإحاطة أكثر ولتسهيل فهم الاستبيان فقد تم عرضه على مهنيين من ولاية ورقلة متمثل في محافظي حسابات، قصد التأكد من وضوح الأسئلة وشموليتها وواقعيتها في مختلف الجوانب التطبيقية وتناسق العبارات وتجنب الغموض في الإجابة عن الأسئلة المقترحة.

2-**مرحلة التصميم النهائي**: وهي الخطوة الأخيرة في اعداد أداة الدراسة (الاستبيان)، بحيث يتم اجراء التعديلات والمقترحات المقدمة من طرف المحكمين اللازمة، بناءا على الملاحظات والتوصيات الواردة في المراحل السابقة بغرض الخروج بورقة إستبيانية واضحة ومفهومة تساعد أفراد العينة الإجابة بشكل واضح ودقيق وبكل موثوقية، تم تصميم الاستبيان بشكله النهائي، ثم توزيعه ونشره على عدة طرق أهمها:

- التسليم المباشر بأفراد العينة عن طريق اجراء مقابلات خاصة معهم لشرح أهمية ومضمون الاستبيان، والتي ساعدت الباحث في توضيح العديد من المفاهيم وتبسيطها في اختبار العينة خصوصا فيما يتعلق بممارسة المؤسسات الجزائرية لإدارة الأرباح.

- الارسال عن طريق البريد الالكتروني، مما ساعد كثيرا في جمع العديد من الإجابات.
- الاستعانة ببعض الزملاء في الأماكن البعيدة، بغرض توزيع وتبسيط الغموض في الاستبيان والاستفادة من ملاحظات المهنيين حول أسئلة الإستبيان.

وبهذا تمكنا من ضمان جمع عدد مقبول من الإجابات والبيانات الصالحة، للإجابة عن إشكالية الدراسة المطروحة، أما في ما يخص عملية استرجاع الاستمارات الموزعة فقد اختلفت عملية الاسترجاع حسب اختلاف طرق التوزيع المذكورة سلفا.

ثانيا: محتوى الاستبيان

بعد الانتهاء من التعديلات الضرورية واخراج الاستبانة في شكلها النهائي، تضمن الاستبيان طرح عنوان الموضوع المتمثل في تأثير ممارسة إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية، وتحديد العينة المستهدفة للإجابة عليها، كما تم الاشارة الى ان جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلال هذه الأسئلة ستحضى بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة.

وبغية ضمان الإجابة بكل شفافية ووضوح وموثوقية فقد تم الاعتماد على محدودية الأسئلة الهادفة والقادرة على الإجابة عن الاشكالية المدروسة، حيث انقسم الاستبيان على جزئين حسب (الملحق رقم 10) وذلك كالآتي:

- **الجزء الأول**: الخاص بمعلومات تخص أفراد العينة، والذي تضمن معلومات عامة عن أفراد المجتمع، بحيث يضم ثمانية معلومات: الاسم (اختياري)، الجنس، السن، المستوى التعليمي، نوع المنصب، الأقدمية في المؤسسة، نوع القطاع، البريد الالكتروني (اختياري). والتي من الممكن أن تساهم في تفسير النتائج، والبعد المهني للممارسات المحاسبية من خلال إعداد القوائم المالية.
- **الجزء الثاني**: وهو الذي يعبر عن الدراسة الميدانية بحيث يتعلق هذا الجزء بفرضيات الدراسة والتي من خلالها يتم الاجابة على الإشكالية الرئيسية، بحيث يحتوي هذا الجزء على 35 سؤالا لمعرفة تأثير ممارسات إدراة الأرباح على الربح الضريبي في قطاع التأمين، وقسم الى أربع محاور:

***المحور الأول**: تضمن ثمانية (08) أسئلة والمتعلقة بالفرضية الأولى والتي تهدف الى راي الفئة المستهدفة حول إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الإقتصادية؛

***المحور الثاني**: يحتوي على إحدى عشر (11) سؤالا والمتعلق بالفرضية الثانية والتي تهدف الى رأي الفئة المستهدفة حول محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر؛

* **المحور الثالث**: تضمن ثمانية (08) أسئلة والمتعلقة بالفرضية الثالثة والتي تهدف إلى رأي الفئة المستهدفة حول العوامل المؤثرة في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر؛

***المحور الرابع**: كذلك يحتوي على ثمانية (08) أسئلة والمتعلقة بالفرضية الرابعة والتي تهدف إلى رأي الفئة المستهدفة حول تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية.

المطلب الثاني: الأدوات، والبرامج والأساليب المستخدمة

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي في اعداد اجابات الاستمارة المتعلقة بالمحاور الأربعة، لقياس رأي أفراد العينة بشأن أسئلة الاستبيان إضافة إلى تحديد أوزانها

الجدول رقم (03-03): مقياس ليكارت الثلاثي

الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
الوزن	01	02	03

المصدر: من اعداد الطالب

تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (3-1=2) تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (2/3=1.5) ثم اضافة هذه القيمة الى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا (1 الى 1.66)، (1.67 الى 2.33)، (2.34 الى 3)، بالنسبة لمقياس ليكارت الثلاثي يكون مجال المتوسط الحسابي المرجح كما يلي:

الجدول رقم (03-04): الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المتوسط الحسابي المرجح	الاتجاه
الأوزان	درجة التوافق
(من 1 إلى 1.66)	غير موافق
(من1.67 إلى 2.33)	محايد
(من 2.34 إلى 3)	موافق

المصدر: من اعداد الطالب

الفرع الثاني: البرامج والأساليب المستخدمة

من أجل اعطاء صورة واضحة عن المعلومات التي تخص عينة الدراسة وتسهيل عمليتي الملاحظة والتحليل، ومن أجل ان نختار الأسلوب الملائم في التحليل والذي يتوافق مع الدراسة بحيث يكون متوافق مع نوع البيانات المراد تحليلها، قمنا بعد عملية الحصر النهائي لعدد الاستمارات الصالحة للدراسة بتفريغها في برنامج المجدول الالكتروني(Excel 2013)، لغرض معالجة المعطيات والبيانات والذي يقوم بدوره بترجمة البيانات من شكل جداول الى رسومات بيانية وذلك من أجل تبسيط وتسهيل عملية التحليل، وبناءا على الأساليب السابقة اعتمدنا أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS.v 25).

ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها استخدمنا مجموعة من الأساليب الاحصائية وهي كالآتي:

1) حساب المتوسطات الحسابية لكل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان وكذا المحاور؛
2) قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية؛
3) استخراج التكرار والنسب المئوية لكل عبارة ضمن المحور؛
4) حساب المتوسط الحسابي المرجح لإجابات العينة؛
5) اختبار وتحليل معامل الإرتباط الخطي لبيرسون (**Pearson**) لتحديد الصدق الداخلي البنائي لمحاور الإستبيان؛
6) اختبار (**Alpha Cropbach's**) من أجل التحقق من ثبات أداة الدراسة؛
7) إختبار (**One Sample–T– test**) لإختبار الفرضيات.

المطلب الثالث: صدق وثبات الأداة (الاستبيان)

تم خلال هذا المطلب قياس صدق فقرات الاستبيان من أجل صحة صدقها وثباتها وهو ما سوف نتطرق إليه في ما يلي:

الفرع الأول: صدق الأداة

بغية التوصل لنتائج تثبت صحة أو نفي الفرضيات وحتى الوصول للإجابة على الفرضية الرئيسية المتعلقة بتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية، وذلك من خلال أربع محاور رئيسية تتعلق بإدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الاقتصادية وكذا محددات إدارة الأرباح، و العوامل المؤثرة على الربح الضريبي في شركات قطاع التأمين في الجزائر، ومعرفة ما اذا هناك تأثير للممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية، ومن أجل هذا استندنا على الاستبيان كأداة للإجابة على الاشكالية المطروحة، ومن ثم اعداد مجموعة من الأسئلة تتوافق مع ما تبحث عنه الدراسة في شكل قائمة، تم عرضها على مجموعة من الأساتذه الأكاديميين والمختصين في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق، وكذا على مختصين في الاحصاء من أجل معرفة رأيهم حول قدرة هذه الأداة لجمع البيانات، وفي ظل الاقتراحات والتصويبات التي استلمناها من طرفهم تم إعداد الاستبيان في شكله النهائي ليصبح أداة للإجابة على الدراسة، سوف نقوم بقياس مدى تحقق صدق أداة الدراسة وذلك من خلال اختبار (**Pearson**) لمعرفة مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبيان وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03–05): الصدق الداخلي البنائي لمحاور الإستبيان حسب اختبار Pearson

الرقم	المحـــــــور	معامل الإرتباط	Sing
01	إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الاقتصادية	0.335**	0.00
02	محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر	0.870**	0.00
03	العوامل المؤثرة في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر	0.864**	0.00
04	تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية	0.716**	0.00
الإرتباط المعنوي عند 1%			

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على الملحق رقم(09)

مما سبق في الجدول أعلاه والمتعلق بالصدق البنائي لمحاور الإستبيان، يتضح لنا بأن جميع معاملات الإرتباط بين كل محور من محاور الإستبيان مع الدرجة الكلية لفقرات الإستبيان ذو دلالة إحصائية وذلك عند مستوى (0.01)، حيث بلغ أكبر معامل إرتباط عند المحور الثاني محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر بمعامل إرتباط 0.870، ويليه المحور الثالث والمتمثل في العوامل المؤثرة في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر بمعامل إرتباط 0.864، ثم يأتي المحور الرابع تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية بمعامل إرتباط 0.716، و يأتي المحور الأول إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الاقتصادية بأصغر معامل إرتباط 0.335، وهذا ما يدل على وجود اتساق داخلي قوي جدا بين محاور الدراسة الأربعة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبيان.

الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة

من أجل التحقق من ثبات الدراسة والتي من خلاله يمكن الاستقرار في نتائج الاستبيان، استعان الطالب بمعامل ألفا كرونباخ (Alpha Cropbach's)، وهي تعتبر أداة مناسبة وملائمة كونها تشمل عدة أبعاد وعادة ما تتراوح معاملات ألفا كرونباخ بين (0-1) وكلما اقتربت من الواحد تدل على وجود ثبات عالي، وتعكس قوة التماسك الداخلي للمقياس، وكلما اقتربت الى الصفر دلت على عدم وجود ثبات، ويبين الجدول التالي معاملات الثبات لمقياس الدراسة وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06): الصدق الداخلي البنائي لمحاور الاستبيان (Alpha Cropbach's).

المحـــــاور	عدد العبـــارات	(Alpha Cropbach's)
المحور الأول	(08)	0.513
المحور الثاني	(11)	0.690
المحور الثالث	(08)	0.851
المحور الرابع	(08)	0.598
المجمـــــــوع	**(35)**	**0.848**

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات (SPSS.v 25) الملحق رقم (04)

تشير النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه الى قيم معامل ألفا المتعلق بصدق الداخلي البنائي لمحاور الاستبيان المستخدمة في الدراسة، بحيث بلغ معامل ألفا كرونباخ الإجمالي 0.848 وهو معامل مرتفع، وهي أكبر من (0.6) وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا كرونباخ، وبالتالي يمكن القول بأن الاستبيان يتمتع بالثبات وهو ما يجعله يتمتع بدرجة عالية من القبول مما يسمح لنا بتطبيقه على جميع أفراد العينة.

خلاصة

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى منهجية كل من الدراسة التطبيقية و الدراسة الميدانية لتأثير ممارسة إدارة الأرباح على الربح الضريبي، الذي سيطبق على الشركات الستة وهي كالتالي saa،caat، cash، caar،Alliance، gig التابعة لقطاع التامين بالجزائر، قمنا من خلاله بإعطاء لمحة عامة عن قطاع التأمين في الجزائر، ثم أخذنا نبذة عن الشركات التأمين محل الدراسة، بعدها وضحنا المنهجية من خلال اعتمادنا على الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية وفق طريقة IMRAD، حيث تم تحديد الطريقة وأدوات الدراسة وذلك بتحديد مجتمع الدراسة والعينة، تجميع متغيرات الدراسة ، قياس متغيرات الدراسة، ويمثل الربح الضريبي المتغير التابع أما إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية فتمثل المتغير المستقل، تناولنا أيضا منهج الدراسة، أدوات جمع البيانات، بعدها تم تحديد كل من الأدوات والبرامج القياسية المستخدمة.

أما عن الدراسة الميدانية قمنا من خلالها بمعالجة الاستبيان الذي يتكون منّ أربعة محاور لدراسة الموضوع، قمنا من خلال ذلك بناء أربع فرضيات، فاعتمدنا على مقياس ليكارت الثلاثي لقياس رأي أفراد العينة بشأن أسئلة الاستبيان إضافة إلى تحديد أوزانها

ومن بين البرامج المستخدمة في دراسة برنامج المجدول الالكتروني(Excel 2013)، لغرض معالجة المعطيات والبيانات والذي يقوم بدوره بترجمة البيانات من شكل جداول الى رسومات بيانية وذلك من أجل تبسيط وتسهيل عملية التحليل، وبناءا على الأساليب السابقة اعتمدنا أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS.v 25)، ولتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها اعتمدنا مجموعة من الأساليب الاحصائية منها حساب المتوسطات الحسابية لكل عبارة من العبارات الواردة في الاستبيان وكذا المحاور، قياس الانحراف المعياري لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطاتها الحسابية؛ استخراج التكرار والنسب المئوية لكل عبارة ضمن المحور؛ حساب المتوسط الحسابي المرجح لإجابات العينة؛ اختبار وتحليل معامل الإرتباط الخطي لبيرسون (**Pearson**) لتحديد الصدق الداخلي البنائي لمحاور الإستبيان وكانت نتائج جميع معاملات الإرتباط بين كل محور من محاور الإستبيان مع الدرجة الكلية لفقرات الإستبيان ذو دلالة إحصائية وذلك عند مستوى (0.01)، ؛ وعندما قمنا باختبار **(Alpha Cropbach's)** من أجل التحقق من ثبات أداة الدراسة، الذي يبين من خلاله قوة التماسك الداخلي للمقياس ؛ فكانت نتيجة معامل ألفا كرونباخ الإجمالي 0.848 وهو معامل مرتفع، وهي أكبر من (0.6) وهو الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا، ومنه يمكن القول بأن الاستبيان يتمتع بالثبات وهو ما يجعله يتمتع بدرجة عالية من القبول مما يسمح لنا بتطبيقه على جميع أفراد العينة،وتم اختيار إختبار (**One-Sample-T-test**) لإختبار الفرضيات.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية

تمهيد:

بعد تحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرين إدارة الأرباح والربح الضريبي معا، تبين أن معظمها توصل إلى وجود تأثير لممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي حيث أنه يظهر تأثير غالبا بقيمة سالبة في حالة قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح لأغراض ضريبية حيث تظهر العلاقة العكسية بين إدارة الأرباح والربح الضريبي، وتتحقق العلاقة "كلما زادت ممارسات إدارة الأرباح أدى ذلك إلى انخفاض الربح الضريبي"؛

لذا سيتم من خلال هذا الفصل التطبيقي دراسة قياس ممارسة إدارة الأرباح من عدمها في قطاع التأمين، وذلك بالاعتماد على نموذج جونس المعدل 1995، بحيث تم اختيار عدة شركات منها العامة والخاصة تعمل ضمن قطاع التأمين الجزائري.

من أجل إجراء الدراسة التطبيقية لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لعينة من شركات في قطاع التأمين الجزائرية في بيئة الأعمال الجزائرية خلال الفترة المحددة بين (2016-2020)، وذلك من خلال التطرق إلى مبحثين (02) بحيث المبحث الأول بعنوان الدراسة التطبيقية والذي يتكون من مطلبين بحيث المطلب الأول يتم فيه قياس اتجاه ممارسة شركات التأمين الجزائرية لإدارة الأرباح، بينما المطلب الثاني يبين فيه تأثير ممارسة إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي، والذي نسعى في مضمونه معالجة معادلة الانحدار الخطي البسيط، أما عن المبحث الثاني فيتضمن الدراسة الميدانية ومن خلاله يتم دارسة الاستبيان و اختبار فرضيات الدراسة، من خلال الاعتماد على برنامج spss.v.25 و كذا الاستعانة ببرنامج Excel 2013.

المبحث الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحليل البيانات والتي تمثل مخرجات الدراسة التطبيقية لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين سنتي (2016-2020)، وذلك ابتداء بقياس إدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل 1995 وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: قياس إتجاه ممارسة شركات التأمين الجزائرية لإدارة الأرباح

الفرع الأول: المستحقات الإختيارية وغير الاختيارية خلال فترة الدراسة

بعد الحصول على القوائم المالية لعينة الدراسة وذلك خلال الفترة من 2016 الى غاية سنة 2020 وبعد تحديد معادلات حساب كل من المستحقات الإختيارية و غير الإختيارية، سوف يتم تصنيف الشركات في قطاع التأمين خلال فترة الدراسة وتحديد اتجاه ممارسات إدارة الأرباح من تمارس أو لا تمارس، وذلك بناءا على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية ومتوسط المستحقات الإختيارية حيث:

- إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات الاختيارية تكون الشركة تمارس إدارة الأرباح.
- إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية أقل من متوسط المستحقات الاختيارية فإن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح.

الجدول رقم (04-01): المستحقات الغير اختيارية والمستحقات الاختيارية لعينات تابعة لقطاع التأمين

Entreprise-l'année	المستحقات غير الإختيارية(NDACit)	المستحقات الإختيارية (DACit)	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية/DACit/	متوسط DACit	الاتجاه العام لممارسة إدارة الأرباح	
SAA-2016	8 902 354 637,75	- 6 028 365 274,89	6 028 365 274,89	5 353 013 257,05	تمارس	لا تمارس
SAA-2017	5 097 155 861,87	- 5 221 219 155,28	5 221 219 155,28	5 353 013 257,05	لا تمارس	
SAA-2018	4 935 436 297,43	- 6 268 594 017,79	6 268 594 017,79	5 353 013 257,05	تمارس	
SAA-2019	4 773 908 332,53	- 5 188 619 381,97	5 188 619 381,97	5 353 013 257,05	لا تمارس	
SAA-2020	4 435 056 493,34	- 4 058 268 455,31	4 058 268 455,31	5 353 013 257,05	لا تمارس	
CAAT-2016	2 321 184 702,59	- 3 687 058 656,60	3 687 058 656,60	5 027 360 733,46	لا تمارس	لا تمارس
CAAT-2017	1 517 256 069,43	- 988 674,94	988 674,94	5 027 360 733,46	لا تمارس	
CAAT-2018	1 892 259 516,47	- 7 835 882 242,79	7 835 882 242,79	5 027 360 733,46	تمارس	
CAAT-2019	2 442 087 713,96	- 8 999 912 913,44	8 999 912 913,44	5 027 360 733,46	تمارس	
CAAT-2020	2 246 396 257,31	- 4 612 961 179,54	4 612 961 179,54	5 027 360 733,46	لا تمارس	
CASH-2016	827 719 481,62	- 5 257 642 865,62	5 257 642 865,62	4 288 047 797,89	تمارس	لا تمارس
CASH-2017	837 170 842,75	1 828 445 072,25	1 828 445 072,25	4 288 047 797,89	لا تمارس	
CASH-2018	1 054 059 774,38	- 11 015 686 052,38	11 015 686 052,38	4 288 047 797,89	تمارس	

CASH-2019	1 376 324 999,61	- 2 593 324 999,61	2 593 324 999,61	4 288 047 797,89	لا تمارس	
CASH-2020	1 150 139 999,61	- 745 139 999,61	745 139 999,61	4 288 047 797,89	لا تمارس	

Entreprise-l'année	المستحقات غير الإختيارية(NDACit)	المستحقات الإختيارية (DACit)	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية/DACit/	متوسط DACit	الاتجاه العام لممارسة إدارة الأرباح	
ALLIANCE-016	301 014 353,64	- 669 075 469,23	669 075 469,23	1 016 306 200,43	لا تمارس	لا تمارس
ALLIANCE-2017	442 606 143,00	- 606 031 959,31	606 031 959,31	1 016 306 200,43	لا تمارس	
ALLIANCE-2018	351 024 549,98	- 1 657 073 042,86	1 657 073 042,86	1 016 306 200,43	تمارس	
ALLIANCE-2019	372 425 665,96	- 869 761 685,96	869 761 685,96	1 016 306 200,43	لا تمارس	
ALLIANCE-2020	364 734 842,38	- 1 279 588 844,81	1 279 588 844,81	1 016 306 200,43	تمارس	
CAAR-2016	5 642 339 999,61	- 6 475 288 944,42	6 475 288 944,42	4 080 105 264,42	تمارس	لا تمارس
CAAR-2017	2 506 039 999,61	- 3 447 193 904,92	3 447 193 904,92	4 080 105 264,42	لا تمارس	
CAAR-2018	1 576 594 999,61	- 3 018 800 440,49	3 018 800 440,49	4 080 105 264,42	لا تمارس	
CAAR-2019	1 863 366 354,61	- 2 830 759 851,61	2 830 759 851,61	4 080 105 264,42	لا تمارس	
CAAR-2020	1 844 522 594,61	- 4 628 483 180,66	4 628 483 180,66	4 080 105 264,42	تمارس	
gig-2016	469 648 326,09	- 1 139 208 636,33	1 139 208 636,33	869 560 129,61	تمارس	تمارس
gig-2017	16 433 818,42	- 1 437 988 245,55	1 437 988 245,55	869 560 129,61	تمارس	
gig-2018	56 217 243,25	400 648 260,09	400 648 260,09	869 560 129,61	لا تمارس	
gig-2019	564 350 897,98	- 273 695 590,93	273 695 590,93	869 560 129,61	لا تمارس	
gig-2020	201 038 038,25	- 1 096 259 915,14	1 096 259 915,14	869 560 129,61	تمارس	

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS.v 25

من خلال الجدول أعلاه رقم (04-01) المتعلق بحساب المستحقات الاختيارية وغير اختيارية لقطاع التأمين بالجزائر حيث توصلنا للنتائج التالية:

❖ **بالنسبة للشركة الوطنية للتأمينSAA**: خلال فترة الدراسة بلغ متوسط المستحقات الاختيارية لها بما يقدر بـ 5.353.013.257,05بينما كانت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية سنة 2018 والتي قدرت بـ 6.268.594.017,79 وحققت أدنى قيمة سنة 2020 والتي قدرت 4.058.268.455,31 و في سنة 2016 و 2018 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك

السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات، ومن خلال الجدول نجد أن أغلب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية كانت أقل من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية فيمكن القول أن اتجاه ممارسة إدارة الأرباح للشركة أنها لا تمارس إدارة الأرباح؛

- **بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**: فقد بلغ متوسط المستحقات الاختيارية 5.027.360.733,46 وحققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ 8.999.912.913,44 ، كانت سنة 2019 و أدنى قيمة بلغت 988.674,94 في سنة 2017، و في سنة 2016 و 2017 و 2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أقل من متوسط المستحقات فنقول أنها لا تمارس في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع سنة 2018 و 2019 كانت المستحقات الاختيارية أكبر من القيمة المطلقة لها، ومن خلال الجدول نلاحظ أن أغلب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية كانت أقل من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية فيمكن القول أن اتجاه ممارسة إدارة الأرباح للشركة أنها لم تمارس إدارة الأرباح؛
- **بالنسبة لشركة تأمين المحروقات CASH**: نرى من خلال الجدول أن متوسط المستحقات الإختيارية 4.288.047.797,89 بينما حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية وذلك سنة 2018 بـ 11.015.686.052,38 و في سنة 2017 قدرت بـ 745.139.999,61 كأقل قيمة للمستحقات الاختيارية، و في سنة 2016 و 2018 نجد أن المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ،فنجد خلال فترة الدراسة أغلب القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية كانت أقل من القيمة المطلقة لمتوسط المستحقات الاختيارية فهذا يدل على أن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح؛
- **بالنسبة لشركة أليانس للتأمينات ALLIANCE**: بلغ مجموع متوسط المستحقات الإختيارية لهذه الشركة بـ 1.016.306.200,43، ففي سنة 2018 حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بقيمة 1.657.073.042,86أما بالنسبة لسنة 2017 فقد حققت أدنى قيمة بـ606.031.959,31 ففي سنة 2018 و 2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ومن خلال سنوات الدارسة نجد أن أغلب قيم المستحقات الاختيارية كانت أقل من متوسط مستحقاتها الاختيارية مما يدل أنها لا تمارس إدارة الأرباح؛
- **بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR**: بلغ مجموع متوسط المستحقات الإختيارية لهذه الشركة بـ 4.080.105.264,42، ففي سنة 2016 حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بقيمة6.475.288.944,42 أما بالنسبة لسنة 2019 فقد حققت أدنى قيمة بـ 2.830.759.851,61، ففي سنة 2016 و 2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ومن خلال سنوات الدارسة نجد أن أغلب قيم المستحقات الاختيارية كانت أقل من متوسط مستحقاتها الاختيارية مما يدل أنها لا تمارس إدارة الأرباح؛

❖ **بالنسبة لشركة مجموعة الخليج للتأمين GIG (2A)** : بلغ مجموع متوسط المستحقات الإختيارية لهذه الشركة بـ 869.560.129,61 ففي سنة 2017 حققت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بقيمة 1.437.988.245,55، أما بالنسبة لسنة 2019 فقد حققت أدنى قيمة 273.695.590,93، ففي سنة 2016 و 2017 و 2020 نجد أن قيمة المستحقات الاختيارية أكبر من متوسط المستحقات فنقول أنها مارست في تلك السنوات إدارة الأرباح والعكس مع باقي السنوات ومن خلال سنوات الدراسة نجد أن أغلب قيم المستحقات الاختيارية كانت أكبر من متوسط مستحقاتها الاختيارية مما يدل أنها تمارس إدارة الأرباح.

الفرع الثاني: عرض النتائج الإحصائية

أولا: تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية

من خلال الجدول أدناه سنقوم بعرض تفسير نتائج الإحصاءات الوصفية للمستحقات الإختيارية لعينة الدراسة خلال الفترة (2016-2020) وهو كالآتي:

الجدول رقم (04-02): الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية

السنة	اعلى قيمة للمستحقات الاختيارية	أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية	المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية	الانحراف المعياري
2016	-0,063859113	-0,233174706	-0,122738393	0,041773045
2017	0,043054981	-0,294329305	-0,079009216	0,055613637
2018	0,078526529	-0,210898356	-0,098206121	0,071615266
2019	-0,041046898	-0,134921952	-0,076457046	0,034408911
2020	-0,013818337	-0,238170214	-0,097103138	0,043525653
المجموع	0,002857162	-1,111494532	-0,473513913	0,246936512

من إعداد الطالب إعتمادا من برنامج Excel.2013.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ سنوات الدراسة ابتداءا من سنة 2016 قد بلغت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ(-0,063859113) التابعة للشركة الجزائرية للتأمينات caat، أما أدنى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت (-0,233174706) منسوبة لشركة مجموع الخليج للتأمين gig، بحيث قدرت بنسب ذات قيم سالبة وكان المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية قدر ب (-0,122738393) أما عن الإنحراف المعياري فكان بـ 0,041773045.

أما عن سنة 2017 فكانت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية بقيمة موجبة 0,043054981 تابعة لشركة تأمين المحروقات cash، أما أدنى قيمة لها فقدرت بقيمة سالبة (-0,294329305) منسوبة لشركة مجموع الخليج للتأمين gig، أما عن المتوسط الحسابي فقدر بـ (-0,079009216) وبالنسبة للانحراف المعياري لهذه السنة قدر بـ0,055613637.

أما بالنسبة لسنة 2018 فقد بلغت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية لهذه السنة بـ (0,078526529) وهي تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة مجموع الخليج للتأمين gig ذو إشارة موجبة وعن أدنى قيمة فبلغت (-0,210898356)

بحيث تعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية لشركة تأمين المحروقات cash، كانت قيمتها ذات إشارة سالبة، أما عن متوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية قدر بـ (0,098206121-) وكان انحرافها المعياري قدر ب 0,071615266 .

وعن سنة 2019 من خلال هذه السنة نرى بان أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية قد بلغت(0,041046898-) و التي تعود قيمتها لشركة مجموع الخليج للتأمين gig ، وبلغت أدنى قيمة لهذه المستحقات بـ (0,134921952-) التابعة للشركة الجزائرية للتأمينات caat، بقيم سالبة، وبلغ متوسط هذه المستحقات (0,076457046) وقدر الانحراف المعياري بـ 0,034408911.

أما آخر سنة 2020حيث قدرت أعلى قيمة للمستحقات الاختيارية بـ(0,013818337-) تابعة لشركة تأمين المحروقات cash، أما عن أدنى قيمة في المستحقات الاختيارية فبلغت (0,238170214-) بحيث هذه القيمة تابعة لشركة مجموع الخليج للتأمين gig ،أما عن المتوسط الحسابي لهذه المستحقات قدرت بـ (0,097103138-) أما بالنسبة للانحراف المعياري فتمثل في0,043525653.

وبالتالي يمكن القول أن أغلب شركات التأمين المكونة لعينة الدراسة قامت باستخدام المستحقات الإختيارية بشكل سالب خلال فترة الدراسة وذلك بهدف تخفيض قيمة الربح، وتجنبا للتكاليف السياسية و الجبائية.

ثانيا: تحليل نتائج التكرارات والنسب لممارسة لإدارة الأرباح

سيتم قراءة وتفسير نتائج التكرارات والنسب للشركات الممارسة لإدارة الأرباح، للشركات التابعة لقطاع التأمين الجزائرية مجال الدراسة (2016-2020)، والجدول التالي يبين التكرارات والنسب للشركات الممارسة وغير الممارسة لإدارة الأرباح.

الجدول رقم (04-03): التكرارات والنسب للشركات الممارسة و غير الممارسة لإدارة الأرباح

	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة		الشركات غير الممارسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة		المجموع	
السنوات	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
2016	04	13%	02	7%	06	20%
2017	01	3%	05	17%	06	20%
2018	03	10%	03	10%	06	20%
2019	01	3%	05	17%	06	20%
2020	04	13%	02	7%	06	20%
المجموع	13	43%	17	57%	30	100%

من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS.v 25

من خلال الجدول أعلاه رقم (04-03) نلاحظ ممارسات ادارة الأرباح خلال فترة الدراسة، بحيث يفسر نسب ممارسات إدارة الأرباح و غير ممارسة للشركات تابعة لقطاع التأمين عينة الدراسة، بحيث نرى نسبة الشركات الممارسة لإدارة الأرباح تمثلت بالمجموع

الكلّي 43% من قيمة المشاهدات100% فكانت سنة2016و 2020 كأكبر نسبة بـ % 13 مارست فيها إدارة الأرباح، أما عن سنتي 2017 و 2019 كأقل نسبة مارست فيها شركات التأمين إدارة الأرباح.

بينما تمثلت نسبة الشركات غير ممارسة لإدارة الأرباح ب 57% من المجموع الكلي من قيمة المشاهدات 100%.حيث تمثلت أعلى نسبة سنة 2017 و2019بـ 17% من خلال هذا يتضح لنا أن الشركات الجزائرية التابعة لقطاع التأمين ليس لديها توجه نحو إدارة الأرباح بصورة عامة.

المطلب الثاني: تأثير ممارسة إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي

الفرع الأول: حساب الربح الضريبي

من خلال هذا الفرع نود معرفة ما إذا كانت هذه الممارسات لإدارة الأرباح بغرض تخفيض الربح الضريبي وذلك من خلال مقارنة الربح الضريبي مع الربح المحاسبي، مع العلم أن معدل الضريبة على أرباح الشركات المطبق في شركات التأمين هو26% بحيث:

- إذا كان الربح المحاسبي قبل IBS = الربح الضريبي قبل IBS يعني عدم وجود ممارسات إدارة أرباح.
- وإذا كان الربح المحاسبي قبل IBS < الربح الضريبي قبل IBS يعني وجود ممارسات إدارة أرباح موجبة بهدف تضخيم النتيجة الصافية وإظهار أرباح عالية ومستقرة وذلك للحوافز المالية للمسيرين (البقاء الوظيفي) ونيل رضا مجلس الإدارة والمساهمين.
- أما إذا كان الربح المحاسبي قبل IBS > الربح الضريبي قبل IBS يعني وجود ممارسات إدارة أرباح سالبة من خلال تقليص الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات بهدف تخفيض قيمة الضريبة، من أجل تجنب التكاليف السياسية و الجبائية.

الجدول رقم (04-04): يوضح حساب الربح الضريبي

المؤسسة	السنوات	الربح المحاسبي	الضريبة على أرباح الشركات	الربح الضريبي	اتجاه إدارة الأرباح
SAA	2016	3 121 993 055,24	849 640 236,00	3 267 847 061,54	إدارة أرباح سالبة
	2017	3 250 884 841,34	798 456 256,28	3 070 985 601,08	إدارة أرباح موجبة
	2018	2 900 947 731,47	986 246 765,26	3 793 256 789,46	إدارة أرباح سالبة
	2019	2 195 732 975,70	674 783 177,21	2 595 319 912,35	إدارة أرباح سالبة
	2020	2 635 614 377,94	449 823 437,25	1 730 090 143,27	إدارة أرباح موجبة
CAAT	2016	2 337 768 352,87	562 434 793,39	2 163 210 743,81	إدارة أرباح موجبة
	2017	2 509 986 561,25	603 694 034,96	2 321 900 134,46	إدارة أرباح موجبة
	2018	2 771 621 779,33	407 317 393,24	1 566 605 358,62	إدارة أرباح موجبة
	2019	2 532 093 416,11	358 330 308,19	1 378 193 493,04	إدارة أرباح موجبة
	2020	2 797 829 447,69	378 250 676,81	1 454 810 295,42	إدارة أرباح موجبة
CASH	2016	1 086 791 948,00	454 750 252,00	1 749 039 430,77	إدارة أرباح سالبة
	2017	503 569 901,00	226 262 755,00	870 241 365,38	إدارة أرباح سالبة

	2018	711 000 000,00	345 000 000,00	1 326 923 076,92	إدارة أرباح سالبة
	2019	405 000 000,00	113 000 000,00	434 615 384,62	إدارة أرباح سالبة
	2020	671 000 000,00	139 000 000,00	534 615 384,62	إدارة أرباح موجبة
ALLIANCE	2016	421 931 678,07	93 099 013,00	358 073 126,92	إدارة أرباح موجبة
	2017	432 140 992,00	90 072 813,00	346 433 896,15	إدارة أرباح موجبة
	2018	462 355 811,00	91 516 760,00	351 987 538,46	إدارة أرباح موجبة
	2019	482 089 560,00	96 933 553,00	372 821 357,69	إدارة أرباح موجبة
	2020	481 034 583,54	97 133 046,00	373 588 638,46	إدارة أرباح موجبة
CAAR	2016	601 000 000,00	188 963 542,00	726 782 853,85	إدارة أرباح سالبة
	2017	856 000 000,00	387 152 368,00	1 489 047 569,23	إدارة أرباح سالبة
	2018	628 433 000,00	252 698 412,00	971 916 969,23	إدارة أرباح سالبة
	2019	793 167 000,00	288 996 914,00	1 111 526 592,31	إدارة أرباح سالبة
	2020	1 144 346 000,00	189 741 236,00	729 773 984,62	إدارة أرباح موجبة
2A	2016	209 005 982,08	71 183 269,72	273 781 806,62	إدارة أرباح سالبة
	2017	2 320 302 203,93	487 963 215,00	1 876 781 596,15	إدارة أرباح موجبة
	2018	161 146 786,26	39 990 543,12	153 809 781,23	إدارة أرباح موجبة
	2019	460 984 564,12	15 974 682,56	61 441 086,77	إدارة أرباح موجبة
	2020	3 065 254 146,27	887 639 877,00	3 413 999 526,92	إدارة أرباح سالبة

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على القوائم المالية وبرنامج Excel.2013

من خلال الجدول أعلاه (04-04) نلاحظ قيم كل من الربح المحاسبي والربح الضريبي للمؤسسات التابعة لقطاع التأمين، بحيث نلاحظ في سنة 2016 كانت قيم الربح المحاسبي أقل من الربح الضريبي فنجد ذلك في شركة saaو cash و caar و gig (2a) بينما شركة caatو alliance كانت قيمة الربح المحاسبي أكبر من الربح الضريبي؛

أما بالنسبة 2017 كانت قيمة الربح المحاسبي اقل من الربح الضريبي في كل من شركة cash و caar بينما كان الربح المحاسبي أكبر من الربح الضريبي في كل من شركة saaو caatو alliance و gig؛

وفي سنة 2018 كانت قيمة الربح المحاسبي أقل من الربح الضريبي في كل من شركة saaو cash و caar بينما كان الربح المحاسبي أكبر من الربح الضريبي في كل من شركة gig, alliance, caat؛

اما عن سنة 2019 فكانت قيمة الربح المحاسبي أقل من الربح الضريبي في كل من شركة saaو cash و caar بينما كان الربح المحاسبي أكبر من الربح الضريبي في كل من شركةgig, caat ,alliance؛

وبالنسبة 2020 فكانت قيمة الربح المحاسبي أقل من الربح الضريبي في كل من شركة gig بينما كان الربح المحاسبي أكبر من الربح الضريبي في كل من شركة saaو cash و caar و caat و alliance.

ومن خلال سنتي 2017 و 2020 كانت أغلب شركات التأمين رفعت الربح المحاسبي عن الربح الضريبي مما يعني قد تم تضخيم النتيجة الصافية، أما عن كل من السنوات 2016 و سنة 2018 و 2019 كانت أغلب شركات التأمين قد تم خفض الربح المحاسبي عن الربح الضريبي، مما يدل أن شركات تابعة لقطاع التأمين مارست إدارة الأرباح من أجل تقليص الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات بهدف تخفيض قيمة الضريبة.

الفرع الثاني: الحكم على صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط

سنتطرق الى التعليق على النتائج والحكم على صلاحية نموذج الانحدار الذي تم توفيقه لـ تأثير ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الإختيارية على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية مجال الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولا: الشروط النظرية

1) إتفاق إشارات وقيمة معاملات الإنحدار:

نفترض في نموذج الانحدار مايلي:

أ- الجزء الثابت من الربح الضريبي له قيمة موجبة (أكبر من الصفر)؛

ب- معامل الانحدار (الميل الحدي للربح الضريبي) له قيمة موجبة، وتتراوح بين الصفر والواحد الصحيح.

وبالرجوع الى نموذج الانحدار المقدر:

الربح الضريبي=861494982.019+ 0.146 المستحقات الاختيارية

من نموذج الانحدار المقدر السابق، يتضح لنا:

-الجزء الثابت (B_0): نجد أنه يساوي (861494982.019).

-معامل الانحدار (B_1): يساوي (0.146).

2) القدرة التفسيرية للنموذج:

الجدول (04-05): جدول معامل التحديد

Récapitulatif des modèles[b]					
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,388[a]	0,151	0,121	993248404,7	0,933

a. Prédicteurs : (Constante), مستحقات الاختيارية

b. Variable dépendante : ربح الضريبي

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS.v 25

من خلال الجدول أعلاه نجد معامل الارتباط بين المتغيرين بقيمة 0.388، وأن مربع معامل الارتباط يساوي0.151، وهذا معناه أن المتغير المستقل (المستحقات الاختيارية) يفسر بنسبة 15% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الربح الضريبي)، والباقي يرجع الى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

ثانيا:الشروط الرياضية

1) المعنوية الكلية للنموذج:

- تحليل درجة إرتباط نموذج الإنحدار الخطي البسيط:

الفرض العدمي (H_0): نموذج الانحدار غير معنوي

الفرض البديل (H_1): نموذج الانحدار معنوي

✍ الفروض بشكل اخر:

✍ الفرض العدمي (H_0): جميع معاملات الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)

✍ الفرض البديل (H_1): نموذج الانحدار معنوي (تختلف عن الصفر)

الجدول (04-06): جدول تحليل التباين لنموذج الإنحدار الخطي البسيط

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,90897E+18	1	4,90897E+18	4,976	,034[b]
	de Student	2,76232E+19	28	9,86542E+17		
	Total	3,25322E+19	29			

a. Variable dépendante : ربح الضريبي

b. Prédicteurs : (Constante), مستحقات الاختيارية

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS.v 25

بمعنى:

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	فـ المحسوبة	قيمة الدلالة
الانحدار	4,90897E+18	1	4,90897E+18	4.976	0.034[b]
الخطأ	2,76232E+19	28	9,86542E+17		
الكل	3,25322E+19	29			

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه (04-06) أن قيمة الإحتمال P.value تساوي 0.034، وهي أقل من مستوى معنوية (5%)، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن جميع معاملات الإنحدار غير معنوية، ونقبل الفرض البديل أن الانحدار معنوي، ومن ثم فإن هناك واحد على الأقل من معاملات الإنحدار معنوية أي تختلف عن الصفر. وبالتالي يوجد علاقة بين المتغير المستقل (المستحقات الاختيارية) والمتغير التابع (الربح الضريبي).

2) المعنوية الجزئية للنموذج: في الخطوة السابقة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر. ولتحديد أي من هذه المعاملات التي تكون معنوية، نقوم بإجراء ما يطلق عليه إختبار المعنوية الجزئية للنموذج.

الأداة: يتم استخدام إختبارات (ت) **T-test**

✍ شكل الفروض الإحصائية:

أ- بالنسبة ل (B_0):

$H_0 : B_0=0$

$H_1 : B_0\neq0$

ب- بالنسبة ل (B_1):

$H_0 : B_1=0$

$H_1 : B_1\neq0$

الجدول(04-07): يمثل إختبار المعنوية الجزئية للنموذج.

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	861494982	288602242,8		2,985	0,006
	مستحقات الاختيارية	0,146	0,065	0,388	2,231	0,034
a. Variable dépendante : ربح الضريبي						

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS.v 25

بمعنى:

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الإختبار t	P.value
B_0	86149482	2.985	0.006
B_1	0.146	2.231	0.034

بالنسبة ل (B_0) نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي 0.006، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي.

أما بالنسبة ل (B_1) نجد أن قيمة الاحتمال P.value تساوي 0.034 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل الانحدار B_1 في نموذج الانحدار غير معنوي.

الفرع الثالث: طريقة المربعات الصغرى العادية

من أجل إختبار نموذج الانحدار الخطي البسيط للنموذج المقترح للدراسة اخترنا طريقة المربعات الصغرى العادية للوصول الى نتائج وذلك تبعا للشروط الثلاث المتعلقة بطريقة المربعات الصغرى العادية.

أولا: تحليل نتائج إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي:

في هذا الجزء سوف يتم إختبار إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي لنموذج تأثير ممارسات إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية مجال الدراسة، حيث أن الفروض الإحصائية تكون على النحو التالي:

- الفرض العدمي (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي؛
- الفرض البديل (H_1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الطريقة الأولى: بيانيا

الشكل رقم (03-01): اعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي

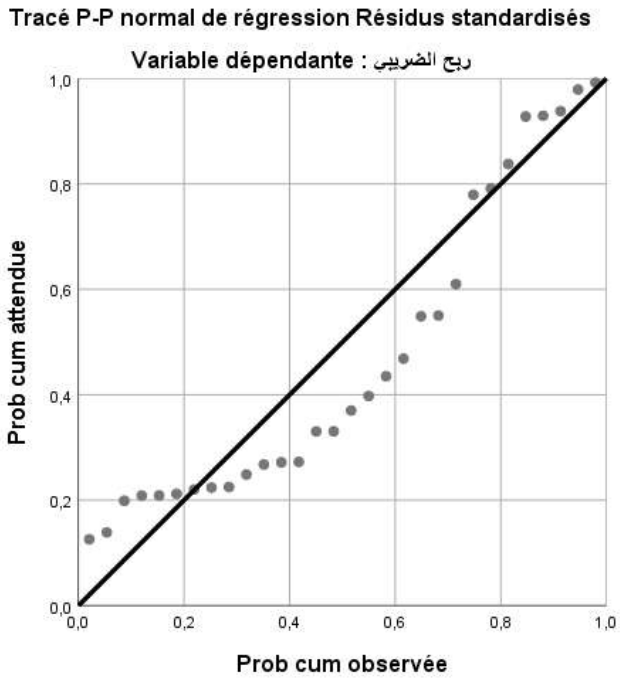

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS.v 25

وكما هو موضح في الشكل أعلاه نرى أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا أي تتبع التوزيع الطبيعي.

الطريقة الثانية: حسابيا

الجدول رقم (04-08): يبين نتائج إختبار إعتدالية التوزيع الطبيعي

Tests de normalité						
	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
ربح الضريبي	0,125	30	,200*	0,908	30	0,013
مستحقات الاختيارية	0,149	30	0,087	0,916	30	0,021

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS.v 25

بمعنى:

اختبار كلومجروف سيمرنوف			
مستوى الدلالة	درجة الحرية	احصائي الاختبار	البيـــــان
0.200	30	0.125	ربح الضريبي
0.087	30	0.149	مستحقات الاختيارية

بما ان حجم العينة هو 30 يتضح من نتائج التحليل الإحصائي حسب اختبار (كلوجروف سيمرنوف) أن قيمة الدلالة sig أكبر من مستوى المعنوية 0.03، ومن ثم فإن نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني، وبالتالي فإن الشرط الأول (شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي) من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوفر.

ثانيا: الإستقلال الذاتي للبواقي

الخطوة الأولى: حساب إحصائي الإختبار (D.W)؛

من جدول المخرجات الخاص بمعامل الانحدار وإحصائي إختبار داربن– واتسون، نجد أن قيمة (D.W) تساوي0.933

حيث أن الفروض الإحصائية تكون على الشكل التالي:

– الفرض العدمي (H_0): يوجد إستقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)؛

– الفرض البديل (H_1): لا يوجد إستقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

أداة الحكم:

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار **Durbin-Watson test** ولتنفيذ الإختبار يجب اتباع الخطوات الآتية:

الجدول (04–09): إختبار داربن– واتسون

Récapitulatif des modèles[b]					
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,388[a]	0,151	0,121	993248404,7	0,933

a. Prédicteurs : (Constante), مستحقات الاختيارية

b. Variable dépendante : ربح الضريبي

المصدر:من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS.v 25

الخطوة الثانية: إيجاد القيمة الحرجة وذلك من جدول القيم الحرجة للجدول الإحصائي لإختبار (D.W)؛

وهنا نجد أن القيم الحرجة عند k=1 ، n=28 هي كما يلي:

dL= 1.33
du= 1.48

الخطوة الثالثة: إتخاذ القرار بشأن قبول أو رفض الفرض العدمي بشأن الارتباط الذاتي للبواقي، ويكون وفقا للقواعد الآتية:

I. **نقبل الفرض العدمي** (H_0) في الحالتين التاليتين:

1– إذا كانت قيمة إختبار (D.W) تقع في المجال (2 < DW < 4-du)

2– إذا كانت قيمة إختبار (D.W) تقع في المجال (du < DW < 2)

II. **نرفض الفرض العدمي** (H_0) في الحالتين التاليتين:

1– إذا كانت قيمة إختبار (D.W) تقع في المجال (4-dl < DW < 4)

2- إذا كانت قيمة إختبار (D.W) تقع في المجال (0 < DW < dl)

III. هذا بالإضافة إلى أن هناك حالتين يكون فيهما القرار غير محدد وهما:

1- إذا كانت قيمة إختبار (D.W) تقع في المجال (4-du < DW < 4-dl)

2- إذا كانت قيمة إختبار (D.W) تقع في المجال (dl < DW < du)

✍ هنا نجد أن قيمة الإختبار تقع في المجال (0 < DW=0.933 < dl) وبالتالي فإن القرار نرفض الفرض العدمي القائل بأنه يوجد استقلال بين البواقي (أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي). وبالتالي فإن الشرط الثاني{شرط الاستقلال الذاتي للبواقي} من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية غير متوفر.

ثالثا: إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين):

سيتم الحكم على مدى تجانس تباين الأخطاء من خلال فحص شكل إنتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع كما يلي:

الشكل رقم (03-02): يمثل نتائج إنتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع

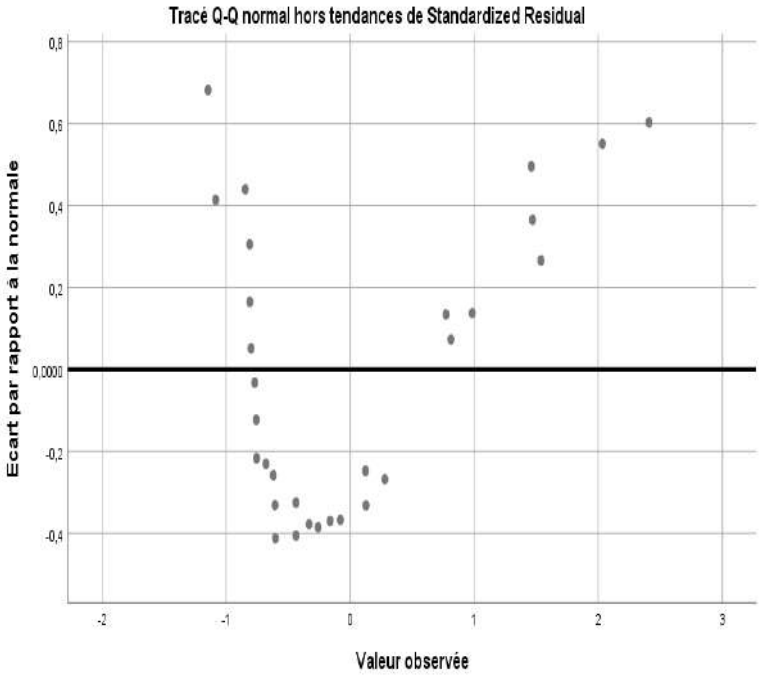

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSS.v 25

يلاحظ من خلال الشكل اعلاه الرسم البياني هناك انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي بجانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة) حيث أنه لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي ، وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، وبالتالي فإن الشرط ثبات التباين للبواقي من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوفر.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بعرض وتحليل النتائج المتوصل إليها وذلك عن طريق الأدوات الإحصائية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات المتحصل عليها، ثم في الأخير سنقوم باختبار الفرضيات الأربعة وذلك وفقا لعرض التوزيع الطبيعي، ثم عرض وتحليل خصائص العينة ثم نتائج أراء عينة الدراسة وصولا الى اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

سوف نقوم في هذا المطلب بتوزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وفق الجنس، والسن، والمؤهل العلمي، نوع المنصب وكذلك الاقدمية في المؤسسة، ونوع القطاع.

الفرع الأول: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس ومتغير العمر

أ-حسب متغير الجنس

الجدول رقم (05-01): أفراد العينة حسب متغير الجنس

السن	ذكر	أنثى	المجموع
التكرار	61	49	110
النسبة	55.5%	44.5%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 و الاعتماد على برنامج Excel.2013

يوضح الجدول رقم (05-01) أن 61 من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 55.5% ذكور وهم الفئة الأكبر من إجمالي أفراد العينة، بينما عدد الإناث 49 بنسبة 44.5%. من العدد الإجمالي لأفراد العينة حسب متغير الجنس، وكل ذلك موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04-01): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

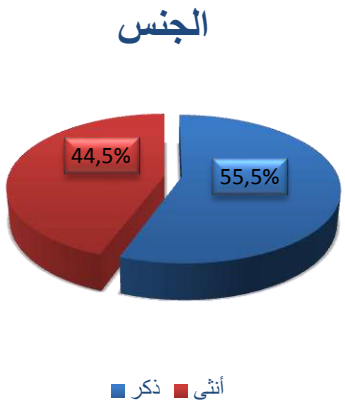

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 و الاعتماد على برنامج Excel.2013.

ب- حسب متغير العمر

الجدول رقم (05-02): أفراد العينة حسب متغير العمر

	أقل من 30	من 31 الى 40	من 41 الى 50	أكبر من 50	المجموع
التكرار	13	41	39	17	110
النسبة %	12%	37%	35%	15%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 و الاعتماد على برنامج Excel.2013

يبين الجدول رقم (05-02) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر، فنجد أن الفئة التي يتراوح أعمارهم بين 31 الى 40 سنة هم أكبر فئة بين أفراد العينة وذلك بنسبة 37%، تليها الفئة التي يتراوح أعمارهم بين 41 الى 50 سنة بنسبة 35%، ثم الفئة الأكبر من 50 سنة بلغت نسبتهم ب 15%، وآخر فئة تمثلت في الذين يقلون عن 30 سنة. وكل هذا يوضح من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (04-02): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

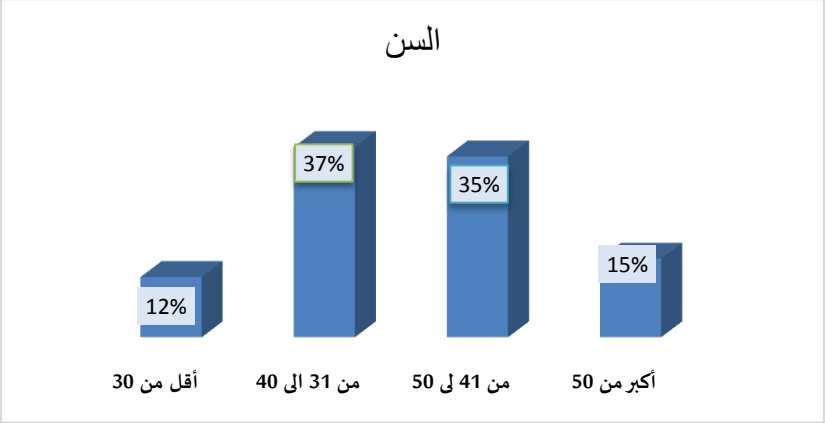

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 والاعتماد على برنامج Excel.2013

الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي ونوع المنصب

أ- حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم (05-03): أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

	ليسانس	ماستر	دكتوراه	أخرى	المجموع
التكرار	53	27	7	23	110
النسبة %	48%	25%	6%	21%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 و الاعتماد على برنامج Excel.2013

ومن المتغيرات المهمة التي تعتمد عليها البحوث العلمية هي متغير المؤهل العلمي، بحيث يعتبر مهم جدا رأي المستقصى منه من خلال مستواه العلمي، والذي له تأثير على نوعية الإجابة خصوصا في موضوع حول ادارة الأرباح، وفي دراستنا هذه نلاحظ من خلال الجدول رقم (05-03) أن الفئة الحاملة لشهادة ليسانس الأكثر تكرار بنسبة 48%، تليها الفئة حملة

الماستر بنسبة 25% ثم تليها الفئة حملة شهادات أخرى بنسبة 21%، والفئة الأخيرة هي الحاملة لشهادة الدكتوراه بنسبة 6%، وبما أن أغلب العينة المستهدفة من حملة الشهادات العلمية العليا، فهذا ما يدل على حسن الفئة المستهدفة من أفراد ممارسي مهنة المحاسبة ومعدي ومستخدمي القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية، ويتضح ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (04-03): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

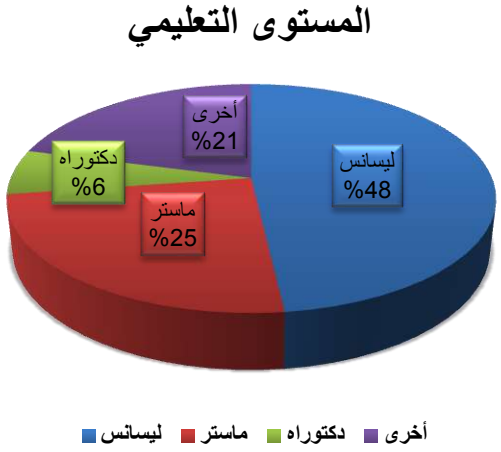

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 والاعتماد على برنامج Excel.2013

ب- حسب متغير نوع المنصب

الجدول رقم (04-05): أفراد العينة حسب متغير نوع المنصب

	مراجع داخلي	اطار محاسبي	اطار مالي	اطار جبائي	المجموع
التكرار	23	42	30	15	110
النسبة %	21%	38%	27%	14%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 والاعتماد على برنامج Excel.2013

يعتبر متغير المنصب من المتغيرات المهمة التي تعتمد عليها البحوث العلمية والدراسات العلمية والأكاديمية، حيث يعتبر مهم جدا رأي المستقصى من مهنته الحالية، خصوصا معدي القوائم المالية، ومن خلال الجدول رقم (04-05) الخاصين بتوزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المنصب نلاحظ أن فئة اطار محاسبي هي الأكثر تكرار 42 من أصل 110 منصب بلغت بنسبة 38%، ويليها فئة اطار مالي بنسبة 27%، ثم يليها فئة مراجع داخلي بنسبة 21%، وتعد فئة اطار جبائي الأقل تكرار وذلك بنسبة 14%، وهذا ما يدل أن الفئة المستهدفة هي فئة معدي القوائم المالية والمسؤولة بشكل مباشر في اعدادها. كما يفسر ذلك إلمام هذه الفئات بالجانب التقني والنظري، ومما سبق يتضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (04-04): توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع المنصب

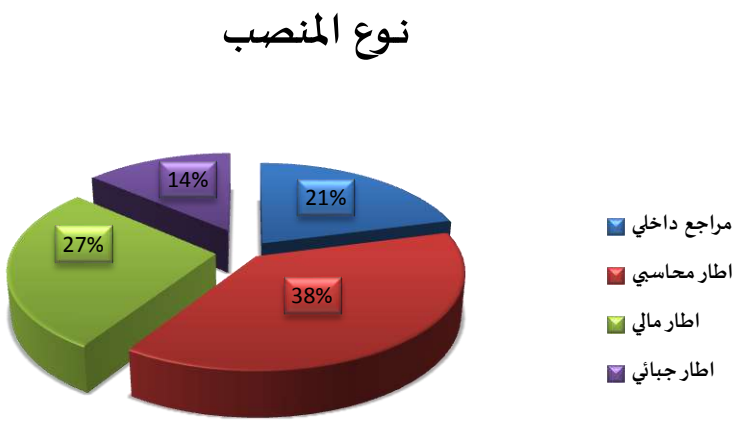

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 والاعتماد على برنامج Excel.2013

الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية ونوع القطاع

أ- حسب متغير الخبرة

الجدول رقم (05-05): أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

	أقل من 5 سنوات	من 05 الى 10 سنوات	من 10 الى 15 سنة	من 15 الى 20 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع
التكرار	11	21	40	23	15	110
النسبة%	10%	19%	36%	21%	14%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 و الاعتماد على برنامج Excel.2013

يعد متغير الخبرة المهنية من المتغيرات المهمة جدا والتي تعتمد عليها البحوث العلمية، مما تزيد البحوث أكثر دقة ومصداقية فيعتبر رأي المستقصى مهم جدا من خلال خبرته المهنية، وفي دراستنا وتبعا لما جاء به الجدول والمتعلق بتوزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية، نجد أن الفئة الأقل تكرارا هي فئة أقل من 05 سنوات بنسبة 10%، والفئة التي تفوقها هي فئة الأكثر من 20 سنة بنسبة 14%، وتليها الفئة من 05 الى 10 سنوات بنسبة 19%، ثم الفئة من 15 الى 20 سنة بنسبة 21%، وتعد الفئة من 10 الى 15 سنة خبرة الأكبر تكرار بلغت نسبتها بـ 36%، مما يدل على حسن الفئة المستهدفة من أفراد العينة بحيث يملكون خبرة كبيرة جدا في مجال المحاسبة والمالية، ومنه تكون أجوبة هذه الفئة ذات دلالة ومصداقية نظرا لطول الخبرة في نفس المجال. يوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-05): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

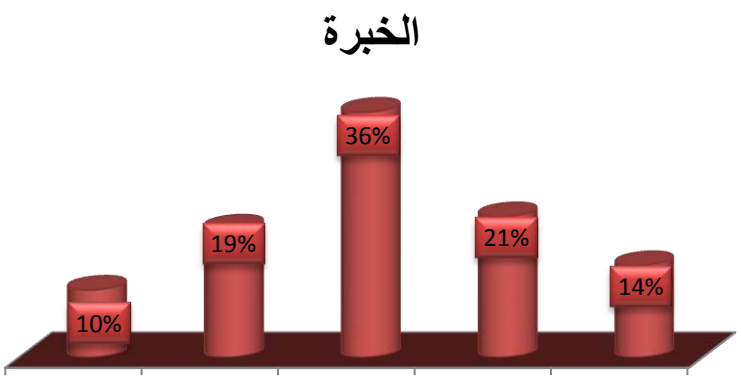

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 والاعتماد على برنامج Excel.2013

ب- حسب متغير نوع القطاع

الجدول رقم (05-06): أفراد العينة حسب متغير نوع القطاع

	قطاع عام	قطاع الخاص	قطاع مختلط	المجموع
التكرار	73	30	7	110
النسبة%	66%	27%	6%	100%

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 و الاعتماد على برنامج Excel.2013

من خلال الجدول رقم (05-06) الذي يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع القطاع فنجد أن أفراد عينة الدراسة العاملين في شركات التأمين ضمن القطاع العام قدرت نسبتهم 66%، وهم الأكبر نسبة من بين أنواع القطاعات الأخرى، ويلي ذلك القطاع الخاص بنسبة 30% ثم القطاع المختلط بنسبة 6%، وهذا مؤشر ايجابي على أن غالبية أفراد العينة الدراسة تابعيين لقطاع التأمين بالجزائر. وذلك موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04-06): توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع القطاع

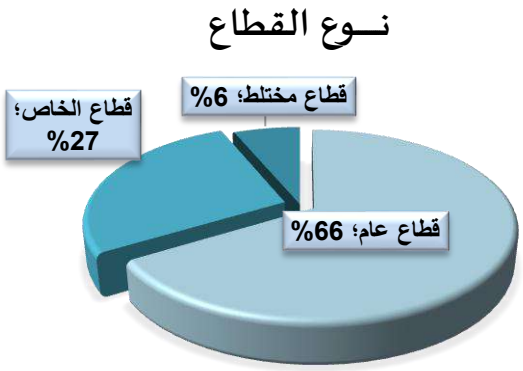

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25 والاعتماد على برنامج Excel.2013

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الاستبانة (آراء عينة الدراسة)

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى عرض وتحليل آراء العينة حول عبارات المحاور الأربعة، ومعرفة اتجاه إجابات العينة وذلك حسب مقياس ليكارت الثلاثي، على النحو الآتي:

الفرع الأول: عرض وتحليل أراء العينة حول المحور الأول الذي يتناول إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الاقتصادية على النحو التالي:

الجدول رقم (06-01): إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الاقتصادية

عبارات المحور الأول			غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	الالتزام بخطوات مدروسة في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة.	التكرار	06	14	90	2.76	0.541	موافق
		%	5.4	12.7	81.8			
02	إن تعدد السياسات المحاسبية أو التقديرات المحاسبية وتطبيقها في الفترات المحاسبية المتتالية نتيجة تدخل الإدارة يعتبر من أكثر الطرق التي تستخدمها الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح.	التكرار	06	14	90	2.76	0.541	موافق
		%	5.5	12.7	81.8			
03	تمارس إدارة الأرباح من أجل حوافز إدارية وهي إجراءات مقبولة من الناحية القانونية	التكرار	14	59	37	2.21	0.651	محايد
		%	12.7	53.6	33.6			
04	قيام المؤسسة بممارسة إدارة الأرباح ذلك لنقل معلومات محفزة للأطراف الخارجية عن الأداء المستقبلي للمؤسسة.	التكرار	74	12	24	1.55	0.831	غير موافق
		%	67.3	10.9	21.8			
05	يتم التلاعب عند تحقيق أرباح في سنوات السابقة ضمن جدول حسابات النتائج	التكرار	08	30	72	2.58	0.626	موافق
		%	7.3	27.3	65.5			
06	من بين إدارة الأرباح الحقيقية إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والإشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول المؤسسة	التكرار	06	14	90	2.76	0.541	موافق
		%	5.5	12.7	81.8			
07	قيام الإدارة بتخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة انخفاضها في الفترة المستقبلية	التكرار	17	06	87	2.64	0.739	موافق
		%	15.5	5.5	79.1			
08	قيام الإدارة بزيادة الأرباح اذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية منخفضة و تتوقع الإدارة زيادتها في الفترة المستقبلية	التكرار	41	12	57	2.15	0.937	محايد
		%	37.3	10.9	51.8			
المجمـــــوع العام لعبارات المحور الأول						**2.42**	**0.328**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

تبعا لمقياس المتوسط الحسابي الكلي للمحور الأول والذي جاء بقيمة 2.42 والمحدود بين مجال (2.33 الى 3) فإن أفراد العينة يتجهون نحو الإجابة بـ (موافق)، أي أن هناك ممارسات لإدارة الأرباح من قبل المؤسسات الاقتصادية في البيئة المحاسبية الجزائرية وهو ما سوف يتم التطرق إليه خلال تفصيل وتحليل كل عبارات المتعلقة بالمحور الأول والتي تقيس فرضية مدى ممارسة ادارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية.

***العبارة رقم (01) من المحور الأول: الالتزام بخطوات مدروسة في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة.**

يساهم إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما في جعل عملية إعداد التقارير المالية شفافة كما يعمل على توحيد الافتراضات والتعريفات والأساليب المحاسبية المستخدمة، ولكونه لا يوجد هناك نموذج متبع لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما لجميع المؤسسات نجد أن ما نسبته 81.8 % من أفراد العينة يتوافقون على أن المؤسسة الاقتصادية تعمل من أجل الوصول للأرباح التي ترغب في العلن عنها بما يناسبها وفق حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما وذلك بالالتزام بخطوات مدروسة، حيث جاء المتوسط الحسابي بين المجال (2.34 إلى 3) بقيمة 2.76 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (02) من المحور الأول: إن تعدد السياسات المحاسبية أو التقديرات المحاسبية وتطبيقها في الفترات المحاسبية المتتالية نتيجة تدخل الإدارة يعتبر من أكثر الطرق التي تستخدمها الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح.**

تتكون السياسات المحاسبية من مبادئ وقواعد وأعراف وأحكام وممارسات تعتمدها المؤسسة في اعداد قوائمها المالية، وعندما تنتج التغيرات في التقديرات المحاسبية من المعلومات والتطورات، قد تستغلها الادارة في ممارسة ادارة أرباحها، فنجد أفراد العينة يتوافقون على أن تعدد تلك السياسات والتقديرات المحاسبية تعتبر من أكثر الطرق التي تستخدمها المؤسسات الاقتصادية في ممارسة ادارة الأرباح، حيث جاء المتوسط الحسابي لهذه العبارة بين المجال (2.34 إلى 3) بقيمة 2.76 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (03) من المحور الأول: تمارس إدارة الأرباح من أجل حوافز إدارية وهي إجراءات مقبولة من الناحية القانونية**

ترجع أهمية الحوافز الإدارية بأنها تؤدي الى تحقيق التوازن الديناميكي الذي يجعل النظام الإداري معنيا بالحركية والتطورية، الا أن هذا الموضوع لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل القيادات الإدارية، فنجد ما نسبته 59% من أفراد العينة تشير الى الحياد بحيث كان المتوسط الحسابي لهذه العبارة محصور بين المجال (1.67 إلى 2.33) بقيمة 2.21 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ محايد.

***العبارة رقم (04) من المحور الأول: قيام المؤسسة بممارسة إدارة الأرباح ذلك لنقل معلومات محفزة للأطراف الخارجية عن الأداء المستقبلي للمؤسسة.**

إن الدافع من وراء قيام الإدارة بإدارة أرباحها هو التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق الكشف عن معلومات تتفق مع توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة بهدف إظهار كفاءة المؤسسة، فنجد ما نسبته 67.3% من أفراد عينة الدراسة يرفضون أن قيام المؤسسة بممارسة إدارة الأرباح من أجل نقل معلومات محفزة للأطراف الخارجية عن الأداء المستقبلي للمؤسسة، وذلك راجع إلى دافع الادارة من ممارسة ادارة الأرباح هو الدافع الانتهازي أي بغرض تحقيق منافع ذاتية لها وليس الدافع المعلوماتي. بحيث جاء الوسط الحسابي لهذه العبارة بقيمة 1.55 والذي يقع في المجال (1 إلى 1.66) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق.

***العبارة رقم (05) من المحور الأول: يتم التلاعب عند تحقيق أرباح في سنوات السابقة ضمن جدول حسابات النتائج**

تقوم الإدارة باستغلال المرونة المتاحة لها في اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية، للحد من تقلبات الدخل عبر السنوات المتتالية، محاولة منها لاظهار الدخل أكثر استقرارا، أين يتم تعديل التقلبات في الدخل السنوي وذلك بنقل الأرباح من السنوات الأكثر ربحا، الى السنوات الأقل ربحا، فنجد ما نسبته 65.5% من إجابات الأفراد على أنهم يتفقون بأن من بين ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية أنها تقوم بالتلاعب عند تحقيق أرباح في السنوات السابقة ضمن جدول حسابات النتائج، وأن المتوسط الحسابي لهذه العبارة محصور في المجال (2.34 إلى 3) بقيمة 2.58 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق

***العبارة رقم (06) من المحور الأول: من بين إدارة الأرباح الحقيقية إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والإشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول المؤسسة**

إن المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح أو إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، ويعني هذا المدخل قيام المديرين بالتلاعب في الأرباح من خلال تعديل توقيت ومقدار الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، مثل قرارات المبيعات والإنتاج، والبحوث والتطوير، فنجد ما نسبته 81.8% تعبر عن موافقة أفراد العينة على هذه العبارة وقد جاء المتوسط الحسابي بين المجال (2.34 إلى 3) وذلك بقيمة 2.76 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (07) من المحور الأول: قيام الإدارة بتخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة انخفاضها في الفترة المستقبلية**

تظهر استراتيجية تخفيض الأرباح عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية والتي قد تمتد الى عدة سنوات بدلا من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، فنجد أن ما نسبته 79.1% من أفراد العينة يتوافقون مع هذه العبارة كما أن المتوسط الحسابي محصور بين المجال (2.34 إلى 3) بقيمة 2.64 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (08) من المحور الأول: قيام الإدارة بزيادة الأرباح اذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية منخفضة و تتوقع الإدارة زيادتها في الفترة المستقبلية**

أما عن استراتيجية زيادة الأرباح فيخضع هذا النوع من الممارسات بشكل كبير لحكم الإدارة، فبموجب هذا النوع تقوم الإدارة بالتلاعب في الدفاتر المحاسبية لتوليد أرباح قد تكون وهمية وذلك من خلال تعجيل الاعتراف بالإيراد وتسجيله قبل اكتسابه فعلا، فنجد ان ما نسبته 51.8% من أفراد العينة غير موافقون على مثل هذه الاستراتيجيات في ممارسات إدراة الأرباح من قبل المؤسسات الاقتصادية، بينما نجد الوسط الحسابي بين المجال (1.67 إلى 2.33) بقيمة 2.15 ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ محايد.

بعد تفسير عبارات المحور الأول والمتمثل في إدراة الأرباح وممارساتها في المؤسسة الإقتصادية بحيث جاء المتوسط الحسابي الكلي بقيمة 2.42 والمحدود بين مجال (2.33 الى 3) فإن أفراد العينة يتجهون نحو الموافقة، مما يدل على وجود بعض الممارسات لإدارة الأرباح في البيئة المحاسبية الجزائرية، وبعد تحليل العبارات نجد هذه الممارسات في حدود العمليات الحقيقية، بما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

الفرع الثاني: عرض وتحليل أراء العينة حول المحور الثاني الذي يتناول محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر على الشكل التالي:

الجدول رقم (06-02): محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر

عبارات المحـــور الثاني				غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	الأساليب الفنية لنظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري معروفة ومفهومة في ظل النظام المحاسبي المالي.	التكرار		16	27	67	2.46	0.738	موافق
		%		14.5	24.5	60.9			
02	إن تعدد الطرق والبدائل المحاسبية والمرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما تساعد الإدارة على القيام بإدارة الأرباح.	التكرار		16	10	84	2.62	0.729	موافق
		%		14.5	9.1	76.4			
03	يسمح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين لمستخدمي المعلومات المحاسبة المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية بتحقيق مبدأ الصورة الصادقة الذي تنادي به المعايير المحاسبية الدولية.	التكرار		20	14	76	2.51	0.787	موافق
		%		18.2	12.7	69.1			
04	يتيح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري إمكانية تطبيق القواعد المحاسبية دون أي غموض.	التكرار		12	06	92	2.73	0.648	موافق
		%		10.9	5.5	83.6			
05	عند زيادة حجم المؤسسة تميل إلى اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو تأجيل الأرباح من فترة الحالية إلى الفترات اللاحقة.	التكرار		27	25	58	2.28	0.836	محايد
		%		24.5	22.7	52.7			
06	يلزم نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين المؤسسات الاقتصادية بإتباع نفس طرق التقييم في المؤسسة من سنة الى أخرى.	التكرار		62	42	6	1.49	0.602	غير موافق
		%		56.4	38.2	5.5			
07	تعدد أنشطة التأمين، وعوائد رؤوس الأموال الضخمة يجعل المؤسسة تتبع سياسات محاسبية لتخفيض الربح.	التكرار		06	14	90	2.76	0.541	موافق
		%		5.5	12.7	81.8			
08	القيام بإجراءات تتبعها المؤسسة بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها سواء مخاطر نظامية أو غير نظامية.	التكرار		16	10	84	2.62	0.729	موافق
		%		14.5	9.1	76.4			
09	مخاطر فرض القرارات السياسية التي تؤثر على المؤسسة و أنشطتها تسبب خسائر ومخاطر مالية.	التكرار		28	7	75	2.43	0.872	موافق
		%		25.5	6.4	68.2			
10	تزايد الإعفاءات الضريبية على بعض الأنشطة واستغلالها في خفض الربح الضريبي.	التكرار		24	30	56	2.29	0.805	محايد
		%		21.8	27.3	50.9			
11	استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي وضعف أليات الرقابة	التكرار		47	7	56	2.08	0.969	محايد

			50.9	6.4	42.7	%	
موافق	0.37511	2.38	المـــتجموع العام لعبارات المحور الثاني				

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

بعد التعرف على رأي آراء العينة حول إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الاقتصادية في المحور الأول السابق، سوف نقوم في هذا الجزء بمعرفة رأي أفراد العينة حول محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين في الجزائر، وحسب الاتجاه للوسط الحسابي للمحور الثاني والذي جاء بمجموع عام (2.38) والمحصور بين مجال (2.34 إلى 3) أي يتجه أفراد العينة نحو الموافقة، ولربما النظام المحاسبي المالي يسمح للمسيرين باختيار الطرق المحاسبية التي توافق توجهاتهم الإدارية واستغلال تلك الطرق لإدارة الأرباح. وسيتم التفصيل في تفسير إجابات العينة على فقرات المحور الثاني على النحو التالي:

***العبارة رقم (01) من المحور الثاني: الأساليب الفنية لنظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري معروفة ومفهومة في ظل النظام المحاسبي المالي.**

ان تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي في سنة 2010، والمستمد من المعايير المحاسبة الدولية، فرض على المؤسسات الاقتصادية التكيف مع هذا الإجراء والاطلاع على القواعد العامة والخاصة للتسجيل المحاسبي والتقييم، لا سيما أن النظام المحاسبي لقطاع التأمين يتميز بالدقة والتنظيم المحكم، فنجد أن ما نسبته 60.9% من أفراد العينة يتوافقون على أن الأساليب الفنية لنظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين مفهومة في ظل النظام المحاسبي المالي. فحين نجد المتوسط الحسابي محصور في المجال (2.34 إلى 3) بقيمة 2.46 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (02) من المحور الثاني: إن تعدد الطرق والبدائل المحاسبية والمرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما تساعد الإدارة على القيام بإدارة الأرباح.**

أدى السماح بتعدد بدائل القياس المحاسبي من قبل المعايير المحاسبية لاستغلال من قبل بعض إدارات المؤسسات لإعداد قوائم مالية تحقق أهداف معينة. فنرى نسبة 76.4% الإجابات الذين يتفقون على أن تعدد الطرق والبدائل المحاسبية والمرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما، وفهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يساعد الإدارة على القيام بإدارة الأرباح، ونجد المتوسط الحسابي يقع بين المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (03) من المحور الثاني: يسمح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين لمستخدمي المعلومات المحاسبة المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية بتحقيق مبدأ الصورة الصادقة الذي تنادي به المعايير المحاسبية الدولية.**

وفقا لمبدأ الصورة الصادقة يجب أن تعكس القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتحقق هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، بحيث تكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغييرات في الوضع المالي لها، ومن خلال اجابات أفراد العينة نجد ما نسبته 69.1% يتفقون مع هذه العبارة، بحيث جاء الوسط الحسابي بقيمة 2.51 والذي يتوسط المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر إجابة افراد العينة بـ موافق.

***العبارة رقم (04) من المحور الثاني: يتيح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري إمكانية تطبيق القواعد المحاسبية دون أي غموض.**

ان تطبيق القواعد المحاسبية التي يحددها النظام المحاسبي المالي في مؤسسات التأمين تتوافق مع تطبيقها في المؤسسات الأخرى، وفق هذه العبارة نجد أن أفراد العينة ما نسبته 83.6% يؤيدون بأن نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري يتيح إمكانية تطبيق القواعد المحاسبية دون أي غموض، بحيث جاء الوسط الحسابي لهذه العبارة بقيمة 2.73 والذي يقع في المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (05) من المحور الثاني: عند زيادة حجم المؤسسة تميل إلى اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو تأجيل الأرباح من فترة الحالية إلى الفترات اللاحقة.**

تتعارض وجهات النظر حول دور حجم المؤسسة الإقتصادية في ممارسة ادارة الأرباح، فالأولى تعتبر المؤسسات الكبرى بأنها تمتاز بنظام رقابة داخلي، كما يتم التدقيق من طرف مكاتب تدقيق كبرى محافظة على سمعتها وأسعار أسهمها، مما يجعلها تتجنب ممارسة ادارة الأرباح، أما الثانية فترى أن المؤسسات الكبرى هي أكثر عرضة للتكاليف السياسية من خلال التدخل الحكومي، مما يجعلها تلجأ لتخفيض الأرباح لتفادي تلك التكاليف. بحيث نجد أن نسبة أفراد العينة الذين يتوافقون مع هذه العبارة بنسبة 52.7% بينما تتوزع باقي النسبة منها محايد ومنها غير موافق، بحيث جاء الوسط الحسابي بقيمة 2.28 والمحصور في المجال (1.67 الى 2.33) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ محايد.

***العبارة رقم (06) من المحور الثاني: يلزم نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين المؤسسات الاقتصادية بإتباع نفس طرق التقييم في المؤسسة من سنة الى أخرى.**

إن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في طرق تقييمها للأصول، فنرى أن أفراد العينة ما نسبته 56.4% غير موافقين أي أن نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين لا يلزم شركات التابعة لهذا القطاع على اتباع نفس طرق التقييم، بل يسمح له في تغيير طرق تقييم أصولها من سنة الى أخرى. فنجد المتوسط الحسابي بقيمة 1.49 والذي يقع في المجال (1 الى 1.66) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق.

***العبارة رقم (07) من المحور الثاني: تعدد أنشطة التأمين، وعوائد رؤوس الأموال الضخمة يجعل المؤسسة تتبع سياسات محاسبية لتخفيض الربح.**

تعمل شركة التأمين بتقديم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية، واستثمار الأموال المحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها وتحقيق ربح من ناحية أخرى. فنجد ما نسبته 81.8% يتفقون أن تعدد أنشطة التأمين، وعوائد رؤوس الأموال الضخمة يجعل المؤسسة تتبع سياسات محاسبية لتخفيض الربح، بحيث جاء الوسط الحسابي بقيمة 2.76 والذي يتوسط المجال (2.34 الى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (08) من المحور الثاني: القيام بإجراءات تتبعها المؤسسة بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها سواء مخاطر نظامية أو غير نظامية.**

ولأن شركة التأمين مؤسسة كغيرها من المؤسسات الأخرى، تنشط في محيط متغير تؤثر فيه وتتأثر به مما يجعلها تتعرض للمخاطر التي تهدد بقائها، حيث تعتبر المخاطر جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لها، وهي تمثل الإجراءات التي تتبعها المؤسسة لمواجهة الأخطار المصاحبة لطبيعة أنشطتها، من أجل تحقيق الاستقرار لمداخلها والبقاء لنشاطها، وفق هذه العبارة نجد ما نسبته% 76.4 يتفقون على ما جاءت به هذه العبارة، بحيث جاء الوسط الحسابي في المجال (2.34 إلى 3) بقيمة 2.62 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (09) من المحور الثاني: مخاطر فرض القرارات السياسية التي تؤثر على المؤسسة و أنشطتها تسبب خسائر ومخاطر مالية.**

يعد دافع تفادي التكاليف السياسية من العوامل المؤثرة في اختيار المسيرين للسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل من الربح وذلك بهدف تخفيض التكاليف السياسية التي تتحملها المؤسسة بشكل مباشر، أو غير مباشر نتيجة ما تقوم به الدولة من تشريعات تؤثر بها على المؤسسة، فنجد ما نسبته 68.2 % تؤيد هذه العبارة بحيث جاء الوسط الحسابي بقيمة 2.43 والمحصور في المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (10) من المحور الثاني: تزايد الإعفاءات الضريبية على بعض الأنشطة واستغلالها في خفض الربح الضريبي.**

قد تعمل الحكومات على الإعفاء الضريبي على بعض الأنشطة دعما منها للمنظمات التي تعمل لصالح العام، فيمكن للشركات أن تستغل بدورها تلك الإعفاءات في خفض الربح الضريبي، فهذا ما نلاحظه من خلال العبارة ما نسبته 50.9% يؤيدون ذلك، لكن من جهة أخرى توجد أراء تخالف ذلك منهم المحايد و غير موافق، فنجد المتوسط الحسابي يقع في المجال(1.67 إلى 2.33) بقيمة 2.29 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ محايد.

***العبارة رقم (11) من المحور الثاني: استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي وضعف أليات الرقابة.**

إن الثغرات الموجودة في النصوص القانونية، وكثرة الإعفاءات والتي يسهل استغلالها من أجل تجنب الخضوع الى الضريبة من قبل الشركات الكبرى منها و الصغيرة، نجد أن أفراد العينة ما نسبته 50.9% يتفقون على أن الشركات تستغل الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي وضعف آليات الرقابة، لكن يرى البعض الآخر عكس ذلك، فنجد المتوسط الحسابي محصور في المجال (1.67 إلى 2.33) بقيمة 2.08 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ محايد.

بعد تحليل عبارات المحور الثاني والمتعلقة بمحددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر حيث جاء المتوسط الحسابي بمجموع (2.38) والمحصور بين المجال (2.34 إلى 3) تتجه إجابات الأفراد بالموافقة، بحيث أن تعدد الطرق والبدائل المحاسبية والمرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما، و فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يساعد الإدارة على القيام بإدارة الأرباح، ومن أبرز تلك الطرق تغيير التقديرات المحاسبية من فترة الى أخرى، ولربما طبيعة نشاط شركات التأمين و ما يقع على عاتقها من إلتزامات و تعويضات، ومساهمات في خزينة الدولة وتحسبا لمخاطر قرارات التكاليف السياسية، هذا ما يجعلها تلجأ الى ممارسة إدارة الأرباح.

الفرع الثالث: عرض وتحليل أراء العينة حول المحور الثالث الذي يتناول العوامل المؤثرة على الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر.

الجدول رقم (06-03): العوامل المؤثرة في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر

	عبارات المحـــور الثالث		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية نتج عنه اختلافات في الممارسات المحاسبية الجبائية.	التكرار	28	13	69	2.37	0.866	موافق
		%	25.5	11.8	62.7			
02	إن من الأهداف الرئيسية من إعداد القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة خلال فترة نشاط معينة.	التكرار	24	30	56	2.29	0.805	محايد
		%	21.8	27.3	50.9			
03	تبحث الإدارة الضريبية عن زيادة الحصيلة الضريبية، أما المؤسسة فتهدف إلى تخفيض وعاء الضريبة.	التكرار	27	13	70	2.39	0.858	موافق
		%	24.5	11.8	63.6			
04	يمكن للمؤسسة أن تكشف عن رقم الربح بالشكل الذي يؤدي الى خفض المدفوعات الضريبية.	التكرار	25	15	70	2.41	0.838	موافق
		%	22.7	13.6	63.6			
05	الالتزام بالقواعد الجبائية يؤثر على التطبيق الأمثل للقواعد المحاسبية.	التكرار	51	12	47	1.96	0.947	محايد
		%	46.4	10.9	42.7			
06	وجود اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية (الفروق الدائمة) في إعداد القوائم المالية لا تتقيد بالقواعد الجبائية.	التكرار	74	14	22	1.53	0.809	غير موافق
		%	67.3	12.7	20			
07	تعتبر تقليل الضرائب المؤجلة حل لتكييف القاعدتين المحاسبية و الجبائية.	التكرار	22	17	71	2.45	0.808	موافق
		%	20	15.5	64.5			
08	تقليل الضرائب المؤجلة يؤدي إلى التوافق بين القاعدتين المحاسبية و الجبائية وبالتالي يؤدي إلى تدنئة التكلفة الناتجة عن معالجة الاختلافات.	التكرار	19	21	70	2.46	0.774	موافق
		%	17.3	19.1	63.6			
	المـــجموع العام لعبارات المحور الثالث					**2.23**	**0.58**	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

بعد الولوج الى محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر في المحور الثاني، سنقوم بتحليل عبارات المحور الثالث والذي يتعلق بالعوامل التي تؤثر على الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، وتبعا لمقياس المتوسط الحسابي الكلي للمحور والذي يتوسط المجال (1.67-2.33) بقيمة 2.23 مما يدل على أن إجابات الأفراد تتجه نحو الحياد، وعليه سيتم تحليل العبارات المتعلقة بالمحور الثالث على النحو التالي:

***العبارة رقم (01) من المحور الثالث: تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية نتج عنه اختلافات في الممارسات المحاسبية الجبائية.**

ان تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية في الواقع، يعد ناقص والسبب يكمن في أن القوانين الجبائية أسمى من النظام المحاسبي المالي بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة في الآونة الأخيرة، حيث نجد ما نسبته 62.7% يتفقون على أن تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية نتج عنه اختلافات في الممارسات المحاسبية الجبائية. فجاء الوسط الحسابي بقيمة 2.37 الذي يتوسط المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (02) من المحور الثالث: إن من الأهداف الرئيسية من إعداد القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة خلال فترة نشاط معينة.**

تعبر تقارير القوائم المالية عن الأداء المالي للشركة، فمن خلالها يتم توفير معلومات مالية عن المؤسسة تكون مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين، وتعد السلطة المالية أحد الأطراف المستفيدة من القوائم المالية والتي تضع ثقتها في موضوعية المعلومات المالية، والتي تعتمد عليها في تحديد الوعاء الضريبي، حيث نجد أفراد العينة ما نسبته 50.9% يتفقون مع محتوى العبارة والذي يبلغ المتوسط الحسابي لها 2.29 تتوسط المجال (1.67 إلى 2.33) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ محايد

***العبارة رقم (03) من المحور الثالث: تبحث الإدارة الضريبية عن زيادة الحصيلة الضريبية، أما المؤسسة فتهدف إلى تخفيض وعاء الضريبة.**

على الرغم من أن الإدارة الضريبية تقوم بفرض قواعد محاسبية لتحديد الربح الضريبي، مما يحد من مجالات التلاعب لدى المؤسسات الاقتصادية، ولكن يبقى لدى المسيرين أساليب متعددة للتأثير على الأرباح الخاضعة للضريبة. فنجد مانسبته 63.6% من أفراد العينة يتفقون على أن هدف مصلحة الضرائب هو زيادة تحصيل الضريبي بينما المؤسسات الاقتصادية تهدف الى تخفيض الوعاء الضريبي، بحيث بلغ الوسط الحسابي بقيمة 2.39 والذي ينتمي الى المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (04) من المحور الثالث: يمكن للمؤسسة أن تكشف عن رقم الربح بالشكل الذي يؤدي الى خفض المدفوعات الضريبية.**

ان المؤسسة الاقتصادية عند اخضاعها للضرائب الواجب دفعها، تعمل على التقليل من العبء الضريبي إلى حد ممكن من خلال الاختيار والمفاضلة بين الاستراتيجيات والأساليب المحاسبية التي تؤثر على الربح الخاضع للضريبة بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية، فنجد أن أفراد العينة ما نسبته 63.6% يتفقون مع إمكانية المؤسسة أن تكشف عن رقم الربح بالشكل الذي يؤدي الى خفض المدفوعات الضريبية. بحيث جاء الوسط الحسابي بقيمة 2.41 والذي يتوسط المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (05) من المحور الثالث: الالتزام بالقواعد الجبائية يؤثر على التطبيق الأمثل للقواعد المحاسبية.**

من خلال هذه العبارة نجد ما نسبته 46.4% يتفقون على أن الالتزام بالقواعد الجبائية يؤثر على التطبيق الأمثل للقواعد المحاسبية، أما باقي أفراد عينة الدراسة يعارضون، راجع هذا الاختلاف بين إجابات أفراد العينة لأن عند تطبيق النظام المحاسبي المالي نتجت مجموعة من الاختلافات مع النظام الجبائي، مما أدى إلى قيام الدولة الجزائرية بتعديلات في قوانينها الجبائية، حتى تكون متوافقة مع أحكام النظام المحاسبي المالي، ولا سيما في المعالجات التي تدخل في عملية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، فيما يتعلق بمصاريف البحث والتطوير، الاهتلاكات والمؤونات، إطفاء المصاريف الإعدادية، التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي، إعادة تقييم الأصول، متابعة العقود طويلة الأجل. وبالرغم من وضع النصوص القانونية من أجل تكييف النظام الجبائي مع محتوى النظام المحاسبي المالي، إلا أنها تعتبر غير كافية. حيث أن الوسط الحسابي جاء بقيمة 1.96 والذي يقع في المجال (1.67 إلى 2.33) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ محايد.

***العبارة رقم (06) من المحور الثالث: وجود اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية (الفروق الدائمة) في إعداد القوائم المالية لا تتقيد بالقواعد الجبائية.**

في ظل العلاقة الوسطية التي تربط كل من النظام المحاسبي المالي والتشريع الضريبي، والتي تعتبر مخرجات النظام الأول هي مدخلات النظام الثاني، فإن تحديد النتيجة الجبائية لا تتم إلا بالإعتماد على النتيجة المحاسبية مرورا بالتعديلات التي تفرضها الإدارة الضريبية، إذ ينجم عن ذلك فروقات بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وحسب إجابات أفراد العينة نجد ما نسبته 67.3% لا يتفقون على هذه العبارة بل عند وجود اختلاف أو ظهور تلك الفروقات بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية في اعداد القوائم المالية فهي تتقيد بالقواعد الجبائية، بحيث جاء الوسط الحسابي لهذه العبارة بقيمة 1.53 والمحصور بين المجال (1 إلى 1.66) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق.

***العبارة رقم (07) من المحور الثالث: تعتبر تقليل الضرائب المؤجلة حل لتكييف القاعدتين المحاسبية والجبائية.**

الضريبة المؤجلة لا تعتبر كحل لمشكلة اختلاف القوانين الجبائية مع القواعد المحاسبية إلا أنها تساعد في إظهار الاختلاف بين المحاسبة والجباية وتساعد في حساب النتيجة الجبائية، فنجد أن أفراد العينة بنسبة 64.5% يتفقون مع هذه العبارة، بحيث يقع الوسط الحسابي في المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (08) من المحور الثالث: تقليل الضرائب المؤجلة يؤدي إلى التوافق بين القاعدتين المحاسبية و الجبائية وبالتالي يؤدي إلى تدنئة التكلفة الناتجة عن معالجة الاختلافات.**

ان تطبيق الضرائب المؤجلة يتطلب أن يكون مطبقها على دراية بالقواعد المحاسبية ومستجدات القواعد، مما يساهم في تقديم نتيجة محاسبية صادقة لتحسين عملية اتخاذ قرارات من جهة، ومن جهة أخرى توطيد العلاقة بين المحاسبة والجباية، وتخفيف الفجوة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، نرى أفراد العينة ما نسبته 63.6% يتفقون على أن تقليل الضرائب المؤجلة يؤدي إلى التوافق بين القاعدتين المحاسبية والجبائية وبالتالي يؤدي إلى تدنئة التكلفة الناتجة عن معالجة الاختلافات. بحيث جاء الوسط الحسابي لهذه العبارة بقيمة 2.46 والذي يقع في المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

من خلال تحليلنا لعبارات المحور الثالث من الاستبيان والمتعلق بالعوامل التي تؤثر على الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، فيمكن الحكم من خلال أفراد العينة أنه عند تطبيق النظام المحاسبي المالي نتجت مجموعة من الاختلافات مع

النظام الجبائي، فتعتبر كل من الاهتلاكات والمؤونات وفوائض القيمة من أهم نقاط الاختلاف بين النظامين، مما أدى إلى قيام الدولة الجزائرية بتعديلات في قوانينها الجبائية، حتى تكون متوافقة مع أحكام النظام المحاسبي المالي، ولا سيما في المعالجات التي تدخل في عملية الانتقال من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، فجاء المتوسط الحسابي الكلي للمحور والذي يتوسط المجال (1.67-2.33) بقيمة 2.23 هذا ما يدل على اتجاه إجابات الأفراد نحو الحياد.

الفرع الرابع: عرض وتحليل أراء العينة حول المحور الرابع الذي يتناول تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية على النحو التالي:

الجدول رقم (06-04): تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية

	عبارات المحـــــور الرابع		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	لا تفصح الشركات على الأسس المتبعة في تحديد وتقدير المخصصات بكافة أنواعها وكذلك الديون المعدومة و آثار ذلك على الأرباح.	التكرار	90	2	18	1.35	0.747	غير موافق
		%	81.8	1.8	16.4			
02	تعمل الشركة في تغيير الأسس المتبعة في احتساب مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها بالنسبة لحسابات العملاء والقروض.	التكرار	88	5	17	1.35	0.737	غير موافق
		%	80	4.5	15.5			
03	يتم تسجيل عمليات شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف.	التكرار	98	2	10	1.20	0.587	غير موافق
		%	89.1	1.8	9.1			
04	تقوم الإدارة بتقدير الالتزامات المستقبلية، لتحتجز جزء من الأرباح في فترات النشاط التي حققت فيها المؤسسة نتائج جيدة، وتحويلها إلى احتياطات ومخصصات تستخدمها الإدارة لتدعيم الأرباح في الفترات التي تكون فيها الأرباح الفعلية منخفضة.	التكرار	24	4	82	2.53	0.832	موافق
		%	21.8	3.6	74.5			
05	لدوافع ضريبية تعمل الشركة في تغيير العمر الافتراضي للأصول الثابتة في عملية حساب نسبة الاهتلاك الخاصة بها.	التكرار	91	3	16	1.32	0.716	غير موافق
		%	82.7	2.7	14.5			
06	تتدخل الإدارة في إعداد التقرير المالي من اجل تخفيض العبء الضريبي الملقى على عاتق المؤسسة.	التكرار	78	3	29	1.55	0.884	غير موافق
		%	70.9	2.7	26.4			
07	إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول الشركة	التكرار	24	3	83	2.54	0.831	موافق
		%	21.6	2.7	75.5			
08	من دوافع لجوء الإدارة للتلاعب بالأرباح هو تحقيق وفرات ضريبية.	التكرار	81	3	26	1.50	0.854	غير موافق
		%	73.6	2.7	23.6			
	المـــجموع العام لعبارات المحور الرابع					**1.65**	**0.398**	**غير موافق**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

بعدما قمنا بعرض وتحليل عبارات المحور الثالث، سنقوم بعرض وتحليل عبارات المحور الرابع والذي يتعلق بتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية، بحيث نرى المتوسط الحسابي المجموع الكلي للمحور محصور في المجال

(1-1.66) بقيمة 1.65 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق، وعليه سيتم تحليل العبارات التي جاء بها المحور الرابع من الاستبيان على النحو الآتي:

***العبارة رقم (01) من المحور الرابع: لا تفصح الشركات على الأسس المتبعة في تحديد وتقدير المخصصات بكافة أنواعها وكذلك الديون المعدومة وآثار ذلك على الأرباح.**

من الواضح ان المخصصات تؤثر على ارباح المؤسسة بتخفيضها بقيمة المخصصات السنوية ولهذا نجد سواء المدققين او مصلحة الضرائب تتحقق من البيانات المذكورة وطريقة احتسابها و منطقيتها مع الواقع وغير ذلك، فنجد ما قيمته 81.8% من أفراد عينة الدراسة غير موافقين على ما جاءت به هذه العبارة بل أن شركات قطاع التأمين الجزائرية تقوم بالإفصاح على الأسس المتبعة في تحديد وتقدير المخصصات بكافة أنواعها وكذلك الديون المعدومة، بحيث نجد قيمة المتوسط الحسابي 1.35 والمحصور في المجال (1 إلى 1.66) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق.

***العبارة رقم (02) من المحور الرابع: تعمل الشركة في تغيير الأسس المتبعة في احتساب مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها بالنسبة لحسابات العملاء والقروض.**

أما بالنسبة لمخصص الديون المشكوك فى تحصيلها فإنه كما يعرف ان المبيعات الآجلة مرتبطة ارتباطاً مباشراً مع المدينين وفي حالة احتساب قيمة الديون المشكوك في تحصيلها كالنسبة من صافي المبيعات، يتم اجراء التحقق من قيمة صافي المبيعات لعدة سنوات سابقة مع بيان حجم الديون المشكوك في تحصيلها في تلك السنوات، فنجد أفراد العينة ما نسبته 80% لا يتفقون مع هذه العبارة مما يدل ان شركات قطاع التأمين لا تغير في تغيير الأسس المتبعة في احتساب مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها بالنسبة لحسابات العملاء والقروض، فقد جاء المتوسط الحسابي بقيمة 1.35 والمحصور في المجال (1 إلى 1.66) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق.

***العبارة رقم (03) من المحور الرابع: يتم تسجيل عمليات شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف.**

تتعدد الطرق والأساليب التي يتبعها الأفراد والشركات من أجل التهرب من أداء الضرائب فنجد منها من يقوم بتسجيل عمليات شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف فإن ادراج الإدارة لبعض القيود المحاسبية المصطنعة والعمليات الوهمية لا يمثل إدارة سيئة للربح فحسب وإنما يمثل إدارة غير قانونية وغير مشروعة للأرباح، حيث أن أفراد العينة ما نسبته 89.1% يرفضون مثل هذه التصرفات و أنه لا تمارس مثل هكذا في الشركات قطاع التأمين الجزائرية، فقد جاء المتوسط الحسابي لهذه العبارة 1.20 والذي يقع في المجال (1 إلى 1.66) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق.

***العبارة رقم (04) من المحور الرابع: تقوم الإدارة بتقدير الالتزامات المستقبلية، لتحتجز جزء من الأرباح في فترات النشاط التي حققت فيها المؤسسة نتائج جيدة، وتحويلها إلى احتياطات ومخصصات تستخدمها الإدارة لتدعيم الأرباح في الفترات التي تكون فيها الأرباح الفعلية منخفضة.**

أما الاحتياطي وبكل انواعه القانونية والالزامية والاختيارية واحتياطيات المخاطر ...الخ فهي عبارة عن اقتطاع مباشر من ارباح المؤسسة السنوية، هذه الاحتياطيات يتم ايجادها وتغذيتها من الارباح لمقابلة اي طارئ ستواجهه المؤسسة في اي لحظة ، بحيث يتم احيانا استغلال الاحتياطي الاختياري برسملته ليصبح جزء من راس مال المؤسسة في حالة صدور قرار برفع راس المال

مثلا او تسديد بعض الالتزامات الطارئة منها نتيجة ظروف مالية واقتصادية واحيانا سياسية معينة.فنجد اجابات أفراد عينة الدراسة ما نسبته 74.5% يتفقون مع هذه العبارة وعلى أن شركات قطاع التأمين تقوم اقتطاع من ارباحها لزيادة قيمة احتياطها لمواجهة التزاماتها، فبلغ المتوسط الحسابي بـ 2.53 والذي يقع في المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (05) من المحور الرابع: لدوافع ضريبية تعمل الشركة في تغيير العمر الافتراضي للأصول الثابتة في عملية حساب نسبة الاهتلاك الخاصة بها.**

فالإدارة عموما تستغل المرونة التي تتسم بها الممارسات المحاسبية بما في ذلك الخيارات المحاسبية المتاحة، والتي تمنحها القدرة على استخدام أساليب احتيالية قصد التضليل، فمثل هذه الممارسات منها ما يدخل في إطار المبادئ المحاسبية ومنها ما لا يمت بصلة لمبادئ المحاسبة الحقيقية، وهو خارج الاطار المفاهيمي والقانوني للمحاسبة، فمن بين الأساليب الاحتيالية ان تقوم الشركات بتغيير العمر الافتراضي للأصول الثابتة في عملية حساب نسبة الاهتلاك الخاصة بها. فنجد ما نسبته 82.7% يرفضون مثل هذه التصرفات وهذا مايدل على أن شركات قطاع التأمين الجزائرية لا تقوم بمثل هذه الممارسات، فنجد المتوسط الحسابي لهذه العبارة ما قيمته 1.32 والمحصور في المجال (1 إلى 1.66) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق.

***العبارة رقم (06) من المحور الرابع: تتدخل الإدارة في إعداد التقرير المالي من اجل تخفيض العبء الضريبي الملقى على عاتق المؤسسة.**

قد تتدخل الإدارة في اعداد التقرير المالي من خلال استراتيجيات ضريبية لتقليل العبء الضريبي بهدف تعظيم ثروة المساهمين وزيادة حجم الأرباح، فنجد ما نسبته 70.9% من أفراد العينة لا يتفقون على ما جاءت به هذه العبارة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي بـ 1.55 والذي يقع في المجال (1 إلى 1.66) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق.

***العبارة رقم (07) من المحور الرابع: إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول الشركة**

قد تؤثر المؤسسات الاقتصادية على الربح الخاضع للضريبة، من خلال الاختيار والمفاضلة بين الاستراتيجيات والأساليب المحاسبية بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية، فقد تعمل الشركات في إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول الشركة، فنجد ما نسبته 75.5% من أفراد العينة يتفقون على ما جاءت به هذه العبارة مما يدل ان شركات قطاع التأمين تؤثر على الربح الضريبي من خلال استغلالها للمصاريف الاختيارية، حيث جاء المتوسط الحسابي بقيمة 2.54 والذي يقع في المجال (2.34 إلى 3) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ موافق.

***العبارة رقم (08) من المحور الرابع: من دوافع لجوء الإدارة للتلاعب بالأرباح هو تحقيق وفورات ضريبية.**

الدافع الأساسي وراء تبني الشركة لأنشطة التخطيط الضريبي هو محاولة الاستفادة مما تتيحه القوانين الضريبية من غموض وثغرات إضافية إلى حوافز واعفاءات ومزايا ضريبية، لتحقيق عوائد مالية (وفورات ضريبية)، فنجد ما نسبته 73.6% من أفراد

العينة يرفضون ما جاءت به هذه العبارة، فإن الوسط الحسابي جاء بقيمة 1.50 والذي يقع في المجال (1 إلى 1.66) وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق.

بعد ما قمنا بعرض وتحليل عبارات المحور الرابع فيما يخص تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية، نجد أنه قد تؤثر المؤسسات الاقتصادية على الربح الخاضع للضريبة، من خلال الاختيار والمفاضلة بين الاستراتيجيات والأساليب المحاسبية بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية، فقد تعمل الشركات في إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول الشركة، أما من الناحية الجبائية فالمشرع الجزائري إعتبر مصاريف البحث والتطوير أعباء غير قابلة للخصم من الربح الجبائي، حدد السقف المحدد للخصم ب 30% من مبلغ الدخل أو الربح الخاضع للضريبة، في حدود سقف يساوي 200.000.000 دج، وما تجاوز هذا السقف يتم دمجه في الربح الخاضع للضريبة، حيث جاء المتوسط الحسابي للمجموع الكلي للمحور والمحصور في المجال (1-1.66) بقيمة 1.65 وهذا ما يفسر توجه أفراد العينة نحو الإجابة بـ غير موافق، مما يدل على أن شركات قطاع التأمين لا تمارس إدارة الأرباح من أجل التأثير على الربح الضريبي، حيث تخضع شركات التأمين الى هيئات رقابية، وتلعب دورا هاما في تمويل خزينة الدولة.

الفرع الخامس: ملخص اتجاه إجابات الأفراد نحو المحاور

الجدول رقم (06-05): تلخيص اتجاهات الإجابة على محاور الدراسة

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Sing	اتجاه الاجابة
01	إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الاقتصادية	2.42	0.328	0.00	موافق
02	محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر	2.38	0.37	0.00	موافق
03	العوامل المؤثرة في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر	2.23	0.58	0.00	محايد
04	تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية	1.65	0.398	0.00	غير موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

تعبر ممارسات إدارة الأرباح عن مدى استغلال مسيري المؤسسات الاقتصادية، للمرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما، لتحقيق مجموعة من الدوافع الذاتية أو التعاقدية من خلال استخدام بعض الأساليب المحاسبية للتأثير على الأرباح المعلن عنها إما بالتضخيم أو التخفيض، فالمؤسسات الإقتصادية تمارس إدارة الأرباح نتيجة لوجود مجموعة من المحددات التي تساعدها في تحقيق أهدافها، وبعد الدراسة الميدانية التي قمنا بها على عينة من ممارسي مهنة المحاسبة ومعدي القوائم المالية في شركات التابعة لقطاع التأمين بالجزائر، وبعد تحليل التفصيلي لأجزاء محاور الدراسة نستخلص من خلال اجابات الأفراد مايلي:

- يتفق أفراد المستهدفة في عينة الدراسة على أن هناك ممارسات لإدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية مستغلة بذلك المرونة المتاحة في اختيار البدائل المحاسبية لمعالجة الأحداث والعمليات المالية بهدف التأثير على الأرباح المعلن عنها، وهو ما يفسره مجموع المتوسط الحسابي لعبارات المحور الأول بمجموع 2.42 ومستوى دلالة معنوية 0.000 مما يعطي دلالة احصائية على أن المؤسسات الإقتصادية تمارس إدارة الأرباح.

➢ يؤيد أفراد عينة الدراسة على وجود محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر، ذلك أن يمكن أن تزداد التكاليف السياسية بزيادة حجم المؤسسة ولذلك تقوم الإدارة في المؤسسات كبيرة الحجم في اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو تأجيل الأرباح من الفترة الحالية الى الفترات اللاحقة. وتبقى هذه الممارسات في اطار المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والتي تشمل على أساليب حقيقية كالتعجيل بالاعتراف بالإيرادات وليست تعمل على اساليب غير حقيقية، وهذا ما يفسره مجموع المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني بمجموع 2.38 ومستوى دلالة معنوية 0.000 مما شير الى وجود دلالة احصائية ويثبت وجود محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر.

➢ اختلفت أراء أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث العوامل التي تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، فعند تطبيق النظام المحاسبي المالي نتجت عنه مجموعة من الاختلافات مع النظام الجبائي، مما أدى إلى قيام الدولة الجزائرية بتعديلات في قوانينها الجبائية، حتى تكون متوافقة مع أحكام النظام المحاسبي المالي، وبالرغم من وضع النصوص القانونية من أجل تكييف النظام الجبائي مع محتوى النظام المحاسبي المالي، إلا أنها تعتبر غير كافية. ، وهذا ما يفسره مجموع المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثالث بمجموع 2.23 ومستوى دلالة معنوية 0.000 مما يشير الى وجود دلالة احصائية ويثبت اتجاه رأي أفراد العينة نحو الحياد.

➢ نرى وجود رفض من قبل أفراد عينة الدراسة حول عبارات المحور الرابع والذي ينص على تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية، ذلك أن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة الإقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين، كما تخضع شركات التأمين لمختلف الضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريعات الجبائية فهي تتميز بخصوصيتها في تحصيل وتسديد الضرائب والرسوم التي تساهم في إنعاش الخزينة العمومية ونجد المتوسط الحسابي لمجموع عبارات المحور الرابع بمجموع 1.65 وعند مستوى دلالة معنوية 0.000 مما يدل على وجود دلالة احصائية ويثبت اتجاه رأي أفراد العينة بـ غير موافق.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة قمنا بإختيار اختبار T للعينة الواحدة (One Sample t-test) والذي نقوم من خلاله بقبول أو رفض تلك الفرضيات وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (06-06): يوضح اختبار "ت" T-test للمحاور

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
T01	13,607	109	0	0,42614	0,3641	0,4882
T02	10,86	109	0	0,38843	0,3175	0,4593
T03	4,161	109	0	0,23295	0,122	0,3439
T04	-8,76	109	0	-0,33295	-0,4083	-0,2576

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

من خلال جدول اختبار T للعينة الواحدة (One Sample t-test) والذي نكشف من خلاله وجود دلالة إحصائية لمتوسط المجتمع الذي سحب منه العينة من ثباته، ومن أجل ذلك تم اختبار المتوسط الحسابي الافتراضي (2) والذي يمثل الحد الأدنى لدرجة الموافقة حسب مقياس ليكارت الثلاثي للحكم على المتوسطات الحسابية، وتكون الفرضية محققة بمعنى أن افراد العينة موافقون على محتوى الفرضية أي وجود تأثير لتلك الفرضية عندما تكونT المحسوبة أكبر من T الجدولية ومستوى معنوية أقل من 0.05، ومنه قبول الفرضية الأولى.

1- إختبار الفرضية الأولى: مدى ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم (06-07): نتائج اختبار الفرضية الأولى

المحـــــــور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الفرضية الأولى: مدى ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية	**2.42**	**0.328**	**13.607**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

H_0: لا تمارس إدارة الأرباح في المؤسسة الإقتصادية

H_1: تمارس إدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية

من خلال الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الأول حقق قيمة إجمالية بـ 2.42 وهي محصورة بين المجال (2.34 إلى 3) حيث بلغت قيمة Sig (0.00) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يعني وجود دلالة إحصائية على جميع إجابات أفراد العينة فيما يخص المحور الأول إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الاقتصادية، حيث بلغت T المحسوبة ذات قيمة موجبة بـ 13.607 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.42، وعليه ومن خلال هذه المعطيات فإننا نرفض الفرضية الصفرية والتي تشير بأنه لا تمارس إدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية، ونقبل الفرضية البديلة والتي تقوم على أن إدارة الأرباح تمارس من قبل المؤسسة الاقتصادية.

2- إختبار الفرضية الثانية: هل هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر

الجدول رقم (06-08): نتائج اختبار الفرضية الثانية

المحـــــــور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الفرضية الثانية: محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر	**2.38**	**0.37**	**10.86**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

H_0: ليس هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر

المحـــــــور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الفرضية الثالثة: عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر	**2.23**	**0.58**	**4.161**	**0.000**

H_1: بل هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر

حسب الجدول اعلاه نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الثاني حقق قيمة إجمالية بـ 2.38 والتي تقع بين المجال (2.34 إلى 3) حيث بلغت قيمة Sig (0.00) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يعني وجود دلالة إحصائية على جميع إجابات أفراد العينة فيما يخص المحور الثاني محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر، حيث بلغت T المحسوبة ذات قيمة موجبة بـ 10.86 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.38، وعليه ومن خلال هذه المعطيات فإننا نرفض الفرضية الصفرية والتي تشير بأن ليست هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر ، ونقبل الفرضية البديلة والتي تقوم على وجود لمحددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر.

3- إختبار الفرضية الثالثة: هل توجد عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر

الجدول رقم (06-09): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

H_0 : لا توجد عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر

H_1 : توجد عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر

من خلال الجدول اعلاه نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الثالث حقق قيمة إجمالية بـ 2.23 والتي تقع بين المجال (1.67 إلى 2.33) حيث بلغت قيمة Sig (0.00) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يعني وجود دلالة إحصائية على جميع إجابات أفراد العينة فيما يخص المحور الثالث العوامل المؤثرة في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، حيث بلغت T المحسوبة ذات قيمة موجبة بـ 4.161 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.23، وعليه ومن خلال هذه المعطيات فإننا نرفض الفرضية الصفرية والتي تشير بأنه لا يوجد عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تقوم على وجود عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر.

4-إختبار الفرضية الرابعة: تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية

المحـــــــور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الفرضية الرابعة: تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية	**1.65**	**0.398**	**-8.76**	**0.000**

الجدول رقم (06-10): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS.v25

H_0: لا يوجد تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية

H_1: يوجد تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية

فمن خلال الجدول اعلاه نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور الرابع حقق قيمة إجمالية بـ 1.65 والتي تقع بين المجال (1إلى 1.66) حيث بلغت قيمة Sig (0.00) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وهذا ما يعني وجود دلالة إحصائية على جميع إجابات أفراد العينة فيما يخص المحور الرابع تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية ، حيث بلغت T المحسوبة ذات قيمة سالبة بـ (8.76) وهي أقل من قيمة T الجدولية 1.65، وعليه ومن خلال هذه المعطيات فإننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تشير بأنه لا يوجد تأثير لممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية.

خلاصة

تناولنا في هذا الفصل الدراسة التطبيقية لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي للشركات التابعة لقطاع التأمين بالجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2016-2020)، ومن خلال الدراسة التطبيقية والميدانية يمكن القول أن شركات التأمين الجزائرية مجال الدراسة وبالرغم لم يكن هناك اتجاه لممارسة إدارة الأرباح حسب نموذج جونز المعدل 1995 (Dechow et al.1995) وذلك عند مقارنة المستحقات الاختيارية بالمتوسط، أما بالنسبة لتحليل نتائج التكرارات والنسب تبين أن النسبة الإجمالية لممارسات إدارة الأرباح في شركات التأمين مجال الدراسة قدرت ب 43%، بينما تبلغ النسبة الإجمالية لعدم اتجاه عينة الدراسة لممارسة إدارة الأرباح بنسبة 57%.

وبما أن المستحقات الإختيارية جاءت بالإشارة السالبة مما يدل أن هناك ممارسات لإدارة الأرباح من أجل خفض الربح المعلن عنه، أما عن الدراسة الميدانية وحسب طبيعة الموضوع المدروس، قمنا بدراسة أربع (04) محاور والتي من خلالها تم بناء فرضيات الدراسة ليأتي المحور الأول بـ إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسات الاقتصادية ثم يليه المحور الثاني والذي يتمثل في محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر، أما عن المحور الثالث فتناول العوامل التي تؤثر على الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر وفي الأخير يأتي المحور الرابع والذي يتناول تأثير إدارة الأرباح على الربح الضريبي وبعد أخذ إجابات الأفراد عينة الدراسة وكذا اختبار الفرضيات عن طريق اختبار T للعينة الواحدة (One Sample t-test) استنتجنا بأنه يوجد هناك ممارسات لإدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية، وأن هنالك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر ويوجد بعض العوامل التي تؤثر على الربح الضريبي في هذا القطاع.

وبما أن هناك بعض الممارسات لإدارة الأرباح من أجل خفض الربح، إلا أنها تقوم بعمليات حقيقية نظرا لطبيعة نشاطها الذي يميزها على باقي المؤسسات الاقتصادية والتي تعرف بخدماتها الآجلة، ومدى كبر حجم إلتزامتها نظرا لطبيعة عقود التأمين، لكن تلك الممارسات ليس هدفها التأثير على الربح الضريبي نظرا لما يفرض على هذا القطاع من رقابة وقوانين تشريعية، وما لهذا القطاع من مساهمات في تمويل الخزينة العمومية.

الخاتمة

في ظل الاتجاه المتنامي لعولمة معايير المحاسبة الدولية، تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات الحادثة، من خلال إجراء إصلاحات جذرية على النظام المحاسبي المعتمد منذ 1975، بجعله نظاما مرنا يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة والتغيرات الحادثة ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عن طريق تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية، وعلى هذا الأساس كللت جهود الإصلاح من قبل السلطات الجزائرية بتبني نظام محاسبي مالي جديد في نوفمبر 2007، والذي أصبح عمليا ابتداء من 2010/01/01 وبدخول هذا النظام حيز التطبيق فالمؤسسات مطالبة بتقديم خمسة كشوف مالية والمتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية، تماشيا مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

ووفق ما جاءت به الدراسات المحاسبية أن إدارة الأرباح تعتبر من الممارسات التي تخفض من مصداقية القوائم المالية، ويتجلى ذلك بوضوح في السلوك المتبع من طرف الإدارة في الإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية والذي يخضع في الواقع العلمي للعديد من المؤثرات نتيجة تعدد وتضارب مصالح الأطراف ذات العلاقة، فالحرية الممنوحة للإدارة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية و ممارسة التقديرات لبعض عناصر القوائم المالية يتم استغلالها بطريقة انتهازية من طرف الإدارة وبشكل يؤدي الى التأثير ايجابا أو سلبا على صافي ربح الفترة بما يحقق أهدافها ويقابل توقعات الأطراف ذات المصلحة بشأن الأداء المالي للمؤسسة، وهذا ما يعتبر تلاعب بالمعلومات المحاسبية وتضليل لمستخدمي القوائم المالية، فنجد أن البيئة الجزائرية التي تتميز بالخلفية القانونية المتحفظة والتي تساهم في المبالغة في تخفيض الأرباح، إضافة الى تعدد الخيارات والطرق المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي SCF الذي يتميز بمرونة أكثر من المخطط المحاسبي الوطني PCN سابقا، بالإضافة إلى عامل الشكل القانوني لملكية الشركة ونمط تسيرها، حيث يميز شركات المساهمة الجزائرية أن أغلب أسهمها مملوكة لطرف واحد هو الدولة، التي تستحوذ على تسيير أغلب الشركات الكبرى، أو الشركات المساهمة خاصة أغلب أسهمها مملوكة للأفراد، وبالتالي وجود مجالس إدارة تتكون من عدة مساهمين، وهو ما يفسر ضعف مفهوم نظرية الوكالة في بيئة الاقتصاد الجزائرية.

تعد شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي تهدف الى تحقيق ربح وتحقيق الرخاء الاقتصادي، حيث يرتكز نشاطها على تقديم خدمات للأفراد والكيانات وتأمينهم من الأخطار التي قد يتعرضون لها، وتبقى شركات التأمين تحتفظ بخصوصيتها وتميزها عن غيرها من الأنشطة الإقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية المختلفة التي تزاولها هذه الشركات، حيث تلجأ شركات التأمين إلى قبول جميع عمليات التأمين المعروضة عليها، حتى لو زادا عن طاقتها في تحمل مخاطر الأعباء التأمينية، وقد لا تحتفظ بكل تلك المخاطر لديها، فيمكن أن تقوم بإعادة التأمين عن جزء من تلك المخاطر في شركات تأمين أخرى، مما جعل هناك إختلاف في نظامها المحاسبي، نظرا لخضوعها لقيود تنظيمية وقانونية مفروضة عليها من طرف نصوص تشريعية بغرض الرقابة والإشراف عليها لحماية أموال المؤمن لهم، كما ينفرد النظام الجبائي لشركات التأمين في الجزائر، بمجموعة من الخصائص والمميزات من خلال تحصيل وتسديد هذه الشركات لبعض الضرائب والرسوم النوعية، فيعتبر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية $IFRS_4$ عقود التأمين الذي تم تخصيصه من قبل المرجعية المحاسبية الدولية إلى قطاع التأمينات، والذي يهدف الى تحديد المعلومات المالية لعقود التأمين التي يتعين اعدادها من قبل أي كيان يصدر مثل هذه العقود، بحيث يتطلب هذا المعيار

ادخال تحسينات محدودة للمحاسبة من قبل شركات التأمين فيما يتعلق بعقود التأمين بالإضافة الى الإفصاح الذي يبين ويوضح المبالغ الواجب إظهارها في القوائم المالية الناشئة من تلك العقود، وتساعد مستخدمي هذه القوائم على فهم ماهية المبالغ وتوقيت وحالة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية من عقود التأمين. تستطيع شركات التأمين أن تعدل سياستها المحاسبية الحالية لعقود التأمين طالما ان أي من التغيرات يلبي معايير مجلس المحاسبة الدولية لتحسين موثوقية بياناتها المالية.

ومن أجل الإلمام بحيثيات الموضوع الذي تناولناه من خلال هذه الدراسة والمتمثل في إشكالية تأثير ممارسات ادارة الأرباح على الربح الضريبي في قطاع التأمين بالجزائر، بحيث تناولنا أربع فصول، فالفصل الأول يتعلق بمفاهيم عن ممارسات إدارة الأرباح والربح الضريبي وتطرقنا الى عدة نماذج للكشف عن تلك الممارسات، وكذلك الدراسات السابقة المتعلقة بذات الموضوع وفي الفصل الثالث تناولنا فيه منهجية اعداد هذا البحث واخترنا نموذج جونز المعدل 1995 والذي تم استخدامه من طرف (Dechow et al.1995) والذي يعتبر من أقوى النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، وأن المستحقات الاختيارية التي تقدر وفق هذا النموذج يتم تسعيرها بواسطة السوق، بما أن معامل المستحقات الاختيارية أقل قيمة من معامل المستحقات غير الإختيارية، جعل أطراف السوق ينظرون إليها بأقل موثوقية نتيجة إمكانية التلاعب به من طرف المدراء والمسيرين مما جعلها مقياس لقياس ممارسات إدارة الأرباح، بعد مناقشة نتائج كل من الدراسة التطبيقية و دراسة الاستبانة توصلنا الى عدة نتائج سنتطرق اليها من خلال نتائج الدراسة، و اختبار الفرضيات على النحو الآتي:

1-نتائج الدراسة

بعد دراسة وتحليل موضوع تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في قطاع التأمين بالجزائر بشقيه النظري والتطبيقي، توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها:

- عند تطبيق نموذج جونز المعدل، لقياس اتجاه شركات التأمين الجزائرية خلال فترة الدراسة، ومقارنة المستحقات الاختيارية بالمتوسط هذه المستحقات، نجد أن اتجاه ممارسات إدارة الأرباح بالنسبة للشركات **caar caat. saa alliance. cash** ليس لديها توجه لإدارة الأرباح لأن أغلب سنوات الدراسة كانت غير ممارسة بناءا على مستحقاتها الاختيارية أقل من المتوسط. أما بالنسبة لشركة **gig** فكان لديها اتجاه لممارسة إدارة الأرباح لان اغلب سنوات كانت مستحقاتها الاختيارية أكبر من المتوسط.
- تبين الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية على أن شركات التأمين عينة الدراسة كانت قيم مستحقاتها تظهر بالإشارة السالبة في أغلب السنوات، مما يدل على أن هذه الشركات تعمل على خفض الأرباح، ويمكن تفسيرها بوجود دوافع لدى إدارة الشركات التأمين إما في تجنب التكاليف السياسية التي قد تتحملها الشركات نتيجة الإعلان عن أرباح عالية، أو تخفيض الوعاء الضريبي للضريبة على أرباحها من أجل تقليل قيمة المدفوعات الضريبية، وإما تمهيد الدخل من خلال احتجاز جزء من أرباحها في فترات النشاط التي تحققت فيها نتائج فعلية عالية واستخدامها لتوازن الأرباح في الفترات التي تحققت فيها نتائج فعلية منخفضة، وكذا تخفيض تكاليف المستخدمين التي قد تقترحها مجالس الإدارة والوزارة الوصية. أما سنة 2017 و2018 شهدت أعلى قيمة للمستحقات الإختيارية بإشارة موجبة مما يعني انه تم في هذه السنة رفع الأرباح عن مستواها الحقيقي، لضمان أعلى الحوافز المالية للمسيرين.

- بالنسبة لتحليل نتائج التكرارات والنسب تبين أن النسبة الإجمالية لممارسات إدارة الأرباح في شركات التأمين مجال الدراسة قدرت ب 43%، بينما تبلغ النسبة الإجمالية لعدم اتجاه عينة الدراسة لممارسة إدارة الأرباح بنسبة 57%.

- من خلال حساب الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين عينة الدراسة، لكل السنوات ومقارنته مع الربح المحاسبي من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الشركات تعمل على خفض الربح الضريبي. فأظهرت النتائج أن خلال سنتي 2017 و2020 كانت أغلب شركات التأمين قد تم فيها إرتفاع للنتيجة الصافية من أجل الاستقرار الوظيفي والحوافز المالية للمسيرين، أما عن كل من السنوات 2016 وسنة 2018 و2019 كانت أغلب شركات التأمين قد تم خفض للنتيجة الصافية، مما يدل أن الشركات التابعة لقطاع التأمين مارست إدارة الأرباح من أجل تقليص الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات بهدف تخفيض قيمة الضريبة.
- وبالحكم على صلاحية نموذج الانحدار من خلال الشروط النظرية تحقق اتفاق إشارات وقيمة معاملات الانحدار، تحققت أغلب شروط المربعات الصغرى، نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين بقيمة 0.388 ، و أن المتغير المستقل (المستحقات الاختيارية) يفسر بنسبة 15% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الربح الضريبي)، والباقي يرجع الى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.
- نجد أن نتائج الدراسة الإحصائية للممارسات إدارة الأرباح في العينة المدروسة تشير الى أن مستحقاتها الاختيارية كانت بشكل سالب، ولم تكن هناك مستحقات اختيارية موجبة التي تعبر عن زيادة الأرباح، وهذا ما يفسر عدم توجه شركات التأمين الى ممارسة إدارة الأرباح بناءا على قلة دوافع تضخيم الأرباح، ربما تعود بالدرجة الأولى الى غياب سوق مالي نشط الذي يعتبر أهم دافع للممارسة إدارة الأرباح.
- لا يمكن لشركات التأمين تحديد مقدار أرباحها وخسائرها بدقة في ختام السنة المالية وهذا راجع الى عقود التأمين التي غالبا ما تتجاوز مدتها السنة المالية التي عقدت فيها، وأن مقدار الإلتزامات والمصروفات المترتبة على تلك العقود لا يمكن تحديدها بدقة الا بعد انتهاء أجال تلك العقود.
- وحسب ما جاءت به مخرجات الدراسة الإستبانية على أن شركات قطاع التأمين تقوم بعمليات حقيقية التي تهدف الى التأثير على رقم الربح المعلن عنه وهذا مايعرف بإدارة الأرباح الحقيقية، كادارة مصاريف البحث والتطوير واختيار توقيت بيع بعض أصول المؤسسة، وهذا نوع من العمليات تعرف بالمصاريف الإختيارية
- كما أن شركات قطاع التأمين تعمل على تبني ممارسات إدارة الأرباح وتخفيض صافي الربح، تحسبا من المخاطر التي قد تواجهها وتعد إدارة المخاطر من أهم الوظائف التي يعتمد عليها مجلس الإدارة لوضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالشركة، كما أن شركات التأمين ونظرا للرؤوس الأموال الضخمة التي تولدها من عقود التأمين وكذا التوظيفات المالية التي تعود عليها بالفوائد يجعلها عرضة للدخول بالتفاوض مع ممثلي العمال، فيركزون على الأرباح المحققة، فيطالبون بزيادة أجورهم.
- ونظرا لطبيعة نشاط شركات التأمين تقوم هذه الشركات بوضع العديد من التقديرات المحاسبية والتي يجب أن تسجل بناءا على أحداث وصفقات تمت في السنة المالية الجارية ويترتب عليها التزامات تقنية مستقبلية تتطلب تقديرا من الإدارة، تقوم الإدارة

بتقدير الالتزامات المستقبلية، لتحتجز جزء من الأرباح في فترات النشاط التي حققت فيها المؤسسة نتائج جيدة، وتحويلها إلى احتياطات ومخصصات تستخدمها الإدارة لتدعيم الأرباح في الفترات التي تكون فيها الأرباح الفعلية منخفضة.

2- نتائج اختبار الفرضيات

وللإجابة على الأسئلة الفرعية للدارسة قمنا بوضع فرضيات لها من أجل الوصول الى نتائج الإشكالية الدراسة وبعد التطرق الى كل من الدراسة التطبيقية و الدراسة الميدانية سنقوم بعرض نتائج اختبار تلك الفرضيات كالتالي:

- **الفرضية الأولى: يوجد ممارسات لإدارة الأرباح في المؤسسة الاقتصادية**، اختبار هذه الفرضية من الدراسة الميدانية ومن خلال اختبار T للعينة الواحدة (One Sample t-test) تثبت صحة الفرضية فأظهرت النتائج وحسب إجابات أفراد العينة على وجود بعض ممارسات لإدارة الأرباح في البيئة المحاسبية والمالية، ذلك أن المؤسسة الاقتصادية تعمل من أجل الوصول للأرباح التي ترغب في العلن عنها بما يناسبها وفق حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما وفق الالتزام بخطوات مدروسة. وكذلك من أجل الحد من تقلبات الدخل عبر السنوات المتتالية، محاولة منها لاظهار الدخل أكثر استقرارا.
- **الفرضية الثانية: هناك محددات لإدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر**، من خلال اختبار T للعينة الواحدة (One Sample t-test) تثبت صحة الفرضية بحيث كانت إجابات أفراد عينة الدراسة يتفقون على وجود محددات لإدارة الأرباح ذلك أن يمكن أن تزداد التكاليف السياسية بزيادة حجم المؤسسة ولذلك تقوم الإدارة في المؤسسات كبيرة الحجم في اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو تأجيل الأرباح من الفترة الحالية الى الفترات اللاحقة. وتبقى هذه الممارسات في اطار المبادئ المحاسبية المقبولة عموما والتي تشمل على أساليب حقيقية كالتعجيل الاعتراف بالإيرادات وليست تعمل على اساليب غير حقيقية.
- **الفرضية الثالثة: أن النظام المحاسبي المالي لا يسمح بممارسة إدارة الأرباح**، فهذه الفرضية يتم رفضها وذلك راجع، أن النظام المحاسبي المالي المستوحى من مبادئ المعايير المحاسبية الدولية، والتي تتسم بالمرونة المتاحة في اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية لبعض الأحداث والعمليات المحاسبية، مما يتم استغلاله من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستخدامه لبعض الأساليب المحاسبية لممارسة إدارة الأرباح.
- **الفرضية الرابعة: توجد عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر**، بالرغم توجه إجابات أفراد العينة نحو الحياد وبعد اختبار المتوسط الحسابي باختبار T للعينة الواحدة (One Semple t-test) ومن خلال النتائج تم اثبات صحة الفرضية بأنه توجد عوامل تؤثر في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر. فعند تطبيق النظام المحاسبي المالي نتجت عنه مجموعة من الاختلافات مع النظام الجبائي، مما أدى إلى قيام الدولة الجزائرية بتعديلات في قوانينها الجبائية، حتى تكون متوافقة مع أحكام النظام المحاسبي المالي، وبالرغم من وضع النصوص القانونية من أجل تكييف النظام الجبائي مع محتوى النظام المحاسبي المالي، إلا أنها تعتبر غير كافية.
- **الفرضية الخامسة: يوجد تأثير لإدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية**، من خلال اختبار الفرضية في الدراسة الميدانية، وحسب إجابات أفراد العينة التابعة لقطاع التأمين، وحسب اختبار T للعينة الواحدة (One Sample t-test) يثبتون بذلك عدم صحة الفرضية، على أنه لا يوجد تأثير لإدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات

التأمين الجزائرية، و بأن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين، كما تخضع شركات التأمين لمختلف الضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريعات الجبائية فهي تتميز بخصوصيتها في تحصيل وتسديد الضرائب والرسوم التي تساهم في إنعاش الخزينة العمومية

- **الفرضية السادسة: هناك تأثير لإدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي في شركات التأمين فترة الدراسة**، تثبت صحة هذه الفرضية من خلال الحكم على صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط من خلال الشروط النظرية تحقق اتفاق إشارات وقيمة معاملات الانحدار، نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين بقيمة 0.388 ، و أن المتغير المستقل (المستحقات الاختيارية) يفسر بنسبة 15% من المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الربح الضريبي)، والباقي يرجع الى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. وهذه النسبة ضعيفة جدا، مما يدل أن المستحقات الاختيارية تؤثر على ربح الضريبي بنسبة ضئيلة.

3-توصيات البحث

- إلزام شركات التأمين بضرورة إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة صادقة عن وضعيتها المالية خلال الإفصاح عن جميع الأحداث الاقتصادية، والعمليات المالية التي أنجزتها خلال فترة نشاطها بغرض تحسين جودة المعلومات المالية للاستفادة منها من طرف مستخدمي القوائم المالية؛
- قيام المنظمات المهنية والدراسات الأكاديمية بتوعية مستخدمي القوائم المالية بآثار وانعكاسات ممارسة إدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية، والعمل على استحداث الآليات الكفيلة للحد من هذه الممارسات داخل المؤسسة والتي لا تتأتى الا بتكاثف الجهود بين الجهات ذات العلاقة؛
- القيام بتحديد مجالات الغموض المتواجدة في القواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي، بغرض تحسينه من خلال مراجعة الممارسات المحاسبية التي تحتوي على بعض الغموض ودعمها ببعض الإيضاحات والتفسيرات بنصوص تطبيقية؛
- ينبغي على المتخصصين والمشرعين وجهات الإشراف والرقابة على النشاط التأميني في الجزائر، اجراء دراسة على المعايير الدولية ذات العلاقة بشركات التأمين وأنشطته، واجراء التعديلات اللازمة على المعايير الدولية والمحلية لإصدار معايير محاسبية بما يخدم قطاع التأمين في الجزائر والقطاعات المساندة له وما يوافق البيئة الاقتصادية بالجزائر؛
- توعية أصحاب المهن المحاسبية باستخدام الطرق العلمية مثل النماذج الإحصائية لقياس طبيعة ممارسات إدارة الأرباح داخل الشركة ومدى أثر المخاطر الضريبية الناتجة عن تلك الممارسات السلبية.

4-أفاق الدراسة

تناولت هذه الدراسة، موضوع تأثير إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين الجزائرية، نجد أن هذا البحث مزال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع، لذا نختتم دراستنا ببعض النقاط البحثية التي نأمل أن تكون دراسات في المستقبل على النحو التالي:

- محددات ونتائج المدخل الحقيقي لإدارة الأرباح في شركات التأمين الجزائرية.
- دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات التابعة لقطاع التأمين.
- ما مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية في ضبط العلاقة بين إدارة الأرباح والتهرب الضريبي.
- أساليب إدارة الأرباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية لشركات القطاع المصرفي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

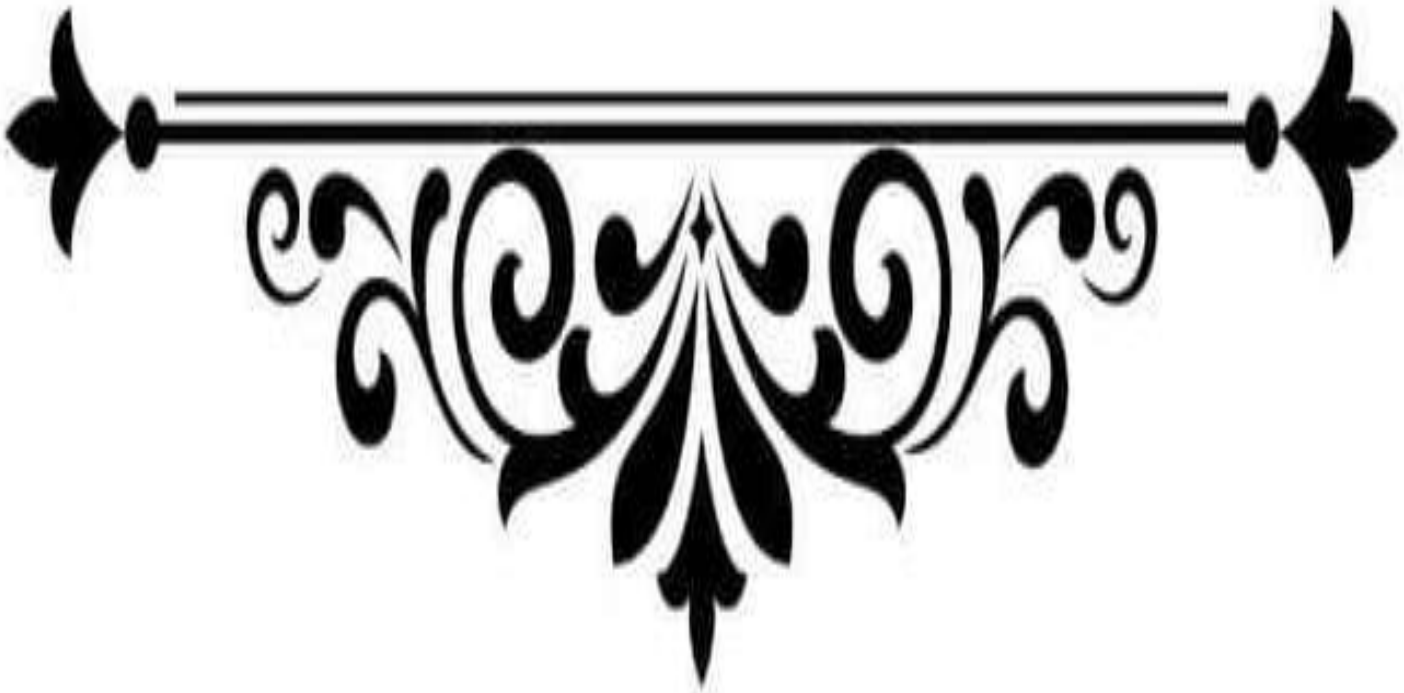

المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

01-إبراهيم بختي، **دليل منهجي لإعداد البحوث العلمية طريقة IMRAD**، الطبعة الرابعة، مخبر المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر.2015.

02- أحمد حمدي العناني، **اقتصاديات المالية العامة ونظم السوق**، دار المعرفة اللبنانية، لبنان، 1992.

03- أحمد شوقي إسماعيل، **المحاسبة الإبداعية في إدارة الأرباح**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، 2017.

04- أسامة ربيع أمين، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS**، قسم الإحصاء والرياضة، كلية التجارة، جامعة المنوفة، القاهرة، مصر، 2008.

05- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.

06- بلخير بكاري، **دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2016.

07- ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2002.

08- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، طبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2008.

09- شيراز محمد خضر، **تقنيات التحليل المالي**، الطبعة الأولى،دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، بريطانيا،2022.

10- طارق عبد العال حماد ، **حوكمة الشركات المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية،مصر 2007.

11- طارق عبد العال حماد،**المحاسبةالإبتكارية دوافعها-أساليبها -أثارها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2011

12- عباس حميد يحي التميمي وحكيم حمود فليح الساعدي، **إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها**، جامعة بغداد، كلية الإقتصاد، دار غيداء للنشر والتوزيع،العراق، 2015.

13- عبد الناصر نور، **الضرائب ومحاسبتها**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2008.

14- علي عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية**، إطار فكري تحليلي وتطبيقي، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين، 2011.

15- عدلي البابلي، **المالية العامة والنظم الضريبة**، دار الكتاب الحديث، الأردن، 2009.

16- محمد عباس محرزي، **إقتصاديات الجباية والضرائب**، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008.

17- محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية**، جامعة البترا، دار وائل للنشر،الأردن، 2004.

18- مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي بين الجوانب النظرية الأسس الرياضية، مكتب الاشعاع الفنية**، الطبعة الأولى، الاسكندرية،2003.

19- بن عمارة منصور، **الضريبة على أرباح الشركات**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010

20- وسيم أبوعريش، **إدارة الأرباح**، دار من المحيط إلى الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

21- يونس أحمد البطريق، **مقدمة في النظم الضريبية**، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1972.

●الوثائق والمراسيم:

22- الجريدة الرسمية، العدد 74، قانون رقم 08-21، المؤرخ في 2008/12/31، المتضمن قانون المالية لسنة2009، المادة 46.

23- الجريدة الرسمية، العدد 49، الأمر رقم 10-01، المؤرخ في 2010/08/29، المتضمن قانون المالية التكميلي 2010، المادة 27.

24- الجريدة الرسمية، العدد78، قانون رقم 09-09، المؤرخ في 2009/12/31، المتضمن قانون المالية لسنة2010، المادة 10.

25- الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 40، **الأمر رقم 15-01 مؤرخ في 7 شوال 1436 الموافق ل 23 يوليو 2015 المادة 02 تعدل أحكام المادة 150من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، على الخط:
http://www.andi.dz/PDF/loifinance_ar/LFC2%202015-AR.pdf

26-قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، **الجزء الأول الضرائب المحصلة لحساب الدولة**، الباب الأول الضريبة على الدخل الإجمالي، المادة 1،

27-وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2011**، المادة 150، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

28- قوانين جبائية، **المديرية العامة للضرائب 2013**، منشورات الساحل المادة 135، بموجب المادة رقم 36 من قانون المالية سنة 1991

29- وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017**، المادة 135، 136.

30- وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2019**، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

31- قانون المالية التكميلي لسنة2010، المادة 27.

32- وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2020**، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لمادة 01.

33- وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024** ، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 141-4-5.

34- وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024** ، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 169-1-2.

35- وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024** ، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 171 (معدلة بموجب المادة 09 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009).

36- وزارة المالية، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2024** ، المديرية العامة للضرائب، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المادة 174 مكرر (معدلة بموجب المادة 13 من ق.م لسنة 1999، والمادة 19 من ق.م لسنة2003.

- **المقالات والمجلات:**

37- أحمد رضوان أحمد جمعه، **أثر جودة المراجعة على أساليب ادارة الأرباح–دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية**، مقال،المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد 37، عدد3، مصر،2013.

38- أحمد راهي عبد العمراني، **أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم– دراسة تطبيقية في عينة من المصاريف العراقية**، مقال، مجلد القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 16، العدد الثالث، العراق، 2014.

39- الزهيري، محمد سلمان عبود، **أثر القوانين والقرارات الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي من نتائج القوائم المالية للشركات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد 37، جامعة بغداد، كلية اقتصاديات الأعمال، العراق،2016.

40- الهادي، إبراهيم و مجيد، عبد الحسين،**أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية–دراسة ميدانية على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية العلوم الإدارية ، العدد الأول، العراق،2017.

41- ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية و أثرها على موثوقية البيانات المالية–دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع، العدد 32، العراق،2015.

42- جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الإقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2009.

43- حسام حميد سلطان، اينينا يلينا بافلوفنا، **جودة أنشطة الفحص الضريبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** ، مقال، مجلة إقتصاديات الأعمال، العدد(خاص–ج2)، جامعة الفلوجة،العراق، 2021.

44- رأفت محمد جودة، سالم العمور، **مدى ممارسة إدارة الأرباح لدوافع ضريبية من الشركات الفلسطينية من وجهة نظر موظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة –دراسة ميدانية**، مجلة جامعو القدس للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2016

45- عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن & عمر محمد الحسن أحمد هاشم، **أثر ممارسات إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي – دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد17،السودان،2016.

46- عبد الناصر إبراهيم نور& حنان العواودة، " **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية– دراسة اختباريه على الشركات الصناعية المساهمة العامة** "، مقال، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد2، .الأردن،2017

47- علي عبد الله أحمد شاهين، **إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية**، مجلة الجامعة الخليجية، قسم العلوم الادارية والمالية، المجلد 3/ العدد4، 2011

48- عياشي فاطمة الزهراء، سماش كمال، **الرقابة الجبائية كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،2018.

49- عيسى، سمير كامل محمد، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2، المجلد رقم45، جامعة الإسكندرية، 2008.

50- فداوي أمينة، **نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح**، مقال، جامعة عنابة، 2013.

51- ماهر عبد المجيد مصطفى ،**العلاقات بين حجم المنشأة وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكيفية زيادة هذه القدرة عن طريق تمهيد الأرباح الفعلية**، المجلة العلمية للتجارة الأزهر، العدد 15 ،2000 .

52- محمد بنية،**أهمية المعلومات المحاسبية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وآثارها السلبية على مصداقية البيانات المالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية والادارية، المجلد5، العدد2، 2018.

53-محمد مطر، عبد الناصر نور، **أساليب إدارة الارباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية**، مقال، مجلة اربد للبحوث والدراسات، 2017.

54- مرعي ليلى أحمد، **تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، فرع بني سويف، العدد الثاني، مصر 2002.

- **الرسائل والأطروحات**

– الماجستير

55- الجنبش احمد، **إدارة الأرباح من وجهة نظر المدققين الخارجيين والداخليين–دراسة ميدانية الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، 2007

56- القري، ميسون، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية–دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، السعودية،2010.

57- المباشر حسن علي حسن، **علاقة جودة التدقيق الداخلي بالحد من إدارة الأرباح–دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير في الحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014.

58- الهندي طارق، **استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض LLPs لتقييم ممارسات ادلرة الأرباح–دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية**–، رسالة ماجستير محاسبة،جامعة تشرين، سوريا،2015.

59- خضير خبيطي، **تقييم واقع العلاقة بين القواعد المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي والقواعد الضريبية– دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للفترة 2014**، رسالة ماجستير، بالعلوم التجارية جامعة ورقلة، الجزائر،2016.

60- طارق الهندي، **استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض لتقييم ممارسات إدارة الأرباح**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين –سوريا، 2015.

61- طلال حسن محمد، **درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الإربح و أثرها على ربحية تلك الشركات**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

62- مطر،محمد، الحلبي، ليندا، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2009.

63- عبد الله حسين، **أثر مرونة معايير المحاسبة الدولية في إدارة الأرباح**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق،2010.

- **الدكتوراة**

64- حمزة بوسنة، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، غير منشورة، الجزائر.2018

65- علي محمود رمضان، **أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا،2014.

66- فؤاد صديقي، **ظروف وحوافز إدارة الأرباح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في سياق الغموض النسبي لممارسات النظام المحاسبي المالي SCF**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، غير منشورة، الجزائر، 2016.

67- فراس مروان كسار، **أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح–دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراة في المحاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2018

68-كهينة شاوشي، **إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بومرداس، غير منشورة، الجزائر.2016.

- **الملتقيات**

69- رضا جاوحدو، حمدي جليلة ايمان، **آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي و الجهود المبذولة لتكييفه**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي– الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013.

70- عماد محمد علي أبو عجيلة، علام حمدان، **أثر حوكمة الشركات المؤسسية على إدراة الأرباح**، ملتقى دولي جول : الأزمة الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف 20-21 أكتوبر 2009.

- **المواقع**

71- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل"**، على الخط:

www.albayouk.com.sa/index.../13_4735783270de2104c3cd10d0e690d438

72- مجلة المحاسب العربي، **معيار المحاسبة الدولي 12 –"ضرائب الدخل"**، على الخط:
https://www.aam-web.com/ar/create_pdf/standard/33،
73- **موقع المجلس الوطني للتامين (CNA) سنة 2022** على خط: https://cna.dz/

المراجع باللغة الأجنبية

74-Alghamdi, Salim, "**Investigation into Earnings Management Practices and the Role of Corporate Governance and External Audit in Emerging Markets: Empirical Evidence from Saudi Listed Companies**" **PHD Thesis**, Durham University, Business School ,2012.

75- Bozec, **Earnings Management in State-Owned Enterprises**, A Canadian perspective, Working Paper, issn 0701-3086.

76 - Charles Guandaru Kamau and Agnes Ndinda Mutiso and Dorothy Mbithe Ngui, **Tax Avoidance and Evasion as a Factor Influencing'Creative Accounting Practice'Among Companies in Kenya,** Journal of Business Studies Quarterly, University of Agriculture et Technology, Kenya,2012.

77- Charles W. Mulford, Eugene E. Comiskey, **The Financial Numbers Game**: Detecting Creative AccountingPractices, Published 2002, Business cite: https://pdfs.semanticscholar.org/d686/1aa68adfc861fafa2a90c51771d6e7fce6f7.pdf?_ga=2.27087992.479047232.1596374364-1974291576.1565997623.

78- Direction générale des finances publiques française, **Précis de Fiscalité (Fiscalité directe des entreprises),** livre 2, Jouve, 01/01/2013.

79- Dennis Sundvik, **A review of earnings management in private firms in response totax rate changes,** Nordic Tax Journal | Volume 2017, Online ISSN: 2246-1809 : Issue 1 Source: https://content.sciendo.com/view/journals/ntaxj/2017/1/article-p151.xml.

80- Eftychia Kapoutsou, Christos Tzovas, Constantinos Chalevas, **Earnings Management And Income Tax Evidence From Greece,** Corporate Ownership & Control / Volume 12, Issue 2, 2015,Source: https://www.researchgate.net/profile/Leandi_Steenkamp/publication/297316459_The_sectional_title_industry_in_South_Africa_Perspectives_of_managing_agents/links/57eb82e808aed3a3e08ac567.pdf#page=3.

81- -El Mir Ali, Seboui Souad, **La gestion des résultats entre l'opportunisme managérial et la pression des résultats** , La Revue des Sciences de Gestion,2007.

79- Eli Bartov, Ferdinand A. Gul, Judy S.L. Tsui, **Discretionary-Accruals Models and Audit Qualifications**, This paper has been presented at Penn State, the University of Rochester, and the Ninth Annual Conference on Financial Economics and Accounting, 2000, cite : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=214996.

83- Fei Guo & Shiguang Ma " **Ownership Characteristics and Earnings Management in China**" The Chinese Economy Translation and Studies Volume 48، Issue 5 – University of Wollongong - Australia - 2015.

84- Fields, Thomas., Lys, Thomas. and Vincent, Linda, **Empirical Research on Accounting Choice**, Working Paper, 2001, Available from: http://ssrn.com/abstract=258519.

85- Ghaoui, Chaouki., **La Manipulation Des Résultats Explique-t-elle La Performance Financière à Moyen et Long Terme Des Émissions Subséquentes d'actions**, *Maîtrise en Administration Des Affaires*, Université du Québec, Canada,2008, cite: https://archipel.uqam.ca/1236/1/M10267.pdf.

86- Hasnan, S., Abdul Rahman, R. and Mahenthiran, S, **Management Predisposition, Motive, Opportunity and Earnings Management,** for Fraudulent Financial Reporting in Malaysia, *Working Paper*,2008, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1321455, date (19/02/2019).

87- Healy, P.M, **The effect of bonus schemes on accounting decisions**, Journal Accounting and Economics , (7),1985.

88- Hervé Stolowy, Gaéton Breton, **la gestion des données comptables** : une revue de la littérature, Comptabilité contrôle audit, France, tome 9,2003, Volume .

89- Jalel Berrebeh, **Fiscalité de l'entreprise (IS/IRPP/TVA/les avantages fiscaux),** université de cartage, FSEG Nabul, 2014/2015.

90- Jaweher & Mounira, **the effects Of mandatory IAS/IFRS regulation On the properties of earnings quality in Australia and Europe**, European Journal of Business and Management, 2014.

91- Johan Pettersson Edmund Wu, **A Quantitative Study on the Relationship Between Tax Evasion and Earnings Management**, Master's Thesis, Department of Business Studies, Uppsala University, 2015, Source: https://www.divaportal.org/smash/get/diva2:823897/FULLTEXT01.pdf.

92- M. Healy, M.Wahlen, **A Review of The Earning Management Literature and its Implications for Standards Setting**, Accounting Horizons , Volume13, No.4, 1999.

93- Mário Marquesa, Lúcia Lima Rodriguesa, Russell Craigb, **Earnings management induced by tax planning: The case of Portuguese private firms,** Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 20 (2011) 83– 96, Source: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1061951811000176

94- Michał Kałdoński, Tomasz Jewartowski, **Do firms using real earnings management care about taxes؟,** Department of Corporate Finance, Poznań University of Economics and Business, Al.Niepodległości 10, 61-875 Poznań, Poland,2020, Source: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1544612319307391.

95- Ministére des finances,direction des recherches et verifications, **guide du vérificateur de comptabilité,** Edition, 2001.

96- Mulford charles W.et Comisky Eugene E, **The Financial Numbers Game-Detecting Creative Accounting Practices-,** John Wiley et Sons, Inc, USA, 2002.

97- Naidu, Dharmendra. and Patel, Arvind, **A Comparison of Qualitative and Quantitative Methods of Detecting Earnings Management: Evidence from two Fijian Private and twoFijian State-owned Entities**, *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol 7, Issue 1,2013, https://ro.uow.edu.au/aabfj/vol7/iss1/6/

98- Nanwei Hu, Qiang Cao, Lulu Zheng, **Listed Companies' Income Tax Planning and Earnings Management: Based on China's Capital Market**, Journal of Industrial Engineering and Management, Online ISSN: 2013-0953 – Print ISSN: 2013-8423,2015, Source: http://dx.doi.org/10.3926/jiem.1310

99- Nuarddeen usman milko & Hasnah Kamardin: **Impact of Audit Committee and Audit Quality on Preventing Earnings Management in the Pre- and Post- Nigerian Corporate Governance Code 2011,**, procedia- social and behavioral sciences 172 ,2015.

100- Oriol, A ,Jordi, p.and Ester, O, " **Earnings Management in Spain Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange**" UPF Economics and Business Working paper :www.ssrn.com

101- Pascale Revault, **la connexion comptabilité/fiscalité, a la foi simple et complexe, est-elle pérenne ?,** CREG, 28/02/2011.

102- Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan, Amy P. Sweeney, **Detecting Earnings Management**, The Accounting Review, vol. 70, No.02, (April 1995), cite: https://www.jstor.org/stable/248303

103- Prevost, Andrew K., Skousen, Christopher J. and Rao, Ramesh P, **Earnings Management and the Cost of Debt**, Working Paper,2008, , Available from: http://ssrn.com/abstract=1083808

104- Qiang cheng et Warfield terry, « **Equity Incentives and Earnings Management** », Accounting Review, vol.180,Issue 2

105- Rafik Z. Elias**Determinants of Earnings Management Ethics Among Accountants** Journal of Business Ethics, Vol 40,No 1,2002.

106- Rédha khelassi, **Précis d'audit fiscal de l'entreprise, B**ERTI editions, Alger,2013.

107- Rezvan Hejazi and others, **The Impact of Earnings Quality and Income Smoothing on the Performance of Companies Listed in Tehran Stock Exchange**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 17, Alzahra University, Iran, Faculty of Social Science & Economics, 2017.

108- Ronen, Joshua. and Yaari, Varda, **Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research**, *Springer Edition*, New York, 2008. https://www.springer.com/gp/book/9780387257693

109- Sainrapt Christian ,**Dictionnaire Général de L'assurance**., Edition Arcature, Paris,1996. **110-** Sarra Elleuch Hamza، " **Les spécificités de la gestion des résultats des entreprises tunisiennes à travers une démarche par entretiens** "، Comptabilité - Contrôle – Audit 2012/1 (Tome 18).

111- Sylvie Chalayer, **Le lissage des résultats. Éléments explicatifs avancés dans la littérature**, Comptabilité - Contrôle - Audit, Tome 1 Volume 2 septembre,1995.

112- William U.Parfet,Accounting Subjectivity and Earnings Management:A preparer perspective, conference on the role of Accounting Standards in controlling Earnings Management, University of Michigan, May 2000.

113- Yin-Hua Liao, Qian-Ru Fu, **Research on the Correlation between Book-Tax Difference and Earnings Management,** International Conference on Education Technology and Economic Management, 2015,Source: https://download.atlantis-press.com/article/16574.pdf

114- Yves Mard, Sylvain Marsat, **Gestion des résultats comptables et structure de l'actionnariat: le cas français**, Comptabilité - Contrôle – Audit, Tome 18, Volume 3, 2012.

الملاحق

الملحق رقم (01): المستحقات الكلية لشركات التأمين عينة الدراسة خلال الفترة (2016-2020)

Entreprise	l'année	Rnet	CFCit	TACit
SAA	2016	3 121 993 055,24	248 003 692,38	2 873 989 362,86
	2017	3 250 884 841,34	3 374 948 134,75	- 124 063 293,41
	2018	2 900 947 731,47	4 234 105 451,83	- 1 333 157 720,36
	2019	2 195 732 975,70	2 610 444 025,14	- 414 711 049,44
	2020	2 635 614 377,94	2 258 826 339,91	376 788 038,03
CAAT	2016	2 337 768 352,87	3 703 642 306,88	- 1 365 873 954,01
	2017	2 509 986 561,25	993 719 166,76	1 516 267 394,49
	2018	2 771 621 779,33	8 715 244 505,65	- 5 943 622 726,32
	2019	2 532 093 416,11	9 089 918 615,59	- 6 557 825 199,48
	2020	2 797 829 447,69	5 164 394 369,92	- 2 366 564 922,23
CASH	2016	1 086 791 948,00	5 516 715 332,00	- 4 429 923 384,00
	2017	503 569 901,00	- 2 162 046 014,00	2 665 615 915,00
	2018	711 000 000,00	10 672 626 278,00	- 9 961 626 278,00
	2019	405 000 000,00	1 622 000 000,00	- 1 217 000 000,00
	2020	671 000 000,00	266 000 000,00	405 000 000,00
ALLIANCE	2016	421 931 678,07	789 992 793,66	- 368 061 115,59
	2017	432 140 992,00	595 566 808,31	- 163 425 816,31
	2018	462 355 811,00	1 768 404 303,88	- 1 306 048 492,88
	2019	482 089 560,00	979 425 580,00	- 497 336 020,00
	2020	481 034 583,54	1 395 888 585,97	- 914 854 002,43
CAAR	2016	601 000 000,00	1 433 948 944,81	- 832 948 944,81
	2017	856 000 000,00	1 797 153 905,31	- 941 153 905,31
	2018	628 433 000,00	2 070 638 440,88	- 1 442 205 440,88
	2019	793 167 000,00	1 760 560 497,00	- 967 393 497,00
	2020	1 144 346 000,00	3 928 306 586,05	- 2 783 960 586,05
2A	2016	209 005 982,08	878 566 292,32	- 669 560 310,24
	2017	2 320 302 203,93	3 741 856 631,06	- 1 421 554 427,13
	2018	161 146 786,26	- 295 718 717,08	456 865 503,34
	2019	460 984 564,12	170 329 257,07	290 655 307,05
	2020	3 065 254 146,27	3 960 476 023,16	- 895 221 876,89

الملحق رقم (02): معادلات الإنحدار لعينة الدراسة خلال الفترة (2016-2020)

Entreprise	l'année	TACijt/ Aij-1	(1/Aijt-1)	((ΔREVijt-ΔRECijt)/Aijt-1)	(PPEijt/Aijt-1)
SAA	2016	0,031772079	0,00000000001106	0,193844178	0,834063312
	2017	-0,001371525	0,00000000001106	0,004586202	0,740011126
	2018	-0,01562575	0,0000000000117	-0,009799101	0,795471646
	2019	-0,005018762	0,0000000000121	0,009680046	0,746429539
	2020	0,004441262	0,0000000000118	-0,023923692	0,756034811
CAAT	2016	-0,023656662	0,0000000000173	0,056594545	0,396432809
	2017	0,026261446	0,0000000000173	-0,029130509	0,422236182
	2018	-0,095954551	0,0000000000161	-0,010221605	0,432531456
	2019	-0,09831146	0,0000000000150	0,001000245	0,485672626
	2020	-0,032602539	0,0000000000138	-0,031448565	0,49020057
CASH	2016	-0,104312824	0,00000000002355	-0,058028526	0,403011371
	2017	0,062768111	0,00000000002355	-0,024562717	0,323429766
	2018	-0,19071809	0,00000000001915	-0,016934797	0,31084271
	2019	-0,025411873	0,00000000002088	-0,019105886	0,430310497
	2020	0,00751057	0,00000000001854	-0,031266227	0,36150879
ALLIANCE	2016	-0,047895947	0,0000000001301	0,027807654	0,453689437
	2017	-0,02126667	0,0000000001301	0,136015132	0,43244964
	2018	-0,159210238	0,0000000001219	0,027005404	0,503929063
	2019	-0,058853426	0,0000000001183	-0,016573744	0,628506778
	2020	-0,092266339	0,0000000001009	-0,067655467	0,657347882
CAAR	2016	-0,020823724	0,0000000000250	0,509100000	0,625000000
	2017	-0,023528848	0,0000000000250	0,034600000	0,750000000
	2018	-0,026221917	0,0000000000182	-0,029327273	0,454545455
	2019	-0,021497633	0,0000000000222	-0,001082156	0,554777867
	2020	-0,054250314	0,0000000000195	0,003833178	0,46979457
2A	2016	-0,137046475	0,0000000002047	0,2939541	0,556622958
	2017	-0,290965609	0,0000000002047	-0,220096546	0,587754087
	2018	0,089545034	0,0000000001960	-0,174215725	0,576645526
	2019	0,043590394	0,0000000001500	0,296941302	0,396042025
	2020	-0,19449328	0,0000000002173	-0,003431005	0,590822274

الملحق رقم (03) الخصائص الديمغرافية من خلال برنامج SPSS.v 25 عينة الدراسة

Remarques

	Sortie obtenue	11-JUIL-2023 20:57:04
	Commentaires	
Entrée	Données	C:\Users\oubira\Desktop\خاص بالاستبيان\Sans titre استبيان مرقم.sav2023
	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	110
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=الجنس السن المستوىالتعليمي نوعالمنصب الأقدميةفيالمؤسسة نوعالقطاع /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,03
	Temps écoulé	00:00:00,34

Statistiques

		الجنس	السن	المستوى التعليمي	نوع المنصب	الخبرة	نوع القطاع
N	Valide	110	110	110	110	110	110
	Manquant	0	0	0	0	0	0

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	61	55,5	55,5	55,5
	2	49	44,5	44,5	100,0
	Total	110	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	13	11,8	11,8	11,8
	2	41	37,3	37,3	49,1
	3	39	35,5	35,5	84,5
	4	17	15,5	15,5	100,0
	Total	110	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	53	48,2	48,2	48,2
	2	27	24,5	24,5	72,7
	3	7	6,4	6,4	79,1
	4	23	20,9	20,9	100,0
	Total	110	100,0	100,0	

نوع المنصب

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	23	20,9	20,9	20,9
	2	42	38,2	38,2	59,1
	3	30	27,3	27,3	86,4
	4	15	13,6	13,6	100,0
	Total	110	100,0	100,0	

الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	11	10,0	10,0	10,0
	2	21	19,1	19,1	29,1
	3	40	36,4	36,4	65,5
	4	23	20,9	20,9	86,4
	5	15	13,6	13,6	100,0
	Total	110	100,0	100,0	

نوع القطاع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	73	66,4	66,4	66,4
	2	30	27,3	27,3	93,6
	3	7	6,4	6,4	100,0
	Total	110	100,0	100,0	

الملحق رقم (04): معالجة محاور الاستبيان بـ (Alpha Cropbach's).

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	110	99,1
	Exclue[a]	1	,9
	Total	111	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,513	8

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	110	99,1
	Exclue[a]	1	,9
	Total	111	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,690	11

Echelle : ALL VARIABLE

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	110	99,1
	Exclue[a]	1	,9
	Total	111	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,851	8

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	110	99,1
	Exclue[a]	1	,9
	Total	111	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,598	8

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	110	99,1
	Exclue[a]	1	,9
	Total	111	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,848	35

الملحق رقم (05): التكرارات والنسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الأول من خلال برنامج SPSS.v 25 عينة الدراسة

Fréquences

Remarques

	Sortie obtenue	-AUG-2023 16:08:0101
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	111
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Mm1 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,00
	Temps écoulé	00:00:00,05

Statistiques

		الالتزام بخطوات مدروسة في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة	ان تعدد السياسات المحاسبية أو التقديرات المحاسبية وتطبيقها في الفترات المحاسبية المتتالية نتيجة تدخل الإدارة	تمارس إدارة الأرباح من أجل حوافز إدارية وهي إجراءات مقبولة من الناحية القانونية	قيام المؤسسة بممارسة إدارة الأرباح ذلك لنقل معلومات محفزة للأطراف الخارجية عن الأداء المستقبلي للمؤسسة
N	Valide	110	110	110	110
	Manquant	1	1	1	1
	Moyenne	2,76	2,76	2,21	1,55
	Ecart type	,541	,541	,651	,831

Statistiques

		يتم التلاعب عند تحقيق أرباح في سنوات السابقة ضمن جدول حسابات النتائج	إدارة الأرباح الحقيقية إدارة المصاريف الإختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول المؤسسة	قيام الإدارة بتخفيض الأرباح اذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة انخفاضها في الفترة المستقبلية	قيام الإدارة بزيادة الأرباح اذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية منخفضة و تتوقع الإدارة زيادتها في الفترة المستقبلية	Mm1
N	Valide	110	110	110	110	110
	Manquant	1	1	1	1	1
	Moyenne	2,58	2,76	2,64	2,15	2,4261
	Ecart type	,626	,541	,739	,937	,32846

Table de fréquences

الالتزام بخطوات مدروسة في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	6	5,4	5,5	5,5
	2	14	12,6	12,7	18,2
	3	90	81,1	81,8	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

ان تعدد السياسات المحاسبية أو التقديرات المحاسبية وتطبيقها في الفترات المحاسبية المتتالية نتيجة تدخل الإدارة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	6	5,4	5,5	5,5
	2	14	12,6	12,7	18,2
	3	90	81,1	81,8	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

تمارس إدارة الأرباح من أجل حوافز إدارية وهي إجراءات مقبولة من الناحية القانونية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	14	12,6	12,7	12,7
	2	59	53,2	53,6	66,4
	3	37	33,3	33,6	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

قيام المؤسسة بممارسة إدارة الأرباح ذلك لنقل معلومات محفزة للأطراف الخارجية عن الأداء المستقبلي للمؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	74	66,7	67,3	67,3
	2	12	10,8	10,9	78,2
	3	24	21,6	21,8	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

يتم التلاعب عند تحقيق أرباح في سنوات السابقة ضمن جدول حسابات النتائج

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	8	7,2	7,3	7,3
	2	30	27,0	27,3	34,5
	3	72	64,9	65,5	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

إدارة الأرباح الحقيقية إدارة المصاريف الإختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	6	5,4	5,5	5,5
	2	14	12,6	12,7	18,2
	3	90	81,1	81,8	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

قيام الإدارة بتخفيض الأرباح اذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة انخفاضها في الفترة المستقبلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	17	15,3	15,5	15,5
	2	6	5,4	5,5	20,9
	3	87	78,4	79,1	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

قيام الإدارة بزيادة الأرباح اذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية منخفضة و تتوقع الإدارة زيادتها في الفترة المستقبلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	41	36,9	37,3	37,3
	2	12	10,8	10,9	48,2
	3	57	51,4	51,8	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

Mm1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,38	2	1,8	1,8	1,8
	1,50	2	1,8	1,8	3,6
	1,75	1	,9	,9	4,5
	1,88	1	,9	,9	5,5
	2,00	6	5,4	5,5	10,9
	2,13	10	9,0	9,1	20,0
	2,25	15	13,5	13,6	33,6
	2,38	16	14,4	14,5	48,2
	2,50	9	8,1	8,2	56,4
	2,63	28	25,2	25,5	81,8
	2,75	13	11,7	11,8	93,6
	2,88	2	1,8	1,8	95,5
	3,00	5	4,5	4,5	100,0
	Total	110	99,1	100,0	

00Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

الملحق رقم (06) التكرارات والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني من خلال برنامج

SPSS.v 25 عينة الدراسة

```
FREQUENCIES VARIABLES=Q1_A Q2_A Q3_A Q4_A Q5_A Q6_A Q7_A Q8_A Q9 Q10 Q11 Mm2
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquences

Remarques

	Sortie obtenue	01-AUG-2023 16:13:1301
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	111
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=Q1_A Q2_A Q3_A Q4_A Q5_A Q6_A Q7_A Q8_A Q9 Q10 Q11 Mm2 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,03

Statistiques

		الأساليب الفنية لنظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري معروفة ومفهومة في ظل النظام المحاسبي المالي	إن تعدد الطرق والبدائل المحاسبية والمرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما تساعد الإدارة على القيام بإدارة الأرباح	يسمح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين لمستخدمي المعلومات المحاسبة المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية بتحقيق مبدأ الصورة الصادقة	يتيح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري إمكانية تطبيق القواعد المحاسبية دون أي غموض
N	Valide	110	110	110	110
	Manquant	1	1	1	1
Moyenne		2,46	2,62	2,51	2,73
Ecart type		,738	,729	,787	,648

Statistiques

		عند زيادة حجم المؤسسة تميل إلى اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو تأجيل الأرباح من فترة الحالية إلى الفترات اللاحقة	يلزم نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين المؤسسات الاقتصادية بإتباع نفس طرق التقييم في المؤسسة من سنة الى أخرى	تعدد أنشطة التأمين، وعوائد رؤوس الأموال الضخمة يجعل المؤسسة تتبع سياسات محاسبية لتخفيض الربح	القيام باجراءات تتبعها المؤسسة بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها سواء مخاطر نظامية أو غير نظامية
N	Valide	110	110	110	110
	Manquant	1	1	1	1
Moyenne		2,28	1,49	2,76	2,62
Ecart type		,836	,602	,541	,729

Statistiques

		مخاطر فرض القرارات السياسية التي تؤثر على المؤسسة وأنشطتها تسبب خسائر ومخاطر مالية	تزايد الإعفاءات الضريبية على بعض الأنشطة واستغلالها في خفض الربح الضريبي	استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي وضعف أليات الرقابة	Mm2
N	Valide	110	110	110	110
	Manquant	1	1	1	1
Moyenne		2,43	2,29	2,08	2,3884
Ecart type		,872	,805	,969	,37511

Table de fréquences

الأساليب الفنية لنظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري معروفة ومفهومة في ظل النظام المحاسبي المالي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	16	14,4	14,5	14,5
	2	27	24,3	24,5	39,1

	3	67	60,4	60,9	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

إن تعدد الطرق والبدائل المحاسبية والمرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما تساعد الإدارة على القيام بإدارة الأرباح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	16	14,4	14,5	14,5
	2	10	9,0	9,1	23,6
	3	84	75,7	76,4	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

يسمح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين لمستخدمي المعلومات المحاسبة المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية بتحقيق مبدأ الصورة الصادقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	20	18,0	18,2	18,2
	2	14	12,6	12,7	30,9
	3	76	68,5	69,1	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

يتيح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري إمكانية تطبيق القواعد المحاسبية دون أي غموض

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	12	10,8	10,9	10,9
	2	6	5,4	5,5	16,4
	3	92	82,9	83,6	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

عند زيادة حجم المؤسسة تميل إلى اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو تأجيل الأرباح من فترة الحالية إلى الفترات اللاحقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	1	27	24,3	24,5	24,5
	2	25	22,5	22,7	47,3
	3	58	52,3	52,7	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

يلزم نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين المؤسسات الاقتصادية بإتباع نفس طرق التقييم في المؤسسة من سنة الى أخرى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	62	55,9	56,4	56,4
	2	42	37,8	38,2	94,5
	3	6	5,4	5,5	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

تعدد أنشطة التأمين، وعوائد رؤوس الأموال الضخمة يجعل المؤسسة تتبع سياسات محاسبية لتخفيض الربح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	6	5,4	5,5	5,5
	2	14	12,6	12,7	18,2
	3	90	81,1	81,8	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

القيام باجراءات تتبعها المؤسسة بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها سواء مخاطر نظامية أو غير نظامية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	16	14,4	14,5	14,5
	2	10	9,0	9,1	23,6
	3	84	75,7	76,4	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		

	Total	111	100,0		

مخاطر فرض القرارات السياسية التي تؤثر على المؤسسة وأنشطتها تسبب خسائر ومخاطر مالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	28	25,2	25,5	25,5
	2	7	6,3	6,4	31,8
	3	75	67,6	68,2	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

تزايد الإعفاءات الضريبية على بعض الأنشطة واستغلالها في خفض الربح الضريبي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	24	21,6	21,8	21,8
	2	30	27,0	27,3	49,1
	3	56	50,5	50,9	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي وضعف أليات الرقابة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	47	42,3	42,7	42,7
	2	7	6,3	6,4	49,1
	3	56	50,5	50,9	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

Mm2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,55	1	,9	,9	,9
	1,64	1	,9	,9	1,8
	1,73	4	3,6	3,6	5,5

	1,82	4	3,6	3,6	9,1
	1,91	8	7,2	7,3	16,4
	2,00	3	2,7	2,7	19,1
	2,09	16	14,4	14,5	33,6
	2,18	4	3,6	3,6	37,3
	2,27	7	6,3	6,4	43,6
	2,36	4	3,6	3,6	47,3
	2,45	8	7,2	7,3	54,5
	2,55	10	9,0	9,1	63,6
	2,64	10	9,0	9,1	72,7
	2,73	4	3,6	3,6	76,4
	2,82	17	15,3	15,5	91,8
	2,91	8	7,2	7,3	99,1
	3,00	1	,9	,9	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

الملحق رقم (07) التكرارات والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الثالث من خلال برنامج

SPSS.v 25 عينة الدراسة

```
FREQUENCIES VARIABLES=Q1_B Q2_B Q3_B Q4_B Q5_B Q6_B Q7_B Q8_B Mm3
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Fréquence

Remarques

	Sortie obtenue	13-AUG-2023 16:15:43
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	111
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.

	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=Q1_B Q2_B Q3_B Q4_B Q5_B Q6_B Q7_B Q8_B Mm3 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,02

Statistiques

		تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية نتج عنه اختلافات في الممارسات المحاسبية الجبائية	إن من الأهداف الرئيسية من إعداد القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة خلال فترة نشاط معينة	تبحث الإدارة الضريبية عن زيادة الحصيلة الضريبية، أما المؤسسة فتهدف إلى تخفيض وعاء الضريبة	يمكن للمؤسسة أن تكشف عن رقم الربح بالشكل الذي يؤدي الى خفض المدفوعات الضريبية
N	Valide	110	110	110	110
	Manquant	1	1	1	1
	Moyenne	2,37	2,29	2,39	2,41
	Ecart type	,866	,805	,858	,838

Statistiques

		الالتزام بالقواعد الجبائية يؤثر على التطبيق الأمثل للقواعد المحاسبية	وجود اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية (الفروق الدائمة) في إعداد القوائم المالية لا تتقيد بالقواعد الجبائية	تعتبر تقليل الضرائب المؤجلة حل لتكييف القاعدتين المحاسبية و الجبائية	تقليل الضرائب المؤجلة يؤدي إلى التوافق بين القاعدتين المحاسبية والجبائية وبالتالي يؤدي إلى تدنئه التكلفة الناتجة عن معالجة الاختلافات	Mm3
N	Valide	110	110	110	110	110
	Manquant	1	1	1	1	1
	Moyenne	1,96	1,53	2,45	2,46	2,2330
	Ecart type	,947	,809	,808	,774	,58715

Table de fréquences

تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية نتج عنه اختلافات في الممارسات المحاسبية الجبائية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	28	25,2	25,5	25,5
	2	13	11,7	11,8	37,3
	3	69	62,2	62,7	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

إن من الأهداف الرئيسية من إعداد القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة خلال فترة نشاط معينة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	24	21,6	21,8	21,8
	2	30	27,0	27,3	49,1
	3	56	50,5	50,9	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

تبحث الإدارة الضريبية عن زيادة الحصيلة الضريبية، أما المؤسسة فتهدف إلى تخفيض وعاء الضريبة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	27	24,3	24,5	24,5
	2	13	11,7	11,8	36,4
	3	70	63,1	63,6	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

يمكن للمؤسسة أن تكشف عن رقم الربح بالشكل الذي يؤدي الى خفض المدفوعات الضريبية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	25	22,5	22,7	22,7
	2	15	13,5	13,6	36,4
	3	70	63,1	63,6	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

الالتزام بالقواعد الجبائية يؤثر على التطبيق الأمثل للقواعد المحاسبية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	51	45,9	46,4	46,4
	2	12	10,8	10,9	57,3
	3	47	42,3	42,7	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

وجود اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية (الفروق الدائمة) في إعداد القوائم المالية لا تتقيد بالقواعد الجبائية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	74	66,7	67,3	67,3
	2	14	12,6	12,7	80,0
	3	22	19,8	20,0	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

تعتبر تقليل الضرائب المؤجلة حل لتكييف القاعدتين المحاسبية و الجبائية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	22	19,8	20,0	20,0
	2	17	15,3	15,5	35,5
	3	71	64,0	64,5	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

تقليل الضرائب المؤجلة يؤدي إلى التوافق بين القاعدتين المحاسبية والجبائية وبالتالي يؤدي إلى تدنئه التكلفة الناتجة عن معالجة الاختلافات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	19	17,1	17,3	17,3
	2	21	18,9	19,1	36,4
	3	70	63,1	63,6	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

Mm3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	5	4,5	4,5	4,5
	1,25	7	6,3	6,4	10,9
	1,50	13	11,7	11,8	22,7
	1,63	2	1,8	1,8	24,5
	1,75	3	2,7	2,7	27,3
	1,88	2	1,8	1,8	29,1
	2,00	5	4,5	4,5	33,6
	2,13	5	4,5	4,5	38,2
	2,25	6	5,4	5,5	43,6
	2,38	3	2,7	2,7	46,4
	2,50	20	18,0	18,2	64,5
	2,63	6	5,4	5,5	70,0
	2,75	21	18,9	19,1	89,1
	2,88	5	4,5	4,5	93,6
	3,00	7	6,3	6,4	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		

Total	111	100,0		

الملحق رقم (08) التكرارات والنسب والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات المحور الرابع من خلال برنامج SPSS.v 25 عينة الدراسة

Fréquences

Remarques

	Sortie obtenue	01-AUG-2023 16:45:1201
	Commentaires	
Entrée	Jeu de données actif	Jeu_de_données1
	Filtre	<sans>
	Pondération	<sans>
	Fichier scindé	<sans>
	N de lignes dans le fichier de travail	111
Gestion des valeurs manquantes	Définition de la valeur manquante	Les valeurs manquantes définies par l'utilisateur sont traitées comme étant manquantes.
	Observations utilisées	Les statistiques sont basées sur toutes les observations comportant des données valides.
	Syntaxe	FREQUENCIES VARIABLES=Q1_C Q2_C Q3_C Q4_C Q5_C Q6_C Q7_C Q8_C Mm4 /STATISTICS=STDDEV MEAN /ORDER=ANALYSIS.
Ressources	Temps de processeur	00:00:00,02
	Temps écoulé	00:00:00,03

Statistiques

		لا تفصح الشركات على الأسس المتبعة في تحديد وتقدير المخصصات بكافة أنواعها وكذلك الديون المعدومة وآثار ذلك على أرباح	تعمل الشركة في تغيير الأسس المتبعة في احتساب مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها بالنسبة لحسابات العملاء والقروض	يتم تسجيل عمليات شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف	لتحتجز جزء من الأرباح في فترات النشاط التي حققت فيها المؤسسة نتائج جيدة، وتحويلها إلى احتياطات ومخصصات تستخدمها الإدارة لتدعيم الأرباح
N	Valide	110	110	110	110
	Manquant	1	1	1	1
Moyenne		1,35	1,35	1,20	2,53
Ecart type		,747	,737	,587	,832

Statistiques

		لدوافع ضريبية تعمل الشركة في تغيير العمر الافتراضي للأصول الثابتة في عملية حساب نسبة الاهتلاك الخاصة بها	تتدخل الإدارة في إعداد التقرير المالي من اجل تخفيض العبء الضريبي الملقى على عاتق المؤسسة	إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول الشركة	من دوافع لجوء الإدارة للتلاعب بالأرباح هو تحقيق وفرات ضريبية	Mm4
N	Valide	110	110	110	110	110
	Manquant	1	1	1	1	1
Moyenne		1,32	1,55	2,54	1,50	1,6570
Ecart type		,716	,884	,831	,854	,39863

Table de fréquences

لا تفصح الشركات على الأسس المتبعة في تحديد وتقدير المخصصات بكافة أنواعها وكذلك الديون المعدومة وآثار ذلك على أرباح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	90	81,1	81,8	81,8
	2	2	1,8	1,8	83,6
	3	18	16,2	16,4	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

تعمل الشركة في تغيير الأسس المتبعة في احتساب مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها بالنسبة لحسابات العملاء والقروض

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	88	79,3	80,0	80,0
	2	5	4,5	4,5	84,5
	3	17	15,3	15,5	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

يتم تسجيل عمليات شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	98	88,3	89,1	89,1
	2	2	1,8	1,8	90,9
	3	10	9,0	9,1	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

لتحتجز جزء من الأرباح في فترات النشاط التي حققت فيها المؤسسة نتائج جيدة، وتحويلها إلى احتياطات ومخصصات تستخدمها الإدارة لتدعيم الأرباح

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	24	21,6	21,8	21,8
	2	4	3,6	3,6	25,5
	3	82	73,9	74,5	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

لدوافع ضريبية تعمل الشركة في تغيير العمر الافتراضي للأصول الثابتة في عملية حساب نسبة الاهتلاك الخاصة بها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	91	82,0	82,7	82,7
	2	3	2,7	2,7	85,5
	3	16	14,4	14,5	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

تتدخل الإدارة في إعداد التقرير المالي من اجل تخفيض العبء الضريبي الملقى على عاتق المؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	78	70,3	70,9	70,9
	2	3	2,7	2,7	73,6
	3	29	26,1	26,4	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول الشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	24	21,6	21,8	21,8
	2	3	2,7	2,7	24,5
	3	83	74,8	75,5	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

من دوافع لجوء الإدارة للتلاعب بالأرباح هو تحقيق وفرات ضريبية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	81	73,0	73,6	73,6
	2	3	2,7	2,7	76,4
	3	26	23,4	23,6	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

Mm4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1,00	8	7,2	7,3	7,3
	1,25	16	14,4	14,5	21,8
	1,38	4	3,6	3,6	25,5
	1,50	26	23,4	23,6	49,1
	1,63	8	7,2	7,3	56,4
	1,75	14	12,6	12,7	69,1
	1,88	3	2,7	2,7	71,8
	2,00	16	14,4	14,5	86,4
	2,25	6	5,4	5,5	91,8
	2,38	2	1,8	1,8	93,6
	2,50	7	6,3	6,4	100,0
	Total	110	99,1	100,0	
Manquant	Système	1	,9		
	Total	111	100,0		

الجدول رقم (09): اختبار بيرسون (Pearson) لتحديد الصدق الداخلي البنائي لمحاور الإستبيان

Corrélations

		Mm1	الدرجةالكلية
Mm1	Corrélation de Pearson	1	,335**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	110	110
الدرجةالكلية	Corrélation de Pearson	,335**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	110	110

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

		الدرجةالكلية	Mm2
الدرجةالكلية	Corrélation de Pearson	1	,870**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	110	110
Mm2	Corrélation de Pearson	,870**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	110	110

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

		الدرجةالكلية	Mm3
الدرجةالكلية	Corrélation de Pearson	1	,864**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	110	110
Mm3	Corrélation de Pearson	,864**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	110	110

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		الدرجةالكلية	Mm4
الدرجةالكلية	Corrélation de Pearson	1	,716**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	110	110
Mm4	Corrélation de Pearson	,716**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	110	110

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

ملحق رقم (10): الجدول الإحصائي لإختبار دربن واتسون عند مستوى معنوية (α=0.05)

n	k = 1		k = 2		k = 3		k = 4		k = 5	
	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2
15	1,08	1,36	0,95	1,54	0,82	1,75	0,69	1,97	0,56	2,21
16	1,10	1,37	0,98	1,54	0,86	1,73	0,74	1,93	0,62	2,15
17	1,13	1,38	1,02	1,54	0,90	1,71	0,78	1,90	0,67	2,10
18	1,16	1,39	1,05	1,53	0,93	1,69	0,82	1,87	0,71	2,06
19	1,18	1,40	1,08	1,53	0,97	1,68	0,86	1,85	0,75	2,02
20	1,20	1,41	1,10	1,54	1,00	1,68	0,90	1,83	0,79	1,99
21	1,22	1,42	1,13	1,54	1,03	1,67	0,93	1,81	0,83	1,96
22	1,24	1,43	1,15	1,54	1,05	1,66	0,96	1,80	0,86	1,94
23	1,26	1,44	1,17	1,54	1,08	1,66	0,99	1,79	0,90	1,92
24	1,27	1,45	1,19	1,55	1,10	1,66	1,01	1,78	0,93	1,90
25	1,29	1,45	1,21	1,55	1,12	1,66	1,04	1,77	0,95	1,89
26	1,30	1,46	1,22	1,55	1,14	1,65	1,06	1,76	0,98	1,88
27	1,32	1,47	1,24	1,56	1,16	1,65	1,08	1,76	1,01	1,86
28	1,33	1,48	1,26	1,56	1,18	1,65	1,10	1,75	1,03	1,85
29	1,34	1,48	1,27	1,56	1,20	1,65	1,12	1,74	1,05	1,84
30	1,35	1,49	1,28	1,57	1,21	1,65	1,14	1,74	1,07	1,83
31	1,36	1,50	1,30	1,57	1,23	1,65	1,16	1,74	1,09	1,83
32	1,37	1,50	1,31	1,57	1,24	1,65	1,18	1,73	1,11	1,82
33	1,38	1,51	1,32	1,58	1,26	1,65	1,19	1,73	1,13	1,81
34	1,39	1,51	1,33	1,58	1,27	1,65	1,21	1,73	1,15	1,81
35	1,40	1,52	1,34	1,58	1,28	1,65	1,22	1,73	1,16	1,80
36	1,41	1,52	1,35	1,59	1,29	1,65	1,24	1,73	1,18	1,80
37	1,42	1,53	1,36	1,59	1,31	1,66	1,25	1,72	1,19	1,80
38	1,43	1,54	1,37	1,59	1,32	1,66	1,26	1,72	1,21	1,79
39	1,43	1,54	1,38	1,60	1,33	1,66	1,27	1,72	1,22	1,79
40	1,44	1,54	1,39	1,60	1,34	1,66	1,29	1,72	1,23	1,79
45	1,48	1,57	1,43	1,62	1,38	1,67	1,34	1,72	1,29	1,78
50	1,50	1,59	1,46	1,63	1,42	1,67	1,38	1,72	1,34	1,77
55	1,53	1,60	1,49	1,64	1,45	1,68	1,41	1,72	1,38	1,77
60	1,55	1,62	1,51	1,65	1,48	1,69	1,44	1,73	1,41	1,77
65	1,57	1,63	1,54	1,66	1,50	1,70	1,47	1,73	1,44	1,77
70	1,58	1,64	1,55	1,67	1,52	1,70	1,49	1,74	1,46	1,77
75	1,60	1,65	1,57	1,68	1,54	1,71	1,51	1,74	1,74	1,77
80	1,61	1,66	1,59	1,69	1,56	1,72	1,53	1,74	1,51	1,77
85	1,62	1,67	1,60	1,70	1,57	1,72	1,55	1,75	1,52	1,77
90	1,63	1,68	1,61	1,70	1,59	1,73	1,57	1,75	1,54	1,78
95	1,64	1,69	1,62	1,71	1,60	1,73	1,58	1,75	1,56	1,78
100	1,65	1,69	1,63	1,72	1,61	1,74	1,59	1,76	1,57	1,78

حيث أن: n تمثل عدد المشاهدات وk تمثل عدد المتغيرات المستقلة للنموذج (باستثناء الثابت).

d1 = dl, d2 = du

الملحق رقم (11): الإستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية

***إستمارة إستبيان في إطار التحضير لإعداد أطروحة الدكتوراه، الطور الثالث**

للطالب: أوبيرة محمد السعيد

بعنوان: تأثير ممارسة إدارة الأرباح على الربح الضريبي للشركات التأمين الجزائرية.

سيدي، سيدتي:

تحية طيبة وبعد .....

في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه، الطور الثالث بعنوان " **تأثير ممارسة إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية**"، أرجو من سيادتكم المشاركة والمساهمة في إثراء موضوع بحثي، من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الإستمارة، وهذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كمهنيين بمؤسستكم من جهة أو كمسؤوليين بالإدارة المحاسبية والجبائية من جهة أخرى حول تأثير ممارسة إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية

ونحيطكم علما أن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة، وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي. ونجاح هذه الدراسة يتوقف على مشاركاتكم الفاعلة، شاكرين لكم اهتمامكم الذي هو محل تقديرنا.

مع خالص التحيات

ملاحظة: يرجى التكرم بوضع علامة (x) واحدة أمام الخانة المناسبة لكل سؤال.

تفضلوا، سيدي، سيدتي، فائق التقدير والإحترام.

أولا: معلومات عامة

1. الاسم (اختياري): .....
2. الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
3. السن: ☐ أقل من 30سنة ☐ 31-40 ☐ 41- 50 ☐ أكبر من 50
4. المستوى التعليمي ☐ ليسانس ☐ ماستر / ماجستير ☐ دكتوراه ☐ أخرى (حدد:.....)
5. نوع المنصب الحالي الذي تشغله:

☐ مراجع داخلي ☐ إطار محاسبي ☐ إطار مالي ☐ إطار جبائي

6. الأقدمية في المؤسسة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ من 10-15 سنة ☐ من 15-20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة

7. نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

☐ قطاع عام ☐ قطاع خاص ☐ قطاع مختلط

8. عنوان بريدك الالكتروني(اختياري): ..... /الهاتف(اختياري): .

.....

المحور الأول: إدارة الأرباح وممارستها في المؤسسة الإقتصادية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	الالتزام بخطوات مدروسة في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك المرغوبة			
02	ان تعدد السياسات المحاسبية أو التقديرات المحاسبية وتطبيقها في الفترات المحاسبية المتتالية نتيجة تدخل الإدارة يعتبر من أكثر الطرق التي تستخدمها الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح			
03	تمارس إدارة الأرباح من أجل حوافز إدارية وهي إجراءات مقبولة من الناحية القانونية			
04	قيام المؤسسة بممارسة إدارة الأرباح ذلك لنقل معلومات محفزة للأطراف الخارجية عن الأداء المستقبلي للمؤسسة			
05	يتم التلاعب عند تحقيق أرباح في سنوات السابقة ضمن جدول حسابات النتائج.			
06	من بين إدارة الأرباح الحقيقية إدارة المصاريف الإختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول المؤسسة			
07	قيام الإدارة بتخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة انخفاضها في الفترة المستقبلية			

08	قيام الإدارة بزيادة الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف المؤسسة في الفترة الحالية منخفضة وتتوقع الإدارة زيادتها في الفترة المستقبلية			

المحور الثاني: محددات إدارة الأرباح في شركات قطاع التأمين بالجزائر

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	الأساليب الفنية لنظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري معروفة ومفهومة في ظل النظام المحاسبي المالي			
02	إن تعدد الطرق والبدائل المحاسبية والمرونة التي تسمح بها مبادئ المحاسبة المقبولة عموما تساعد الإدارة على القيام بإدارة الأرباح			
03	يسمح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين لمستخدمي المعلومات المحاسبة المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية بتحقيق مبدأ الصورة الصادقة الذي تنادي به المعايير المحاسبية الدولية			
04	يتيح نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين الجزائري إمكانية تطبيق القواعد المحاسبية دون أي غموض			
05	عند زيادة حجم المؤسسة تميل إلى اختيار السياسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض أو تأجيل الأرباح من فترة الحالية إلى الفترات اللاحقة			
06	يلزم نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين المؤسسات الاقتصادية بإتباع نفس طرق التقييم في المؤسسة من سنة الى أخرى			
07	تعدد أنشطة التأمين، وعوائد رؤوس الأموال الضخمة يجعل المؤسسة تتبع سياسات محاسبية لتخفيض الربح			
08	القيام باجراءات تتبعها المؤسسة بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها سواء مخاطر نظامية أو غير نظامية			
09	مخاطر فرض القرارات السياسية التي تؤثر على المؤسسة وأنشطتها تسبب خسائر ومخاطر مالية			
10	تزايد الإعفاءات الضريبية على بعض الأنشطة واستغلالها في خفض الربح الضريبي			
11	استغلال الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي وضعف أليات الرقابة			

المحور الثالث: العوامل المؤثرة في الربح الضريبي لشركات قطاع التأمين في الجزائر

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	تطبيق الجزائر للقواعد المحاسبية المستمدة من معايير المحاسبة الدولية نتج عنه اختلافات في الممارسات المحاسبية الجبائية.			
02	إن من الأهداف الرئيسية من إعداد القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة خلال فترة نشاط معينة			
03	تبحث الإدارة الضريبية عن زيادة الحصيلة الضريبية، أما المؤسسة فتهدف إلى تخفيض وعاء الضريبة			
04	يمكن للمؤسسة أن تكشف عن رقم الربح بالشكل الذي يؤدي الى خفض المدفوعات الضريبية			
05	الالتزام بالقواعد الجبائية يؤثر على التطبيق الأمثل للقواعد المحاسبية			

06	وجود اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية (الفروق الدائمة) في إعداد القوائم المالية لا تتقيد بالقواعد الجبائية			
07	تعتبر تقليل الضرائب المؤجلة حل لتكييف القاعدتين المحاسبية والجبائية			
08	تقليل الضرائب المؤجلة يؤدي إلى التوافق بين القاعدتين المحاسبية والجبائية وبالتالي يؤدي إلى تدنئه التكلفة الناتجة عن معالجة الاختلافات			

المحور الرابع: تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي في شركات التأمين الجزائرية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	لا تفصح الشركات على الأسس المتبعة في تحديد وتقدير المخصصات بكافة أنواعها وكذلك الديون المعدومة وآثار ذلك على أرباح			
02	تعمل الشركة في تغيير الأسس المتبعة في احتساب مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها بالنسبة لحسابات العملاء والقروض			
03	يتم تسجيل عمليات شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف			
04	تقوم الإدارة بتقدير الالتزامات المستقبلية بطريقة مغالى فيها وذلك لتحتجز جزء من الأرباح في فترات النشاط التي حققت فيها المؤسسة نتائج جيدة، وتحويلها إلى احتياطات ومخصصات تستخدمها الإدارة لتدعيم الأرباح في الفترات التي تكون فيها الأرباح الفعلية منخفضة			
05	لدوافع ضريبية تعمل الشركة في تغيير العمر الافتراضي للأصول الثابتة في عملية حساب نسبة الاهتلاك الخاصة بها			
06	تتدخل الإدارة في إعداد التقرير المالي من اجل تخفيض العبء الضريبي الملقى على عاتق المؤسسة			
07	إدارة المصاريف الاختيارية كمصاريف البحث والتطوير، نفقات الدعاية والاشهار واختيار توقيت بيع بعض أصول الشركة			
08	من دوافع لجوء الإدارة للتلاعب بالأرباح هو تحقيق وفرات ضريبية			

الملحق رقم (12): قائمة محكمي الاستبيان

الأستاذ	المؤسسة الجامعية
محمد زرقون	جامعة ورقلة
مايو عبد الله	جامعة ورقلة
خمقاني بدر الزمان	جامعة ورقلة
كسكس مسعود	جامعة ورقلة

شكرا جزيلا على حسن تعاونكم.

الفهرس

الفهرس

العناوين	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص الدراسة	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الاشكال والصور البيانية	X
قائمة الجداول	XI
قائمة الرموز والاختصارات	XIII
قائمة الملاحق	XIV
المقدمة	أ
الفصل الأول الإطار النظري حول ممارسة إدارة الأرباح والربح الضريبي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية ممارسة إدارة الأرباح	3
المطلب الأول: مفاهيم متعلقة بإدارة الأرباح	3
الفرع الأول: نظريات مرتبطة بنشوء عملية إدارة الأرباح	3
أولا نظرية الوكالة	3
ثانيا: نظرية كفاءة الأسواق	4
ثالثا: نظرية المحاسبة الإيجابية	4
الفرع الثاني: تعريف إدارة الأرباح	4
الفرع الثالث: التمييز بين مفهوم إدارة الأرباح والمفاهيم المرادف لها	6
المطلب الثاني: أنواع وتصنيفات إدارة الأرباح	6
الفرع الأول: أنواع ممارسات إدارة الأرباح	7
الفرع الثاني: تصنيفات إدراة الأرباح	7

المطلب الثالث: دوافع، استراتيجيات والمبررات ممارسة إدارة الأرباح والمخاطر المترتبة عنها	9
الفرع الأول: دوافع ممارسات إدارة الأرباح	9
أولا: دوافع تنظيمية	9
ثانيا: دوافع تعاقدية	10
ثالثا: دوافع السوق	11
الفرع الثاني: الاستراتيجيات، المبررات والمخاطر المترتبة عن ممارسة إدارة الأرباح.	12
أولا: استراتيجيات ادارة الأرباح	12
ثانيا: أساليب ممارسة إدارة الأرباح ومبرراتها	13
ثالثا: المخاطر المترتبة على إدارة الأرباح	14
المبحث الثاني: قياس ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية	16
المطلب الأول: أهم نماذج قياس إدارة الأرباح المحاسبي	16
الفرع الأول: نموذج الصناعة	16
الفرع الثاني: نموذج (Jones, 1991)	17
الفرع الثالث: نموذج (Modified Jones, 1995)	17
الفرع الرابع: نموذج جونز المعدل التّطلعي The Forward-looking Modified Jones Model	18
الفرع الخامس: نموذج (Kothari et *al.*, 2005)	19
الفرع السادس: نموذج مخصصات خسائر القروض LLPs (2009)	20
المطلب الثاني: تمهيد الدخل	21
الفرع الأول: مفهوم تمهيد الدخل	21
الفرع الثاني: نماذج تحديد تمهيد الدخل	21
أولا: نموذج (Eckel., 1981) لقياس تمهيد الدخل	21
ثانيا: مقياس IS1	21
ثالثا: المقياس الثاني IS2	22

المبحث الثالث: الربح الضريبي والضريبة على أرباح الشركات	23
المطلب الأول: مفاهيم أساسية في الربح الضريبي	23
الفرع الأول: مفهوم الربح المحاسبي والربح الضريبي	23
أولا: تعريف الربح المحاسبي	23
ثانيا: تعريف الربح الضريبي	23
الفرع الثاني: الإنتقال من الربح المحاسبي إلى الربح الخاضع للضريبة	24
الفرع الثالث: مراحل تحديد الربح الضريبي	27
أولا: مراحل القياس في المحاسبة	27
ثانيا: طريقة تحديد الربح الضريبي	28
الفرع الرابع: الربح الضريبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي 12	29
أولا: الإطار المفاهيمي للمعيار المحاسبي الدولي 12	29
ثانيا: الاعتراف بالضرائب المؤجلة	29
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الضريبة على أرباح الشركات	30
الفرع الأول: تعريف الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات	30
أولا: تعريف الضريبة	30
ثانيا: الضريبة على الدخل الإجمالي	31
ثالثا: مفهوم الضريبة على أرباح الشركات	31
رابعا: خصائص الضريبة على أرباح الشركات	32
الفرع الثاني: طرق دفع الضريبة على أرباح الشركات IBS	32
الخلاصة	34

الفصل الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح والربح الضريبي

تمهيد	36
المبحث الأول: الدراسات السابقة باللّغة العربية والأجنبيّة حول إدارة الأرباح والربح الضريبي	37
المطلب الأول: الدراسات العربية حول ممارسة إدارة الأرباح والربح الضريبي	37

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية التي تناولت علاقة إدارة الأرباح والربح الضريبي.	44
المبحث الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	49
المطلب الأول: أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللّغة العربية	49
المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة باللّغة الأجنبية	52
الخلاصة	56
الفصل الثالث: قطاع التأمين، الطريقة وأدوات الدراسة	
تمهيد	58
المبحث الأول: الطريقة المنهجية للدراسة	59
المطلب الأول: واقع قطاع التأمين في الجزائر	59
الفرع الأول: مفهوم شركات التأمين وخصائصها	59
أولا: مفهوم شركات التأمين	59
ثانيا: خصائص شركات التأمين	59
الفرع الثاني: قطاع التأمين في الجزائر	60
الفرع الثالث: النشاط الفني لشركات التأمين	63
المطلب الثاني: تحديد مجتمع الدراسة وتجميع متغيراتها	66
الفرع الأول: تحديد مجتمع الدراسة والعينة	66
الفرع الثاني: تجميع متغيرات الدراسة	68
المطلب الثالث: قياس متغيرات الدراسة	69
أولا: حساب المستحقات الكلية	69
ثانيا: تحديد معالم معادلة الإنحدار	70
ثالثا: حساب المستحقات الغير الإختيارية	70
رابعا: حساب المستحقات الإختيارية	70
خامسا: الحكم على ممارسة إدارة الأرباح	71

سادسا: نموذج الدراسة	71
المطلب الرابع: الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية	71
الفرع الأول: منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات	72
أولا: منهج الدراسة التطبيقية	72
ثانيا: أدوات جمع البيانات	72
الفرع الثاني: الأدوات والبرامج القياسية المستخدمة	72
أولا: الأدوات القياسية المستخدمة	72
ثانيا: البرامج القياسية المستخدمة	72
المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المستخدمة في الدراسة الميدانية	73
المطلب الأول: الطرق والأدوات المستخدمة	73
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة	73
الفرع الثاني: مراحل ومحتوى الاستبيان	74
أولا: مراحل تصميم الاستبيان	74
ثانيا: محتوى الاستبيان	75
المطلب الثاني: الأدوات، والبرامج والأساليب المستخدمة	76
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة	76
الفرع الثاني: البرامج والأساليب المستخدمة	76
المطلب الثالث: صدق وثبات الأداة (الاستبيان)	77
الفرع الأول: صدق الأداة	77
الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة	78
خلاصة	79

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لتأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية

تمهيد	81
المبحث الأول: عرض نتائج الدراسة التطبيقية	82

المطلب الأول: قياس إتجاه ممارسة شركات التأمين الجزائرية لإدارة الأرباح	82
الفرع الأول: المستحقات الإختيارية والغير الاختيارية خلال فترة الدراسة	82
الفرع الثاني: عرض النتائج الإحصائية	85
أولا: تحليل نتائج الإحصاءات الوصفية للمستحقات الاختيارية	85
ثانيا: تحليل نتائج التكرارات والنسب لممارسة لإدارة الأرباح	86
المطلب الثاني: تأثير ممارسة إدارة الأرباح عن طريق المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي	87
الفرع الأول: حساب الربح الضريبي	87
الفرع الثاني: الحكم على صلاحية نموذج الانحدار	89
أولا: الشروط النظرية	89
ثانيا: الشروط الرياضية	90
الفرع الثالث: طريقة المربعات الصغرى العادية	91
أولا: تحليل نتائج إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي	92
ثانيا: الإستقلال الذاتي للبواقي	93
ثالثا: إختبار تجانس البواقي (ثبات التباين)	94
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية	95
المطلب الأول: عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	95
الفرع الأول: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس ومتغير العمر	95
الفرع الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي ونوع المنصب	96
الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية ونوع القطاع	98
المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة الاستبانة (آراء عينة الدراسة)	100
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	114
خلاصة	117
الخاتمة	118
قائمة المصادر والمراجع	124

الملاحق	**133**
الفهرس	**166**